۲۹۵

۲۹۵ معزی

۲۱۲۰۱۸

جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب ۲۱۲۰۱۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی

کتاب: وافیه فی حل مشکلات کافیه

مؤلف:

موضوع:

شمارهٔ اختصاصی (۲۹۵) ازکتب اهدائی : معزی

۲۹۵

۲۹۵ مرعشی
۲۱۲۰۱۸

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
جمهوری اسلامی ایران
کتاب واضیه فی حل مشکلات کافیه
مؤلف
موضوع
شمارهٔ اختصاصی (۲۹۵) از کتب اهدائی : مرعشی
شماره ثبت کتاب
۲۱۲۰۱۸

اصل مرمی مرموی بود بر
مفعول واو و یا در یک کلمه
شدند سابق ساکن واو را با یا
کردن و یا در یا ادغام کردند
و میم را برای مناسبت با ضمه
دادند مرمی شد بر وزن
مفعیل لیکن

صاحبه

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه

اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهيف والتأسيف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذه الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل

اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر بها ولا يلزم من ذلك عدم الاتيان به مطلقا حتى يكون ابتر او اقطع لجواز اتيانه به لحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه

آنچه زخم زبان کند بادل
زخم شمشیر جان ستان نکند

بدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرف كيف يبحث عن احوالهما وقدم [تعريف] الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومعرفة مفهومها جزء من معرفة مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بسكون اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتها بالجرح حيث قال

جراحات السنان لها التيام
ولا يلتام ما جرح اللسان

والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل نحو اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على ثلاث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فيقال هذا الجنس احد وذلك الواحد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة

الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل
في عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً
مهملا كان او موضوعاً مفردا كان او مركبا واللفظ
كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في زيد ضرب واضرب
وليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له
لفظ وانما عبر وعنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو
وانت وانا واجري عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما
لا حقيقة لانه قد يتلفظ الانسان في بعض الاحيان
كلمات الله واخذ فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان
وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربعة
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارات غير داخلة
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ ولم يقل
لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم

الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر ووضع الوضع تخصيص شيء بشيء
بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني فيل
يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا
ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان
في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد
المعنى ما يقصد بشيء واما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم مفعول كمرمي وانما كان المعنى
ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده فيخرج
به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها الوضع
تحقيقا اصلا ويبقى حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا
بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا
بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد

وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض
الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة
والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد فان هذه الالفاظ وان كانت
بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها
الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس
فيهما لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء
مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر
والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر
الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها
وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو
الموضوع له في الحقيقة بمفرد وهو انما تجرد الكلي آلة صفة للمعنى و
معناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ
موضوع للمعنى المتصف بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك
فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي

ان يتركب فيه تجوزا كما تركب في مثل قتل قتيلا او مرفوع
على انه صفة للفظ ومعناه ح كما لا يخفى من بيان نكتة في
ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا وكان النكتة فيه
التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي
بخلاف الافراد وانما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى
انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد
بحسب الذات لكنه يقارنه بحسب الزمان وهذه القدر كاف
لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء
كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل
وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يعد لشدة الامتزاج لفظا واحدا واعرب باعراب واحد
وبقي مثل عبد الله علما داخلا فيه مع انه يعرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان الامر بالعكس

اذ الوضع ضروري كما في المفصل للاحاجة الى الدلالة كما في الطافية

لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث

قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله حج

فانه لا يقال له لفظة واحدة وبنى منس قاتمية وبصري مما يعة

لشدة الامتزاج لفظة واحدة او اخلافيه فاخرجه بقيد الافراد

ولو لم يخرجه غير كالفان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم

الدلالة لان الدلالة كون الشي بحيث يفهم منه شي اخر فمتى تحقق

الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما

وقع في هذه الكافية بخلاف الدلالة لا تستلزم وضع لامكان ان

يكون بالعقل كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ

وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة

لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف

اي منحصرة في هذه الاقسام الثلثة منحصرة لانها اي الكلمة لما كانت

موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يصح ان تدل

بمعنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد انه يكون المعنى في نفسها

قوله في نفسها في معنى الباء اي بنفسها لا بضم ضميمة ويحتمل ان يكون صفة لمعنى اي حاصل في نفس الكلمة اي مدلولها بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل في غيره اي مدلول لغيره كاللام يدل على توقف تضمنه الاسم

تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

اي مستقل ات

بالمفهومية او لا يصح ان تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج

في الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم الاستقلال بالمفهومية

وسيجي التحقيق ذلك في بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى الثاني وهو ما

لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة

على معانيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة في

قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان

الحرف في اللغة الطرف وهو طرف مقابل للاسم والفعل حيث يقعان

عمدة في الكلام وهو لا يقع عمدة كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل

على معنى في نفسها اما ان يصح ان تقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها

في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة الماضي والحال والاستقبال

ذلك المعنى عنها بفهم احد الازمنة الثلثة مقارنا له او لا يصح

ان لا تقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم

الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم

قوله وقد علم بذلك فيه نظر لان ذلك من جملة اسماء الاشارة والمشار اليه قريب متصل لا يكون بعيداً فالاقرب
وفي هذه الموضع مشار اليه قريبا لان المشار اليه وجه الحصر وهو قريب لا بعيد ثم في هذا الموضع خلاف وضعه
الجواب عنه ان القول ان البعيد ثلثة انواع بالزمان والمكان والرتبة والمراد ببعد المقام بالرتبة لا بالزمان
ولا بالمكان وان كان وجه الحصر قريب لكنه بحيث الرتبة بعيد فلا يلزم خلاف وضعه ١٢

بالمأخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث تركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه

والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة
الفعل سمي به لتضمنه اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر
الكلمة في اقسام الثلثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها
بل يحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن
باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد
الازمنة الثلثة والكلمة مشترك بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن الآخرين
لعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال
في الدلالة والفعل وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال
الاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف
الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل

بخلاف المتضمن للكلمتين فانه يتناول ما فيه كلمتان او اكثر والجواب عن الاول ان الا المستتر

ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا
وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما
اي بان يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع
والاسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد
اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احد الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب
فائدة تامة فقوله لفظ يتناول المفردات والمهملات والمركبات
الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات و
المفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل
غلام زيد ورجل فاضل وبقية مركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا
تضرب فان كل واحد منها تضمن الكلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية
بينهما اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمة

من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكماً دخل في التعريف مثل زيد
ابوه قائم وقام ابوه وقائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قايم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل
بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف في ان نحو ضرب
زيد اقايما مجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال
الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما الى الاخرى فانه
صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلق خارج عنه ثم اعلم
ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام
والجملة وكلام المصنف ايضا نظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف
الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته
ومن جعله اخص من الجملة فيقيد بيرفع التقييد في الجملة على الجمل الخبرية
الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وح يكون الكلام

عند المصنف اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام
الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه و
فعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي
بين الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم
واسم وفعل وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن الستين ان الكلام لا يحصل بدون
الاسناد والاسناد ولا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان
الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي
الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل المسند اليه مفقود
وفي الفعل والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسند
فالمسند اليه مفقود وان مسند اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو
زيدا اعلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل
الاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى
كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير باعتبار لفظ

الموصول

الموصول قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى
في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر
اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك الدار في نفسها حكمها كذا
اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في
غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى
كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الذهن معقول
هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء
مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا
بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء ولفظ
لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه
هذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس

الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه
بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم الكلمة الدالة على متعلقه والحاصل
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها
وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل
قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما
عليه وبه اما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون
محكوما عليها او بها اذ لا بد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظا قصدا
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل الا
بذكر متعلقاتها وتكون آلة لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم
ان الحرف تدل على معنى في غيره واذا عرفت هذا علمت ان
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس

الكلمة ولا ليتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها
لاستقلالها بالمفهومية ثم رجح كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس
الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلالها بالمفهومية ففي عبارة
الكتاب ضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة
عن الكلمة بتاويل اللفظ ليكون على نهج واحد في وجه الحصر من كينونة
المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى بناء على صحة
كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الآخر
لعدم رجوع الضمير الى المعنى لعدم سبق ذكره فلا بد ان يحمل على اعتبار كونه
المعنى في نفس الكلمة ولهذا حكم المصنف هناك برجعه الى المعنى وكما يستفاد
من المفصل ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا
بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف
الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية
ملحوظة في حد ذاتها انما تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير
حاجة الى ذكرها لكن لما جرت عادتهم باستعمالها في مفهوماتها مضافة

الى متعلقات

الى متعلقات مخصوصة لان الغرض من وضعها لزم ذكر المضاف اليه
الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي داخلة على معانيها المعتبرة
في حد الاسم لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في حد الحرف
ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني الذي هو الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا باحد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ
الدال عليه اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي غير مقترن
احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة
للمعنى وبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبا
الثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول
فيدخل فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية
سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا او غير
صريح نحو هيهات فانه لم يستعمل مصدرا الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقى
او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف والجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس شيء منها الدالة على
الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو
عسى وكاد لاقترانها بحسب اصل الوضع ويخرج عنه المضارع
ايضا فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل
على زمان معين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين ايضا
في ضمنها او لا نقول في الدلالة على معين الدلالة على ما سواه فيصح
في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة

ولما فرغ من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليزيد
معرفته به فقال ومن خواصه منبهاً بصيغة الجمع المضافة على كثرتها
وبمن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها والخاصة ما
يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع الافراد وهي الخاصة
الشاملة كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن
خواص الاسم دخول اللام اي اللام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته و
في اختيار اللام اشارة الى المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
من ان اداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل
لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد ذهب الى انها ال
كهل والمبرد الى انها الهمزة وحدها زيدت اللام للفرق
بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه موضوع لتعيين معنى مستقل بالمفهومية دل عليه اللفظ
مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل والفعل لا يدل عليه مطابقة
لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان
حرف التعريف لا يدخل المضمرات واسماء الاشارة واكثر
الموصولات لذلك ... الخواص المذكورة بعدها ومنها دخول
الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
في المجرور لفظا وتقديرا او اثر الاضافة المعنوية وحرف

حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لافضاء معنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل
اليه واما الاضافة المعنوية فهي فرع المعنوية فينبغي ان
لا تخالف الاصل بان تختص بما لا يختص به الاصل
اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها
دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم فسيجيء في آخر
الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه وعلى
تقدير جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجه
عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو يوهم
عطفه على الدخول لا على مدخول اللام لان المتبادر من
الدخول بذلك المعنى الاول والتخوف ... بالاخوة وكلاهما
منتفيان في الاسناد كذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا
اليه فان هذا المعنى في الاسم لان الفعل وضع لان يكون
الا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه لزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا فيقال وجوب الجر لا مداركه
لفظا ووجب اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من
التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسرنا الاضافة بكون
الشيء مضافا لان الفعل قد يقع مضافا اليه كما في
يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا تأويل المصدر
اي يوم نفع الصادقين فالاضافة قد يتعقد بحروف الجر ...

فيختص بالاسم واما مبنيا وبقولنا يتعلق بحروف الجر لئلا ينتقض
بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة
حروف الجر لفظا وهو اى الاسم قسمان معرب ومبني لانه
لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره او لا والاول اما ان يشبه
مبني الاصل او لا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل
هو المعرب فما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه
مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اى
الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيه
فيخرج بلا قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هو لا
بخلاف ما لبس طركت اصلا من الاسماء المعدودة نحو
الف باء بانا محمد وبكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره
لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذى
لم يشبه اى لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اى المبني الذي هو الاصل في البناء واما قربها منه
وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف وبهذا القيد خرج
مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها لمبني الاصل كما يجي في باب
بناء المعرب اعلم ان صاحب الكشاف جعل اسماء المعدودة
العارية عن المشابهة المذكورة معربة وليس النزاع في
المعرب الذي هو اسم المفعول من فعل فتلك معربات

ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب
في المعرب اصطلاحا اما عند العلامة فمجرد الصلاحية لاستحقاق
الاعراب بعد التركيب ويلاحظ من كلام الامام عبد القاهر
اعتبار المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ
التركيب في التعريف واما وجود الاعراب بالفعل فكون الاسم
معربا لم يعتبره احد ولذلك قال لم يعرب الكلمة حتى معربة
اما عند المصنف فهو بما عند الجمهور من ان المعرب ما يختلف
اخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو
ان نعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب ممن لم يبلغه
العرب ولم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف بما
هكاها لذلك مستغني عن النحو فلا فائدة لمعرفة الهلاء معرفة
اصطلاحاتهم ما المقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف
انه مما يختلف اخره فكلامهم يختلف اخره مختلفا فيطابق
كلامهم بمعرفة مستقلة على معرفة انه مما يختلف اخره
فلو كان معرفة الحقيقة متحاصلة بمعرفة الاختلاف
تعريفه به وجب ان يعرف اولا انه مما يختلف اخره
ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تعلم الشيء على نفسه
ان يعرف اولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعل معرفة
به من جملة احكامها كما فعل المصنف رحمه الله وعلم اى

من جملة احكام المعرب وآثاره المرتبة عليه من حيث هو معرب
ان يختلف آخره اي الحرف الذي هو آخر المعرب ذاتا
بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او
حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف
العوامل الداخلة عليه في العمل بان يعمل البعض منها بخلاف ما يعمل
البعض الآخر اما خصوصا اختلافها بالنوع في العمل فلا ينتقض
بمثل قولنا ان زيدا مضروب اي ضربت زيدا او اني ضارب
زيدا فان العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية و
الفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ آخره او اي العامل
المصدرية اي يختلف اختلاف لفظا او تقديريا والاختلاف لفظا
كما في قولك جاءني زيد ورايت زيدا ومررت بزيد
وتقديرا كما في جاءني فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان
اصله فتيٌ وفتيًا وبفتيٍ قلبت الياء الفا فصار الاعراب
تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون
حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت
احمد ومررت باحمد وقولنا رايت مسلمي ومررت
بمسلمي مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العامل فيه ولا

فعلامات الرفع فيها حقيقة او حكما فان فتحة احمد بعد الناصب
علامة النصب وبعد الجار علامة الجر والحروف الحالة في التثنية
والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل
لا حقيقة فان قلت لا يتحقق الاختلاف لان آخر المعرب
~~اختلافا لفظا او معنى ... الاختلاف~~
المعرب ... باعتبار سببه لان العوامل اذا ركب بعض الا...
المعدودة العبر السابقة على الاصل جاء ... استدعى
عليه الاعراب ... حدوث الاعراب بعد العامل
قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف حكم
فلو لم يجعل احد الحكمين عين الآخر لا يفيد قوله ان المعرب
احكاما كثيرة لم يذكر ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا
القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواص
الشاملة للاعراب ما اي حركة او حرف اختلف
آخره اي آخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة
به اي بتلك الحركة او الحرف وحينئذ ... الموصولة
الحركة او الحرف لا يراد العامل والمقتضي ولو بقيت على
عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله فان المتبادر
من السببية السبب القريب والعامل والمقتضي من
الاعراب اسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة

نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف محل الحركة على آخر
المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء
المتكلم وبهذه القيد خرج الاعراب حقا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه
على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني
المعتورة عليه وكانه اراد رد الحق حيث قال ليس هذا
لانه بعض تمام الحد بل خارج عن الحد والكلام في ليدل متعلق
بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المعلوم من فحوى
الكلام فانه يفصل عن الفهم غاية الفصل فاللام فيه متعلق
بفعل لاختلاف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او بانه الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية و
الاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على
المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود
او الاستيلاء يقال اعتوروا الشيء وتعاوروه اذا ادالوه
اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل المناوبة
والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني
المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير
مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك اي مختلف
نوع نسبتها اختلاف آخر المعرب فوضع الاعراب
للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب

لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب
لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته
ولا شك ان الصفة متأخرة عن الموصوف فيجب
ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال عليه وهو
مأخوذ من اعرب اذا اوضح فحركات الاعراب توضح
المعاني المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على
ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به
لازالة الفساد والتباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع الاعراب الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه
الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية
ولا تطلق على الحركات البنائية اصطلاحا بخلاف الضم والفتح
والكسر فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي
الحركات الاعرابية قليلا فالرفع حركة كان او حرفا
علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به والجر
حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء
مضافا اليه وانما كانت الاضافة بنفسها مقصودة ولم
تحتج الى الالحاق الياء المصدرية بينها كما في الفاعلية

والمفعولية وانما اختص الرفع الفاعل والنصب بالمفعول
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل
للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة فاعطي
الخفيف للكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل
علامة له العامل لفظا كان او معنى ما به يتقوم اي
يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب
المقتضي للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به يحصل
معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي رايت
زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية في زيد
فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ
به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى
ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر
المنصرف اي الذي لم يكن الواحد فيه سالما ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فاعرابه في هذين القسمين
من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل
في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب فيهما بالحركة
وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون
الحركات الثلث في الاحوال الثلث والاعراب فيهما با
لحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما با

لضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير المضاف ويحتمل النصب على الحال
والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورايت رجلا ومررت
برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء
احترز به عن المكسر فانه علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
فان النصب تابع للجر اجراء للفرع على وتيرة الاصل الذي
هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجي ذكره
مثل جاءني مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع
للنصب كما سنذكره نحو جاء احمد ورايت احمد ومررت
باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المراة
من جانب زوجها ولا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة و
الافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة مخصوصات واويات
فوك وهو اجوف واوي لان اصلها فوه وذو
مال وهو لفيف مقرون واوي اذ اصله ذوو انما اضيف
ذو الى الاسم الظاهر ...الكاف المضمر ... الا الى
الاسماء الظاهرة ... علم الاسماء الستة بالواو رفعا

والالف نصبا والياء جرا ولكن لا مطلقا بل اذا كانت مكبرة
اما مصغرة فانها معربة بالحركات نحو جاءني اخيّك ورأيت اخيّك
ومررت باخيّك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معربة باعراب
التثنية والجمع واما لم يتعرض بهذين القيدين لكمال الاستقلال
مضافة لانها اذا كانت منكرة وموحدة ولم تكن مضافا فانها
فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت
باخ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم لانها
اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كحال الاسماء المضافة
اليها ولم يتعرض بهذا الشرط لما [illegible] توهم اشتراط
اضافتها لديها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء
بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى جمع المذكر السالم بالحروف
ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا بالحروف لئلا
يكون بينهما وبين الاحاد وحشة منافرة [illegible] وانما
اختار هذه الاسماء الستة لمناسبتها المثنى والمجموع [illegible]
[illegible] تعدد [illegible] حروف صالح للاعراب في اواخرها
حيث الاعراب [illegible]
الاعداد [illegible]
المحذوف وعند الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا
كلا كلتا ولم يذكر [illegible] كلا مضافا اي حال كون
كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار

بحث المثنى

لفظ مفرد باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه
كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي
جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل
لكن بكون حركاته تقديرية لان اخره الف سقطت لالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي
هو فرع روعي جانب معناه الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما
فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا الى المضمر
واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان
كانت مفردة لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى
التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح ما قبلها
نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به
اصطلاحا وهو الجمع بالواو والنون [illegible]
والمعنى ما لم يكن واحده [illegible] الجمع بالواو والنون وما
الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها
اي نظائرها السبع وهي ثلثون الى تسعين [illegible]
جمع عشر [illegible] الا [illegible] اطلاق عشرين على
[illegible] العشرة واطلاق [illegible] على التسع
لانها ثلث [illegible] على هذه [illegible]

بحث الجمع المذكر السالم او اليا والنون

وانما هذه الالفاظ يدل على المعاني مستعينة والتفتيح في الجمع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا واما جعل اعراب المثنى
مع مجانسة الجمع مع مجانسة الحروف لانهما فرعان للواحد
وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب وهو علامة التثنية والجمع
فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا
لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع
الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما الحروف وكان حروف
الاعراب ثلثة واعرابهما ستة ثلثة للمثنى وثلثة للجمع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولخص المثنى بما في الجمع في الاعراب لخص الجموع بها
في المثنى في الاعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف
علامة الرفع في المثنى لان الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو
يضربان وضربا والواو علامة الرفع في الجموع لان الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا
بينهما بان فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة
التثنية وكسروه في الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب
على الجر لاتحاد الرفع لمناسبة النصب الجر لوقوع كل واحد
منهما فضلة في الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة
والحروف وبيان مواضعهما المختلفة شرع في بيان
مواضع الاعراب اللفظي والتقديري الذي اشير اليه

تقسيمه

تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديري اقل استعمالا بينه
اولا ثم بين ان اللفظي ما عداه فقال التقديري اي محل
الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب
فيه اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي
هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة
في اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين
كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير
قابلة للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى
الياء المتكلم نحو غلامي فانه يشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة
للمناسبة قبل دخول العامل فامتنع ان يدخل عليه حركة اخرى
بعد دخوله موافقة لها او مخالفة لها كما ذهب اليه بعض
من ان الاعراب في مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي
مطلقا اي في الاحوال الثلثة يعني كون الاعراب تقديريا
في النوعين من الاسم المعرب انما هو في جميع الاحوال
غير مختص ببعضها او يستثقل عطف على تعذر اي
الاعراب فيما تعذر او في الاسم الذي يستثقل ظهور
الاعراب في لفظه ثقلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره
ياء مكسورة ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين
كقاض او غير محذوفة كالقاضي ومعاجر اي حالتي

وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية ويكون ظهورها في لفظه صح

الرفع والجر في الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله كقاض
يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب
بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحروف ونحو مسلمي خلاف
تقدير الاعراب للتعذر رفعا نه مختص بالاعراب بالحركة
رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما في حال الرفع
فقط دون النصب والجر ونحو جاءني مسلمي اذ اصله
مسلموي سقط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء و
الاولى ساكن فانقلبت الواو ياء وادغم الياء في الياء
وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ
فصار الاعراب في حال الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب
والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء
المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث في مثل جاءني ابو القوم ورايت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانها سقط حروف الاعراب في
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل
تقديرا واللفظي اي الاعراب المتلفظ به فيما عداه
يعني فيما عدا ما ذكرنا تقدير الاعراب او استثقل
ولما ذكر تقسيم المعرب المنصرف وغير المنصرف
وكان غير المنصرف اقل من المنصرف وعرف غير

المنصرف

المنصرف على ما ليس الاعراب التقديري واللفظي وعرف غير
المنصرف والذي بعد تعريفه فقال غير المنصرف اي اسم معرب
يستقر عليه في نون ثوان باجتماعهما او بعض شرائطهما فيه انه
كما سيجيء فكونه من علل تسع او علة واحدة منها مقامهما اي
مقام علتين من العلل التسع التي ثوث وجدها تاثيرهما
وهي اي العلل التسع مجموع في هذين البيتين من الامور
الشعرية كافية حتى يقال لا يصح الحكم على العلل التسع
واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف
وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب الالف والنون
عطفهما اي العلتين من الواو الى المجرد والحافظ الواو
والنون زائدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول
تقريب تقول زائدة منصوبا على انه حال اذ المعنى ويمنع
النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف
اعني من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا يخفى
لا يفهم من هذا التعبير زيادة الالف مع انها ايضا زائدة
ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين فلو جعل
الالف فاعلا للظرف زائدة والظرف متعلق بزائدة واريد
بزائدة الف قبل النون اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم
الالف عليها في هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا
كما اذا قلت جاءني زيد وقبله عمرو مثلا اخوه فانه يدل
على اشتراكهما في وصف الركوب وتقدم احدهما على الآخر

بحث غير المنصرف

بعد الوصف وقوله وهذا القول تقريب يعني ان ذكر العلل
بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او
القول بان كل واحد من الامور المتسعة علة قول تقريبي
لا تحقيقي لان العلة في الحقيقة اثنان منها الواحد والعدل
اثنان فتسع تقريب لها الى الصواب لان الكل في عدد هاطلاق
فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
انها احد عشر لكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما
هو الصواب من المذاهب المذكورة ثم اراد ذكر امثلة العلل المذكوره
على ترتيبه لها في البيتين فقال مثل عمر مثال العدل واحمر
مثال الوصف وطلحة مثال التانيث وزينب مثال المعرفة
وابراهيم مثال العجمة بعد العلمية اسناده الى
التانيث اللفظي والمعنوي او احمر مثال الصفة ومساجد
مثال الجمع ومعديكرب مثال التركيب وعمران مثال
الالف والنون واحمد مثال الوزن الفعل وحكم اى حكم
غير المنصرف واثر المرتب عليه من حيث اشتماله على علتين
او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين
وذلك لان كل علة فرعية فاذا وجد في الاسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له
فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل
والاخرى اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما

قلنا ان الكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه
والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك
تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لان تقول
رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع العربية
لان الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع
فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع
الاسم لان الاصل في نوع ان لا يكون فيه الوزن
نوع آخر فاذا وجد فيه الوزن كان فرعا والوزن
الاصلي وهو اي المنع سواء كان ضروريا او غيره
صرفه اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين
فيه الضرورة مخصوصة فان غير المنصرف فيه علتان
او واحدة تقوم مقامهما او ادخال الكسرة
والتنوين لا يلزم على الاسم منهما وقيل المراد بالصرف هنا
اللغوي لا الاصطلاحي والضرع هو عند اهل العربية
اي لضرورة وزن الشعر او رعاية القافية
غير المنصرف الشعر اي ما هو من خصص
بخروج عن الوزن
الاول لما ثبت على مصابيح لو اعلم
صرف لها يا او اما الثاني فكقوله
ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو فتح

نعم ان من خلل الوزن تصميم الوزن والكون بعض
الزحافات غير جرت السلاسة بالحكم سلاسة الوزن
فلت والاحتراز عن الزحافات لبعض ودي فليعت
بيمليه قولة الضرورة فيها الاحتراز عن بعض الزحافات
اذا لم تكن الاخر بضجرة ويستثقل السمع واما الضرورة
الى اعتبار رعاية القافية فكما في قوله سلام على اخر الايام
وشيد حبيب الى العالمين محمد بشير نذير هاشمي
بطوله من ... من ... حمدا فانه لو قال با حمدا
[illegible] بالوزن والتشكيل بالقافية فات حرف الروي
في سائر الابيات الدال المكسورة والتناسب اي الحروف
حركة من الحرف الحاصل التناسب بينه وبين الحرف
الآن بدا بين التناسب بين الكلمات احترزا عن مثل
وان لم يحصل الحصر المفردة مثل سلاسلا واغلالا
حرف سلاسلا التناسب الحرف الذي يليه اعني اغلالا
بتنوين سلاسلا واغلالا الا مع الحروف الاخيرة
والحرف الذي صرف حصل الحرف التناسب مع ما قوم
معاصيها اي العلة الواحدة التي تقوم مقامها العلتين
من العلل التسع علتان مكررتان وامت كل احد منهما
مقام علتين مثل ... احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه ... مكرر مثل الجمع حقيقة كما كالب
باد ... واما الآخر ... الجمع المنقضى اليه ... عدد ...

والحركات والسكنات لمساجد ومصابيح وتاسعها
الثانيث لكن لا مطلقا بل بعض من اقسامه وهو القائم
الثانيث بالمقصورة الممدودة اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء
لانهما لا زمتان ... وضعا لا انفكاكا ... لا انفعالا ...
حبلى حبل ولا في حمراء حمر ... الكلمة ... لنا بيت ...
فصار التانيث مكررا ... فانها ليست لازمة ... لكلمة
اصل الوضع ... بين المذكر والمؤنث ... في بعض
الاوام ... العلمية ... الاسم ...
مصدر ... ان لا ... الاسم ... الاخر ...
الاسم ... صيغة ... التي
يقتضي الاصل القاعدة ان يكون ... الاصل ...
ان صيغة المصدر ... صيغة المشتقات ... فصيغة
الفاعل الاسم خرجت المشتقات ... من ...
من صيغة الاصل ان يكون المادة ... اغا ...
معطوفة ... بعض الحروف كالا ...
الا ... ان المادة ليست بالتغيير ...
عن صيغة الاصلية ... صيغة الاخرى ...
الاولى ... ان ...
... كانت الاول ... خرجت عن
... المذكرات ... خرج عن
الصيغة الاصلية فان الظاهر مثل ... تاتيع

الشاذة ليست مخرجة مما هو القياس فيها اعني قواسا وانيابا
بل القياس القويس والنياب استدلالا على اقوس و [illegible]
من غير ان يعتبر فيهما ادلالا على اقواس وانياب واخراج اقوس
وانيب عنها وقال بعض الشارحين لا يجوز بعضهم تعريف الاسم
بما هو اعم منه اذا كان المعدد و [illegible] عن بعض ما عداه ويمكن
ان يقال المقصود هنا تمييز العدل عن سائر العلل [illegible] وعن كل
ما عداه بحيث يحصل تعريفه [illegible]
حاصله [illegible] هذا التعريف [illegible]
[illegible]
ولم [illegible] الى [illegible]
الى عدنا [illegible] الاعتبار الا العدل فاعدده
فيها الا [illegible] العدل [illegible]
[illegible] او بسبب آخر ولكن لا بد من اعتبار العدل
من اصول [illegible] وجود الاصل للاسم المعدول [illegible]
اعتبارا واخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق [illegible]
بدون اعتبار ذلك الاخراج [illegible] تلك الاسماء
دليل [illegible] منع الصرف على وجود الاصل العدل [illegible]
محقق [illegible] منع الصرف [illegible]
اصل المحقق العدل العدل باخراجه من ذلك الاصل فانقسم
العدل الى التحقيقي والتقديري على حسب اعتبار كون ذلك
الاصل محققا او مقدرا وانما اعتبروا اخراج المعدول عن اصله

الاصل المحقق العدل ثلاث ولم يدل عليه الا منع الصرف فعلى
هذا قولنا خرجنا معناه خروجا لا بناء عن اصل محقق
يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلاث ومثلث والدليل
على ان اصلهما في معناهما المكرر دون لفظهما الا
انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا
كما في جاء القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ
مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء
ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءهما
الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئهما والسبب في
منع الصرف ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف
لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت
اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا كما في
اخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لانه
في الاصل اءخر ثم نقل الى معنى غير قياس اسم التفضيل
ان يستعمل مع اللام او الاضافة او كلمة من حيث لم يستعمل
بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه
معدول عما فيه اللام اعني الآخر فقال بعضهم انه
معدول عن من اعني آخر من وانما لم يذهب الى العدل عن
الاضافة لانه يجب التنوين [illegible] او الاضافة [illegible]
مثلها [illegible] شيء من ذلك

حينئذ [illegible]

افعل التفضيل افضل افضلان افضلون وافاضل فضلا فضليان فضليات وفضل

فينبغي ان يكون معدولا عن احدهن وجمع
جمعاء موئنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبضع وما كان
فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع على فعل كحمراء
على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالي وفعلاوات
كصحراء على صحاري وصحراوات فاصلهما اما جمع او
جماعي او جمعاوات فاذا اعتبر اخراجهما عن واحد منهما
تحقق العدل واحد السببين فيهما العدل المحقق والاخر
صفة الاصلية وان صادفت بالغلبة باب التاكيد
اسماء في اجمع واخوات احد السببين وذلك العدل و
الاخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجمع الثاني
كاينب واوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالاينباب والاواس كيف ولو اعتبر جمعهما او لا اينباب
على اينباب واواس فلا سبيل له في هذه التعبيرة و
فاعلا لاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ وفي
الكلام فيهما بالشذوذ من هذا من العرف بين
الشاذ والمعدول او نقول كل اعجمة جاء كاينا على
اصل متفق ومعروض بكون الاعجمية فعل ذلك او وزنه
منع الصرف الاعتبار كمجمع وكذلك في فانهما لما وجد
غير منصرف وان لم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية
اعتبر فيها العدل او لما توقف اعتبار العدل على وجه

الاصل

الاصل ولم يكن فيها دليل على وجوده غير منع الصرف فقدرنا
ان اصلهما عامر وزافر فعدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام
المعدول عن قاطمة وارادت باب فعال ما هو علم وذلك فعال
علما للاعيان المؤنثة في لغة بني تميم واما اعتبر العدل في هذا الباب حملا على ما ثبت
في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانهما مبنية ولم يكن فيها
الا السببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فا
فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل البناء
اعتبر فيما عداهما حملا على ما اعتبر فيه العدل
مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية
والتانيث
...وهذا قال ذكر ما في نظائر
...ولا العدل ليحصل سبب منع الصرف
...ولا يكون مما نحن فيه
بني تميم الكثرة فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات
الراء مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل
فيها ليحصل سبب البناء ومثل ما اعتبر فيها الوصف وهو
ان الاسم والاعلى ذات البهمة ماخوذة من بعض معناه
سواء كانت هذه الدلالة بحسب اصل الوضع مثل احمر فانه موضوع
لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب

الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع
لمرتبة معينة من مراتب العدد دفلا وصفية فيه لجملتها مع
انه قد يعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري
صفة على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد
علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعية
هذا معنى وصفي عرض لاربع الاستعمال لا بحسب اصل
الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي
لا العرضي لعروضه فلذلك قال المص شرطه اي شرط
الوصفية في سببية منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل
الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان
يعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على
الوصفية او لم تبق عنها ولا تضره باب يخرج عن
سببية منع الصرف الغلبة اي الغلبة الاسمية على الوصفية
الاصلية ومعنى الغلبة اختصاص ببعض افراده بحيث
لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود موضوع
لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج
في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم تضرر الغلبة صرف لعدم اصالة
الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع ومنع
من الصرف لعدم تضرر الغلبة اسود وارقم حيث

صارا اسمين للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها
سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع اوصاف
لم يعتبر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فالمانع
من الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها لوزن الفعل والوصفية الاصل والحال وضعف
منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على
زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل
للطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه
من الخال وحيث ضعف منع الصرف في هذه الاسماء وعدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها معنى الوصفية
مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف
التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا شرط
له شرطه اي شرط التانيث بالتاء في سببية منع الصرف
العلمية اي علمية الاسم المؤنث بنص التانيث لازما
لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان
العلمية منع تاء كل حرف وصفة الكلمة عليه انفكاك
عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي كالتانيث اللفظي

زيادة على الثلاثة

بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانها في التانيث اللفظي بالتاء شرط الوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي في منع الصرف احد امور ثلثة اي زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط وجوب تاثير التانيث المعنوي احد امور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد امور الثلثة عن الخفة التي من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فزاحم تاثيره ومثل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة يجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر على الطخفة من ملتقات النار وماه وجور اسمين للبلدتين يمتنع صرفهما اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدع وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا

سمي به رجل منصرفا لان التانيث الاصلي زال بعلمية المذكر من غير ان تقوم شيء مقامه والعلمية وحدها سبب لا يمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل يمتنع صرفهما لانه وان زال التانيث بعلمية المذكر فان حرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم لم يظهر التاء والمقدرة كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان حرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل منع صرفه العلمية والتانيث المعنوي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو نفس التعريف لا ذات المعرفة بعينه شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان تكون علمية اي يكون حاصلا من جنس التعريف على ان يكون الباء للسببية وانما جعلت شرطها العلمية لان التعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام والاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكمه كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا لمنع الصرف والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما فعل بعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها

مصدرية وملبوسة ان العلم ان يكون ... ضمنه على ان يكون الباء ... ع

زيادة

في العجمة

في منع الصرف شرطان شرطها الاول ان تكون
علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون
متحققة في ضمن العلم في العجم حقيقة كابراهيم او
حكما بان ينقل العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف
فيه قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس لكل
جميل ثم سمي به احد رواة القراء فمع وجوده فيها اشترط
ان يتصرف فيه العرب فانه كان علما في العجمة وانما
جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها تصرف مثل تصرف في كلماتهم
كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف
فلجام لو سمي بلجام لا يمتنع صرفه لعدم العلمية
في العجمة وشرطها الثاني احد الامرين تحرك الحرف
الاوسط او زيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا يقاوم
الخفة احد السببين فنوح منصرف بها
ما انتفى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء
الشرط الثاني وهذا اعتبار للعلة لان العجمة سبب ضعيف
لانها امر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط
واما التانيث فان له علامة ظاهرة تظهر في بعض الصور
فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فيهما قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سبب آخر لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب آخر اعتبارها

بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم
ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما ايضا فان في شتر
تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وتحقيق
التفريع لشرط الثاني ان غرض التنبيه على ما هو الحق
عنده من انصراف نحو نوح في هذا مقام الانصراف
متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تفريع ما هو متفرع
على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنع عن الصرف الا ستة منهم محمد وصالح وشعيب
وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هود
كنوح لان سيبويه قرنه معهما ويؤيده ما يقال من ان
العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس
بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح

الجمع

الجمع
سبب قائم مقام سببين شرطه اي شرط قيامه مقام
السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان اولها
مفتوحا وثالثها الفا بعدها حرفان او ثلثة اوسطها
ساكن وهي التي لا يجمع جمع التكسير مرة اخرى وانما سميت
صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين
تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة
فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما جمع
ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة

عن قبول التغيير فنوّن بغير هاء مشتملة على التاء
الثابتة حالة الوقف الا المراد بها تاء التانيث باعتبار
ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو قواد وجمع فارهة
وانما اشترط كون بغير هاء لانها لو كانت مع هاء كانت
على وزن المفردات كهذه فانها على وزن كراهية
وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في تنوع جمعيته
فتنوّن والحاجة الى اخراج نحو مدائني فانه معرب محض
ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ
آخر بخلاف فرازنة فانه جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء
فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء واما ما يكون بغير هاء
فممتنع من الصرف لوجود شرط تأثيرها كما علم مثالها
بعد الف جمع حرفان ومصابيح مثال لما بعد الف جمع ثلاثة
احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما هي
على صيغة منتهى الجموع مع هاء فمنصرفة لفوات شرط
تأثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع
هذا جواب سؤال مقدر تقريره ان حضاجر علم جنس
للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب
منع الصرف بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا
لانتفاء منصرفه تقرير الجواب ان حضاجر الان

علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة في عظم بطنها كانها
فرد جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية
الاصلية فان قلت لا حاجة في منع الصرف الى اعتبار
الجمعية الاصلية فان فيها العلمية والتانيث لان الضبع
هي انثى الضبعان قلنا عليه غير مذكور والا لكان تعليل التكثير
[illegible] التانيث غير مسلم لانه علم الجنس الضبع مذكرا
كان او مؤنثا وانما التعرض للتنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
يبطل القول بانه غير الجمع شرطه ان يكون في الاصل كما قال
في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية
معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك
الا انا بصدد المعروض في الجمعية وسراويل جواب سؤال مقدر
تقريره ان يقال انك تفصيت عن الاشكال الوارد على
القاعدة التي هي حضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال
او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق على الواحد
والكثير لا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب
بانه قيل صيغت في صيغة مفرد منقولة [illegible] لم يدرب
وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه اسم

عجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع صرفه على

مواز ته اي حمل على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فاجرى

في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة

لكنه من قبيله حكما فالجمعية في هذا المقدر اعم من ان يكون

حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة

سبب آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل

هو اسم عربي ليس بجمع حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد

والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا فانه لما وجد غير منصرف

ومن فاعلتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف

قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فانه سمي كل قطعة

من سراويل سروالة ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف

اي سراويل لعدم تحقق جمعيته والاصل في الاسماء الصرف

فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع لا يحتاج على النقض عنه

ونحو جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا او واويا

كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة الرفع والجر

كقاض اي حكمه حكم قاض لحسب الصورة في حذف الياء

عنه وادخال التنوين عليه تقول جاءني جوار ومررت

بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في

حالة النصب فالياء متحرك مفتوحة نحو رأيت جواري

فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف لجمعيته مع صيغة

منتهى

منتهى الجموع خلاف حالة الرفع والجر فانه قد اختلف فيه

فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين تنوين الصرف

لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي

هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني

جوار جواري بالضم والتنوين بناء على ان الاصل في الاسم

الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة

للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن

سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال

ايضا منصرف والتنوين تنوين الصرف كما كان قبل الاعلال

كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف

لانه فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة

المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه

تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن

الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القائل

حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء

في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما تقول

رأيت جواري بناء على هذه اللغة على تقديم منع الصرف على

الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر فهو

حقيقة الفتحة فلا يقع فيه اعلال واما في حالة الرفع فاصل جوار

بالضم بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت

الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة الاعلال

الابطاله واجيب بخلاف اللغة المشهورة فان بناء الاعلال
في حالتين كما عرفت التركيب وهو مبني وهو كلمتين او
اكثر كلمة واحدة من غير جزئية حرف ولا يرد النجم وبصري
علمين شرط العلمية ليامن من الزوال فيحصل لها قوة فيؤثر بها
في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف
الى الصرف او الى حكمه فكيف تؤثر في المضاف اليه ما ينافيه
اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على
الاسناد من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها ثابتة في حال
العلمية على ما كانت عليه قبل العلمية فان التسمية بها
انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق عليها التغيير يمكن
ان تفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام
المعربات فان قلت كان على المصنف ان يقول وان لا
يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف
ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر وستة
عشر علمين فلما كان المتبقي في ذلك عاد ذكره فيما نقل
انهما من قبيل المبنيات وان الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يكن شاملا اصلا فلم يحتاج الى اخراجهما مثل
بعلبك فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك
هو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير
ان يحصل بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما

الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف
يسميان مزيدتين لانهما من حروف الزيادة علميتين
والنحاة خلاف في ان سببهما المنع الصرف اما كونهما مزيدتين
وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفي التانيث والراجح
هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا يدل
على ذات ما ولا حظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس
او يدل كاسم ضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور هيهنا وهو هذا المعنى
لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرط اي شرط
الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار
انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه
من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما ولتمنع التاء
فيتحقق مشابهتهما لالفي التانيث كعمران وان كانا في صفة
فانتفاء فعلانة اي ان كان العلم الالف والنون في صفة
فشرط انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث
عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ولهذا
انصرف عريان مع انه صفة لانه مؤنثه عريانة
وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا
يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالهما
ومن ثم اي ومن اجل الخلاف في الشرط اختلف في رحمن

في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى
ولا رحمنة لانه صفة خاصة لله تعالى لا تطلق على غيره لا على
مذكر ولا مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير
منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون
سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين
فان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة
لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان
بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى
لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن
يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببية منع
الصرف بل شرط فيها احد الامرين اما ان يكون مختص
في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم
من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس
وكذلك بذر علما لماء وعثر لموضع وخضم لرجل نقلت الى
الاسمية والمحمول بقم اسما لصبغ معروف وهو العندم
وشلم لموضع في الشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى
العربية فلا تقدح في دعوى الاختصاص ومثل ضرب على
البناء للمفعول اذا جعل اسم الشخص فانه يمتنع من صرفه
للعلمية ووزن الفعل وانما مثل بالبناء للمفعول فانه على

اعفاله

البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولهذا ذهب الى منع صرفه
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي
اول وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة
اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين لزيادة
اي مثل زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين في اول
الفعل حال اي حال كون وزن الفعل او ما كان على وزن
الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذا التاء ولا اختصاصها
بالاسم عن وزن الفعل ولو قال غير قابل قياسا لها لا اعتبار
الذي امتنع من الصرف لاجله اي لاجل الفعل عن باب منع
الصرف فلم يرد عليه اربع اذا سمي رجل به فانه يقبل التاء
للمذكر ولانه وصف سائر الا اسود فان يجي التاء في اسودة
للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله منع
الصرف بل باعتبار غلبته لاسمية العارضة ومن هذا اي من اجل
من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل
لقبول التاء لمجيء يعملة للناقة العوينة على العمل والبرية فانه
علمية موثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية موثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطية السبب الاخر
احرز به كما يمتاج الى التانيث او صيغة منتهى الجموع
فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا انه شرط فيه العلمية
الاسباب حال كونها موثرة الاسبب العلمية شرطا فيه صبي

الا ان المراد من وزن الفعل كون الاسم على وزن الفعل فصح رجوع الضمير الى الوزن او الى الموزون كما هو المقصود منه

حال ضمير اوله وانما لم يجعل شرطا للشق الاول لانه اختصاص لا يقبل التاء اصلا منه

وعلى هذا مع لاجل الاشتراط عدم قبول التاء ووجود الزيادة ووجود الشرط منه

بانه عليه في ... من ...

اذا نكرت بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

نحو هذا زيد وزيد آخر فانه اول بالمسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه بخصلة نحو قولهم لكل فرعون

موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي ظهر حكمه يعني اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من ان ما اي العلمية

الخامس مؤثرة الا بها اي السبب الذي هو العلمية شرط فيه

وذلك لانها شرط في التانيث بالتاء لفظا او معنا والعجمة والتركيب والالف

والنون المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع

مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء من الاستثناء الاول اي لا تاثير لها الا بشرط العلمية الا العدل

ووزن الفعل فان العلمية ليست شرطا فيهما ولا تجامعهما في نحو ثلث واحمر وهما اي العدل

ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء

على اوزان مخصوصة ليس شيء منها من اوزان الفعل

المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد مع العلمية

من الامور المذكورة هذين السببين ولا احدهما فقط

الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر علم منصرف الذي احد

اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث

هو سبب فيما هو شرط من الاسباب الاربع المذكورة اذ

انتفى احد السببين الذي هو العلمية بانتفائها والسبب الاخر

المشروط بالعلمية من حيث هو وصف سببيته فلا يبقى فيه الا سبب واحد

حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هو ليست شرطا فيه من

العدل ووزن الفعل هذا وقد يتخلل قوله وهما متضادان ان

اصمت بكسر الميم علم للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل

فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجيء بضم الميم فلما

كسر بعد علم انه معدول عنه والجواب ان هذا الامر محقق لجواز

ورود اصمت بكسر الميم وان لم يشتهر فالوزن الذي يتحقق

العدل فيه كان او نحو ما لم يجامع وزن الفعل ايضا

وقد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود الاصل محققا لا يكفي

في اعتبار العدل التحقيقي بدون اتصافه بمنع الصرف اياه

ايضا خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يتصف

لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث

ثم انه اشار الى استثناء من اعم علما اذا نكر عن هذه

القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش

الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه وقال ان

قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة

واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان على عكس ذلك

في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر ما كان

معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيه

واحترز به عن افعال التي لا نحو اجمع فانه منصرف

التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصف قبل العلمية كما
بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن حرف التفضيل فانه بعد
التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى
صار افعل ان كان معه من فلا ينصرف بالاتفاق
لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا تذكرها
للصفة اي اذا خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره
الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير
لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعل غير منصرف
للوصفية الاصلية وسبب اخر وزن الفعل والالف والنون
المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية
الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها وذهب
الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قبل الباعث على
اعتبارها امتناع اسود وارقم اي ان الوصفية فيهما
قد بعدت لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما
شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم
للحية التي فيها سواد وبياض وفيهما شيء من الوصفية
فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر
بعد التنكير لا ينافي ذلك لكلية اما الاخفش فذهب
الى انه منصرف لان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية
بالتنكير فلا تعتبر بعد زوالها فلم يبق فيه الا سبب

واحد

واحد هو وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر
ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان
زائلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله
فلا يلزمه اي سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد
التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا
مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع
صرفه للعلمية والوصفية الاصلية كما مر في باب حاتم على ان يكون
منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية
والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم فحكم واحد
هو منع صرفه لفظا واحسن بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية
الاصلية مع سبب اخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت
الوصفية الاصلية والعلمية في منع الصرف مثل حاتم لا يلزم
اجتماع متضادين قلنا تقدير احد الضدين مع ضد آخر
مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه فاعتبارهما معا مستقبح وجميع الباب اي
باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام لام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر
اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يقل ينجر بالكسر
لان الانجرار قد يكون بالفتح واللام يقوله بنكر لان الكسر

يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف في هذا الاسم
في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه
منصرف مطلقا لان علم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل
فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم
اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي
هو الصرف فدخله الكسرة دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة
ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين والسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعف مشابهة للفعل لم يؤثر الا في سقوط
التنوين لا يتاثر في سقوط التنوين دون ما يتبعه الذي
هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه من
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع
اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او
زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلم يزول
باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا لسبب اخر كانتا
زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
والكلام ليكن هناك علة كما في احمر بقيت العلتان على
حالهما وهو القول الانسب بما عرفت من الخلاصة عن منصرف

المرفوعات جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم
وهو مذكر الذي لا يعقل وجمع هذا الجمع مطرد في صفة المذكر
الذي لا يعقل كالصافنات للمذكر الذي لا يعقل وجمالات

اي صفحات وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه
المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد
ما اشتمل اي هو اسم مشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون
الاسم فاعلا وهي الضمة او الواو او الالف المراد باشتمال الاسم
عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا
شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع المحلي
انه في محل لو كان ثمة معربا لكان مرفوعا لفظا او تقديرا
وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يحتاج الى ما يعني
اصالة الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي
من المرفوع وهو ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه
اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات
المبتدا ولا يبالي بما هو الاصل في المبتدا فحده وهو التقدم
خلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حاكم جامد ومشتق فكان اولى
خلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي الفاعل
ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل اي بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا الحال في جميع حدود
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اعتبار التابع تعريف مستقل
التوابع بعدها او شبهه اي ما يشبهه في العمل واعمالا لكم
ليتناول فاعل اسم مثل الفاعل وصفة المشبهة والمصدر واسم

المفعل وادخل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل وشبهه
عليه اي على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد قام وزيد
ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد الى ضميره
اسنادا اليه في الحقيقة لانه هو ضميره والمراد بتقدم عليه
وجوبا للخروج عن المبتدا المقدم على خبره نحو اكرم من
يكرمك فان قلت فلا يجب تقديمه اذا كان المبتدا نكرة
والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه لو
من نوع الخبر مما يجب تقديمه خلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اي اسنادا او ايقاعا على طريقة قيامه بالفعل
او شبهه بان ذكر بعده قيامه به بان يكون على صيغة المعلوم
او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمص واما على مذهب من جعله
داخلا في الفاعل كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد
الحيث ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيد وهذا مثال
لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه وهذا
مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي
ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي
الفعل الذي اسند اليه اي يكون متصلا بفعله من غير ان يفصل
عليه شيء من معمولاته لانه كالجزء من الفعل الشيء

احتياج الفعل اليه بل على ذلك اسكان اللام في ضربت اذ
لدفع توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ولذلك
اي الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر المعمولات
الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو
زيد رتبة فلا يلزم اضمار قبل الذكر رتبة بل لفظا فقط
وكذلك جاز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع
الضمير وهو زيد رتبة فيلزم اضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني
متمسكا في ذلك بقول الشاعر جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب
عنه بان هذه الضرورة الشعر المراد عدم جوازه في
سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى عدي
بل الى المصدر الذي دل عليه الفعل اي جزى رب
الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على الفاعل
والمفعولية بالوضع لفظا فيهما اي في الفاعل
المتقدم وذكر مرجعها في ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اي الامر الدال عليهما لا
بالوضع اذ لا يعتمد ان يطلق على ما وضع بازائه شيء
انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغنى عنه
اذ القرينة ما علم به وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى
ومعنوية نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا

متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا او مستكنا كزيد
ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل
لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله بعد الا
اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد معناها
نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقديم
الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء
الاعراب فيهما والقرينة فللاحتراز عن الالتباس واما في صورة
كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما في
صورة وقوع المفعول بعد الا مع توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم
من قولك ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في
عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر فلو قيل
احدهما بالآخر انقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتاخير لانه لو
قدم المفعول على الفاعل مع الا نحو ما ضرب الا عمرا
زيد فالظاهر جوازه لان معناه انحصار ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر
انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب ولا يجب تقديم
الفاعل الذي لم يستحق تقديمه لانه من قبيل قصر الصفة على الموصوف
قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون
معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيخل الحصر

صفة ... فيهما في الآخر وهو انحصار مضروبية عمرو في زيد وجوب
على صورة وقوع المفعول بعد الا انحصر فيهما في حيز الآخر فلو احتمل
انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا
غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا مع توسطها بينهما في صورتي التقديم
والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد او ما يكون في هذا المعنى مثل ما
ضرب ... انما او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا
نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعول بان يكون
ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو
ضربك زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة الاتصال ضمير مفعول به فلئلا
يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه
بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة
كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال
الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل
بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل
لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا
جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق مثل
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقال زيد
بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره
وانما قيد الفعل دون الخبر لان نفي الخبر ... حذف

اي لتقديم الفاعل على المفعول
اي لتوسطها الا بين فاعل ومفعول
لزوم تقديم المفعول لان ... احوال الفاعل
مفعول لقيام فاعل
قال الرضي ... في المثال المذكور ... جملة ...

ويحذف الفعل حذفاً جوازاً التقليل في الحذف اولى لذا
يحذف الفعل جوازاً انما كان جواباً لسوال مقدر نحو قول
الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك يزيد على البناء للمفعول
يزيد مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي ذليل
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة
السوال المقدر وهو من يبكيه واما على الرواية ليبك يزيد
على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن المقاومة في الخصومة
لانه كان ظهيراً للعجزة الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح
الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة من اجل الاهلاك
والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس
والقياس المطيحة وما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضاً
من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما
يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة
على تعيينه وجوباً اي حذفاً واجباً في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي
من الحذف فانه لو ذكر لزم الجمع بين المفسر والمفسر
حسن الحذف المفسر الذي فيه ابهام ... حرف ...
لجواز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد
ومعنى الآية وان استجارك احد من المشركين استجارك

مرفوع بانه م

فاحد مرفوع بانه فاعل فعل محذوف وجوباً وهو استجارك الاول
المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان المفسر
قائم مقامه مستغني عنه ولا يجوز ان يكون احد مرفوعاً
بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لابد
له من الفعل ويحذف ذاك اي الفعل والفاعل معاً اي دون
الفاعل وحده في مثل نعم لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز
بقرينة السوال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامها
كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قال الجملة الفعلية
لا الاسمية لان قال اي نعم زيد قائم ليكون الجواب مطابقاً
للسوال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
اي العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضاً نحو زيد
معطي ومكرم عمرو وانا بكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل
لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في
اكثر من فعلين اقتصاراً على اقل مراتب التنازع و
هو الاثنان ظاهراً اي اسماً ظاهراً واحداً بعدهما اي
بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول
الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكون من باب التنازع
ومعنى تنازعهما فيه ان كلا منهما بحسب المعنى يتوجه اليه
ويصح ان يكون معمولاً له ... في ذلك الموضع
لكل واحد منهما على البدل نحو لا تصور تنازعهما في الضمير

المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو
مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يكون معمولا الا للاول وفيه تسامح
كما لا يخفى والضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا
ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه عما هو طريق القطع عندهم
وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين
لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا الحذف لفساد
المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له
مراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريقه قطع اضمار الفاعل
فلهذا اختص بالاسم الظاهر وان التنازع الواقع في الضمير المنفصل
فعلى مذهب الكسائي بقطع الحذف وعلى مذهب الفراء يجعلان
معا واما على مذهب غيرهما فلا يكون قطعه ان طريق القطع
عندهم الاضمار فاعلا او فيكون ان يتنازعين في اقتضاء الفاعل
مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعول بان
يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له وقد يكون
متفقين في اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا
وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون
على وجهين احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلا اسم نكرة و
مفعولا اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين في ذلك
الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا
فيهما لان من التنازع بل هو داخل في القسمين الاولين
من التنازع وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية

يجوز ان تم

وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا تم

اسم الظاهر والآخر مفعوليته ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك
في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم
الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين تخصيص هذه
الصورة بالارادة يعني قد يكون تنازع الفعلين واقعا
في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في
الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع
فيه واحدا والمراد انه ليس لا بالقسم لانه اذا جعل مثال
المثال الاول مع من المثال الثاني حصل مثال قسم الثالث وذلك
يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربني وضربت زيدا او اكرمني
واكرمت زيدا او اكرمني وضربت زيدا او غير ذلك مما يكون
الاسم الظاهر فيه مفعولا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني
لقربه مع جواز اعمال الفعل الاول ~~المنفرد بالاحتراز~~ و يختار
النحاة الكوفيون الاول اي اعمال الفعل الاول مع جواز
اعمال الفعل الثاني لسبقه ولاحتراز عن الاضمار قبل الذكر
فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب البصريين وهو المختار
لانه المذهب المختار والا كان سماعا اضمرت الفاعل
في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر
في العمدة لئلا يلزم الحذف او التكرار او الذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين
اي على موافقة افراده وتثنيته وجمعه وتذكيره وتأنيثه لانه
مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذا

الثالث تم

وضربني واكرمت زيدا تم

اي ابتدا ذكره تم

الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا
تقدمه مسند اليه خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه
بخلاف الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني
واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيد
عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع عدم اقتضاء الفعل
الاول الفاعل لانه لا يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل
الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب
الكسائي ويجب عنده اعمال الفعل الاول ان اقتضى الثاني
الفاعل فقط وان اقتضى مفعولا حذفته او اضمرته نحو
ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم محذور وقيل ذوي عشر
بني ابك الرافعين او اضمارا بعد اللفظ كما في صورة تأخير الثاني
بقول ضربني اكرمني زيد او ضربني واكرمت زيد هو دواة
الذي هو ضمير وعنده حذفت المفعول في الاول حذرا عن
التكرار لو دون الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمرا
استغنى عنه دلاء اي دان الم يستغن عنه حذفت اي المفعول
نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف
مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين
اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني
زيد اذا جعلت زيد فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا
راجعا الى زيد لتقدمه رتبة فلا يحذف ولا يصرح لاحد

الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واخترت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار لم
تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان المفعول للفعل الثاني
تنازع للكوفيين ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة
كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار
كما هو في قول الجن ومن نحوه كما هو المفعول الى الجنان
الى المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى
نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حسبني
حسبني يحمل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له ثانيا
المفعول الاول في حسبتهما واظهرت المفعول الثاني وهو منطلقين
لمانع وهو انه لو اضمر مفردا حالة كون المفعول الاول غير منثنى
خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
في هذه الصورة الا اذا احذفت المفعول الثاني اسنادا الا
انه اضافة اسنادا لا اطلاق من غير احتفاظ يتبع لو
الا ما لفظ انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني
لان الاول تقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا منثنى
فلا تتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما اشعر الكلام
على انه لو اعمال الفعل الاول يقول امرؤ القيس وهو ما
ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من

المال حيث قالوا انه من تنازع الفعلان اعني كفاني ولم اطلب
الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعها
لفاعليته والثاني نصبها للمفعولية واعمل امرؤ القيس الذي هو صحيح
شعر العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اولا
قائل مساوي الاجمالي فاجاب المص عن طرف النحويين
فالاول امرؤ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب تنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من الفعلين
ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى
معيشة وانتفاء كفايته قليل من المال وترتب طلب الثاني في كل
منهما لفساده وذلك لان لو جعل مدخوله المثبت شرطا كان
او جزاء او معطوفا عليه احدهما منفيا والمنفي مثبتا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اى لم
اطلب المجد كما يدل عليه البيت المتاخر اعني
قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكن اطلب المجد الاصل
الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اى مفعول فعل
او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل عن الفاعل ولم
يقل منه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله

بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله
اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة
كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو مقامه اى مقام الفاعل
في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اى وشرط مفعول ما لم
يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان
عامله فعلا ان يغير صيغته الفعل الى فعل اى الى الماضي المجهول
او يفعل اى المضارع المجهول وبناؤه مثل افتعل واستفعل
وتفعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهول المزيد فيه
ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل
اليه ولا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه
معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب
زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام
ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اذ حكمه حكم
المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول
له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه
فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو
ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له
والمفعول معه كذلك اى كالمفعول الثاني والثالث من باب
علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل المفعول له

مثل علمت زيدا قائما

نحو اعلمت زيدا عمرا قائما

من المفعول الثاني ومن المفعول الثالث لكونهما من باب واحد ودليل ... في عدم الاقامة

فلما عرفت ان المفعول معه فلا يجوز اقامته مقام الفاعل
مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال و
الفاعل كالجزء ولا يقام بدون الواو فانه لم يعرف انه
مفعول معه واذا وجد المفعول به في كلام مع غيره من
المفاعيل التي تجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف
تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله
بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة نحو ضرب
زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فان زيدا مفعول به يقام مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان وكان
امام الامير ظرف مكان وضربا شديدا مفعول المطلق للنوع باعتبار
الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان المصدر لا يقوم
مقام الفاعل الا مع الوصف والا فلا يخرج ... ولان الفعل دال
عليه ... عن ... الفاعل ... مقام الفاعل
مثلها فان لم يكن اي وان لم يوجد في الكلام المفعول به
اي جميعها سوى المفعول به ... سواء في جواز
وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت
اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان تقام مقام الفاعل من المفعول الثاني
لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثاني اي آخذ

الفاعل ... المفعول اول

اي نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند
الامن من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول
نحو اعطي زيد عمروا وهما المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ و
يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر
تجمعهما وجعلهما اصلا لتلازمهما الواو يجمعهما على ما هو الاصل فيهما وان اشتركا
في العامل المعنوي فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول
نحو ان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي
لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم الذي
فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانتفاء ادراك العامل اللفظي
ما يكون غير زائد في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم
مسندا اليه واحترز به عن الخبر فانه ليس من المبتدأ والخارج
عن هذا القسم واقعا بعد الا بالقياس الى الاسناد او الصفة سواء
كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كالقرشي
الواقعة بعد حرف النفي كما ولا والالف الاستفهام ونحوه
كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع القبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه القول
الشاعر فخير نحن عند الناس منكم خبر مبتدأ وخبر
فاعله او تجعل خبرا عن نحن لعضل بين اسم التفضيل
ومعموله الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا للمؤكد
كالجار او عود الظاهر ... احو الضمير المنفصل
لئلا يخرج قوله تعالى أراغب انت عن آلهتي

عن نحو اقائم الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عايد
الى الزيدان ولو كان رافعا لهما لظاهر لم يجز تثنيته مثل
زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت
الصفة الواقعة بعد حرف النفي والالف الاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد جاز
فيها اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او جمعا
نحو اقائمون الزيدون وما قائمان خرجتا عن الاحاد لكون
الصفة مثنى او ما بعدها ... مثل ما
فعل ها مثنى او ... الصفة خبرا مقدما علما ... صور
احدهما اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون
الزيدان مبتدأ وقائمان خبرا مقدما عليه ... اقائم
الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان فاعلا للصفة
قائم مقام الخبر ... اقائم زيد ويجوز فيه الامران
كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل
اللفظية لان الكلام في ... الاسم فلا يصدق
على نحو يضرب في ضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة
المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما وقع به الاسناد
واحترز عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه
مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ

واحترز

واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد
بمسند به الى المبتدأ او تجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا
الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج القسم الثاني من المبتدأ
ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتدأ والخبر هو الابتداء والجار رافع لهما عند البصريين
واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ
والمبتدأ في الخبر وقال اخرون كل واحد من المبتدأ والخبر
عامل في الاخر وعلى هذا لا يكون مجردا عن العوامل اللفظية
واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه لولم يمنع
مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ محكوم عليه والخبر حال
من احواله والذات مقدم على احوالها ومن ثم اي
ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر
لفظا المقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع ولم يصح صاحبها
في الدار لعود الضمير الى الدار وهو خبر الدار الذي حكم
التاخير ... والضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو
غير جايز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه
ان يكون معرفة لان معناه المطلوب ... من
الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة والنكرة
لا يقع حكم على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة
بوجه ما من وجوه التخصيص ... كما ...

المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد
مثلا الى المؤمن والكافر وحيث وصف المؤمن تخصص بإ
الصفة فجعل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار
ام امرأة فان المتكلم يعلم ان احد هذين في الدار
فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال اي من الامرين
المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص
فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير
منك فان النكرة مبهمة وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد
وشمولها فتخصصت [illegible] في جميع الافراد [illegible]
و [illegible] الاثبات [illegible] العموم [illegible]
[illegible] ومثل ولم [illegible] اهو [illegible] تخصيصه [illegible]
الفاعل المشبه به اذ يستعمل في موضع ما اهو ذا انا [illegible]
وما تخصيص [illegible]
[illegible]
[illegible]
رجل موصوف بصفة الحلم [illegible] وعلم ان [illegible]
بالنباح [illegible] كان يحيي حبيب [illegible]
يكون [illegible] كان يحيي [illegible]
[illegible] على الاول [illegible] العصر [illegible]
[illegible] وعلى الثاني لا [illegible]
[illegible]

احمر و [illegible] هذا مثل يضرب لرجل [illegible]
[illegible] ومثل قولك في الدار رجل تخصص بتقديم الخبر [illegible]
[illegible] الدار [illegible] بل كونه [illegible] موصوف بصفة [illegible]
[illegible] قوة التخصيص [illegible] ومثل قولك سلام عليك تخصص
نسبته الى المتكلم اذ اصله [illegible] سلاما [illegible] عدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار [illegible] قال سلام اي سلام
من مني عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة [illegible]
[illegible] الاخبار عن النكرة [illegible]
ومن المخصصات التي يحتاج في [illegible] الى هذه [illegible]
[illegible] فعلى [illegible] ان يقال [illegible]
[illegible] ولا يجوز ان يقال رجل قائم [illegible]
وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر [illegible]
[illegible] المفرد [illegible] من اقسام الاسم [illegible]
[illegible] الى ان خبر المبتدأ [illegible]
ايضا [illegible] مثل زيد ابوه قائم
و [illegible] مثل زيد قام ابوه [illegible] والشرطية
[illegible] واذا كان الخبر جملة [illegible]
[illegible] الارتباط [illegible] الجملة [illegible]
[illegible] المبتدأ [illegible] وذلك [illegible]
[illegible] في [illegible] الرجل
[illegible] المظهر [illegible]

الخبر نعم للمبتدأ في مثل هو زيد وزيد هو وقد يحذف العائد إذا
كان ضميرا مجرورا في الكلام قرينته نحو البر الكر بستين وسمن منوان
بدرهم أي الكر منه ومنوان منه بدرهم [illegible] إن ما يقع الخبر
الشيء لا يستغني عنه [illegible] وقع ظرفا أي الخبر الذي وقع ظرف
زمان أو مكان أو جارا أو مجرورا فالأكثر من النحاة وهم
البصريون على أنه أي الخبر الواقع ظرفا متعلق أي مؤول
بجملة [illegible] بالفعل [illegible] إذا قدر الفعل يصير جملة
ما إذا قدر اسم الفاعل كما هو مذهب الأقل وهم الكوفيون
فإنه يصح مفردا [illegible] لأن الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والأصل في العمل هو الفعل فإذا وجب التقدير فما
الأصل في العمل هو الفعل أولى [illegible] الأصل
في الخبر الإفراد [illegible] الأصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره
لكنه قد يجب [illegible] كما أشار إليه بقوله وإذا كان المبتدأ
مشتملا على ما له صدر الكلام أي على معنى وجب له صدر الكلام
كالاستفهام فإنه يجب تقديمه [illegible]
[illegible] من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو
الاستفهام فإن معناه أهذا أبوك أم ذاك أبوك
[illegible] هذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة إلى أن
أبوك مبتدأ [illegible] ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام أو كانا أي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف أو متقاربين [illegible] لأن [illegible]

[illegible]

عنده ما هو مبتدأ [illegible] الآخر خبر لجواز التساوي [illegible]
في أصل المخصص [illegible] أو قيل غلام رجل صالح خير
منك وجب تقديمه أيضا مثل [illegible] منك أفضل مني
دفعا للاشتباه أو كان الخبر فعلا له أي للمبتدأ احتراز
عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام أبوه فإنه لا يجب
تقديم المبتدأ لجواز قام أبوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه أي تقديم المبتدأ على الخبر
في هذه الصور أما في الصورة الأولى فلما ذكرنا وأما في الصورة
الأخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل إذا كان الفعل
مثل زيد قام فإنه إذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
أو بالبدل عن الفاعل إذا كان الفعل مثنى أو مجموعا فإنه
إذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما
[illegible] الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل أن يكون [illegible]
والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ [illegible]
بالفاعل [illegible] قول من [illegible]
والواو حرف [illegible] الفاعل وجمعه كما [illegible]
ضربت [illegible] وإذا تضمن الخبر [illegible]
[illegible] الحقيقة [illegible]
ما له صدر الكلام أي معنى وجب له صدر الكلام

تنبيه

زيد مبتدا اين ابوه كه جمله است جز زيد كه مبتدا است وباز اين جز وابوه مبتدا وباز اين كه جز است مقدم است بر مبتدا كه ابوه كه

كالاستفهام مثل اين زيد فان اين خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر واين
متضمن للاستفهام وهو ظرف فان قدر الفعل كان
الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل
كان مفردا صورة وحقيقة على قول من يقول ان الخبر
وحده واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا يبطل ما له
صدارة الصدر بالكلام لحصوله في جملة او كان
الخبر المقدم مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ
فتعلق نحو ... مبتدأ مثل في الدار رجل فان في
الدار خبر مصحح للمبتدأ ومتعلقه كما عرفت ولو اخر
بقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه اي لمتعلق الخبر
اي كان لمتعلق الخبر التابع له ضمير ... عائد
على الخبر ... [illegible]
المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا
اي مثل التمرة مبتدأ ... متعلق الخبر وهو على
لان الخبر هو قولنا على التمرة ... متعلق ... المتعلق
الخبر ... او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة
مع اسمها وخبرها ... مبتدأ ...
ان المفتوحة بالمكسورة في اللفظ لا ...

عن الفتحة لخفائهما او في الكتابة مثل عندي انك قائم
وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه
الصورة لما ذكرناه وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر
عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب
اللفظ والمعنى جميعا ويتحقق بالعطف وبدونه
مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما
في المعنى خبر واحد اي مز في هذه الصورة ترك العطف
ولا يتعلق ان يقال اولى ونظر بعض النحاة الى
صورة التعدد فجوز العطف ولا يبعد ان يقال
مراد المص بتعدد الخبر ان يكون بغير عطف لان التعدد
بالعاطف اخفاء بين في الخبر ولا في المبتدأ ولا
غيرهما وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل من
توابع الخبر ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير
عطف ولو جعل التعدد اعم لا اقتصار على المثال
وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول
للثاني او للحكم فلا يرد عليه نحو ما بكم من نعمة
فمن الله فيتضمن المبتدأ الذي يتضمن الشرط سببية
الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم
دخوله فتنظر الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط

المعنى الجامع بين الحلاوة والحموضة

لان الواو العطف يدل على المغايرة

لاجل التعدد بل هو من توابعه

واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله وقيل يجب عليه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية منهما بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتأكد مشابهته بالشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور والاسم الموصوف بهما اي النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما او في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي يأتيني هذا مثال للاسم الموصول بفعل والذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال الاسم الموصوف المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل وكل رجل في الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو قولك كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي فيصح دخول الفاء على خبره

مانعان عن دخول الفاء عليه لان صحة دخول الفاء عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر الشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل بل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر لانها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية وقوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل فان قيل والحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاتفق نقوله وذكره ولم

ليت زيدا الشباب يعود

لعل الله يحدث بعد ذلك امرا

بعتق لقوله من سواه فلم يك لزوم مع ان كلا القولين
لا يتاعد عليهما القرآن وكلام الفصحاء مما يدل على عدم
منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما
يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء
قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه
وقول الشاعر فو الله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون ويجوز حذف المبتدأ لقيام
قرينة لفظية او عقلية جوازا اي حذفا جائزا
لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع
نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد واما وجوب حذفه
لانه اذا كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او
الذم او نحو ذلك فلو اظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب حذفه
ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد
كقول المستهل اي المبتدأ المحذوف جوازا مثل المبتدأ
المحذوف في قول المستهل المخبر للهلال الرائي صوته حصل
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال والله بالقرينة الحالية
وليس من باب حذف الخبر تقديره الهلال هذا لان مقصود
المستهل تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلال الذي يرجع
اليه الناظرون ويردونه كما يراه واما اتى بالقسم جريا على

عادة المستهلين غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال بعامل
ويحذف الخبر جوازا اي حذفا جائزا والقيام قرينة من
غير ان يلزم شيء مما مر مثل الخبر المحذوف جوازا في قولك
خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما
نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف
على ان تكون اذا ظرفا وكان الخبر المحذوف غير ساد مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف ويجب حذف الخبر لقيام
قرينة وجوبا اي حذفا واجبا فيما التزم اي فيما التزم تركيب
التزم في موضعه اي موضع الخبر غيره اي غير الخبر وذلك
الالتزام اما بنطق ما ذكره المصنف او بما المشتمل الذي يعني
لولا مثل لولا زيد لكان كذا اي لولا زيد موجود لان لولا
لامتناع الشيء لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم
في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة وسد
التزام مقامه معا هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان
الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قول الشاعر لولا الشعر يا
لعلماء يزري بي لكنت اليوم اشعر من لبيد وهذا على مذهب
البصريين وقال الكسائي الاسم الذي بعدها فاعل بفعل
مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة
للاسم الذي بعدها وتابعهما كل منهما كان مصدرا
صورة او معنى ولم ينسبوا الى الفاعل او المفعول

وسدّه حال وكان اسم تفضيل مضاف الى ذلك المصدر
وذلك مثل ذهابي راجلا وضربي زيدا قائما اذا كان زيد
مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما واما عبيدي وان ضربت
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون
الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا
حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما حذف متعلقات
الظروف نحو زيد عندك فبقي اذ كان ثم حذف اذا مع
شرطه العامل في الحال لانه اي الحال مقام الظرف لان الحال
بمعنى الظرف فلما اقيم مقام الظرف القائم مقام الخبر
فلو كان الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل وفيه
تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها
في جزء الجملة والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة
الى معنى كان التامة التي يحتاج الى ان تقدّره نحو ضربي
زيدا لا اسيرا قائما اذ لا ذكر للحال من المفعول او ضربي زيدا
الا السبي قائما اذا كان من الفاعل او لم تعتبر حذف المعمول
الذي ذو الحال يبقى ضربي زيدا الا السبي قائما نحو تصرف
ذو الحال مع تقديم القيام المقدر بعيدا كما تقول الذي ضربت قائما
زيدا اي ضربته حذف الا السبي الذي هو المبتدأ وذو الحال
في الحال واقام الحال مقامه كما تقول دا اسنا مصونا
عمدا بافعل هذا الكلام من تلك التكلفات البعيدة

وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فجعل قائما من
متعلقات المبتدأ ثم لزم حذف الخبر بسد معموله وتعلق الخبر
المقصود وهو مع بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان
الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي
ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر
له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيدا الا قائما وانهما
كل مبتدأ اي مشتمل على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو
التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر اي مقرون حذف لان الواو بدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف مقامه وانهما
كل مبتدأ يكون مقسما به بدخول القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن
كذا اي لعمرك وبقائك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك مبتدأ على القسم المحذوف وجواب القسم قائما مقامه
فيجب حذفه والعمر والعُمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان
واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها
من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكأن ولكن وليت و
لعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح
لانها لما اشبهت الفعل المتعدي كما في علمت رفعا ونصبا

الضرب متكلم
وضيعته اسم عطف ... معطوف
لعمر قسم

مثل هو أي خبر إن وأخواتها هو المسند إلى شيء آخر بعد
دخول هذه الحروف عليهما نحو أن زيدا قائم فيشمل الخبر كان وخبر
لا لنفي الجنس وغيرهما وقوله بعد دخول هذه الحروف
خرج صفتها غيره والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها
عليهما لإيراث أثرهما لفظا أو معنى فلا ينتقض التعريف
بمثل يقوم في قولنا إن زيدا يقوم أبوه فإن يقوم ههنا
حيث إسناده إلى أبوه ليس مما دخل عليه إن بل على المبتدأ
بل إنما دخل على جملة يقوم أبوه فلا يحتاج إلى أن يجاب
بأن المراد بالمسند المسند إلى أسماء هذه الحروف ويلزم
منه أسند ذلك قوله بعد دخول هذه الحروف وإلا إلى أن
يجاب بأن المراد بالمسند الاسم المسند يحتاج إلى تأويل
الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل أن زيدا يقوم أبوه
مثل قائم في أن زيدا قائم فإنه المسند بعد دخول هذه
الحروف وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم خبر المبتدأ
في أقسامه من كونه مفردا أو جملة ونكرة ومعرفة وفي أحكامه
من وحدته أو تعدده وثبوته أو حذفه وفي شرائطه
من أنه إذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يجوز فيما
إذا علم [illegible] المراد أن أمره كأمره بعد أن صح كونه
خبرا لوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك

ان كل

إن كل ما يصح أن يكون خبر المبتدأ يصح أن يقع خبر الباب
إن حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك
ولا يجوز أن يقال إن أين زيدا وإن من أبوك إلا
تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه
لا يجوز تقديمه على الاسم وجوبا ولا جوازا بخلاف خبر المبتدأ
وذلك لأن هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فأريد
أن يكون عملها فرعيا أيضا والعمل الفرعي للفعل أن
يتقدم المنصوب على المرفوع والأصل أن يتقدم المرفوع على المنصوب
فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما
على الأول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة
الفعل إلا أن يكون الخبر ظرفا أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ
في تقديمه إلا إذا كان ظرفا فإن حكمه إذن حكمه في جوازه
التقديم إذا كان الاسم معرفة كقوله تعالى إن إلينا إيابهم
وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو إن من البيان لسحرا و
إن من الشعر لحكمة وذلك للتوسع في الظروف ما لا يتوسع
في غيرها لا التي لنفي الجنس أي لنفي صفة الجنس إذ لا
رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند إلى شيء آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن وكان
وغيرها بعد دخولها أي دخول لا خرج به سائر الأخبار

المراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو ضرب
في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل
عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لان غلام
رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر
فيها اي في الدار خبر بعد حذف الظرف ظريف والاحتمال
لان الظاهر لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما التي بعدها
يلزم الكذب في ظريف كل غلام رجل وليكون نسبا لا يوفى
خبرها الظرف وغيره ويحذف خبرها هو كثيرا اذا وجد فيهم
اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه
نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم
لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر لفظا لان الحذف
عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا ويقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال اي
انتفى المال والاهل فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى
تقدير جعلون ما ذكروه خبرا في مثل لا رجل قائم
على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس
في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر وتهل الاعمال
عملها هو المسند الشرعي هذا شامل للمبتدأ ولكل
مسند اليه بعد دخولها خرج بغير اسم ما ولا وما عرفت
من معنى الدخول لا يرد ابو زيد في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد
قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لانها
لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه تعمل في المعرفة والنكرة
هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل
ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء
كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة الحجاز وورد القرآن نحو ما
هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا شاذ دون ما ساوا قليل
لنقصان مشابهتها بليس لان ليس لنفي الحال ولا لنفي
كذلك انما هي لنفي مطلق بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال
كذلك فتقصر على مورد السماع نحو قول شاعر من صد
عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي
ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس
لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يكرر ولا تكرار في البيت
اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات
ما يكون مسندا ومسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية
بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع
فلما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها
على المجرورات لكثرتها وخفة النصب فقال
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية فمنه

بين شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية
علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربعة
الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوبات
او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء
او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه
لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها
بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او له او معه
وهو اي المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل
والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده
اليه لا ان يكون موثرا فيه موجدا اياه فلا
يرد علينا مثل مات موتا وحسن حسنا وشرف
شرفا وانما قدمت لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ
فيدخل فيه المصادر كلها سواء كان مصدرا للفعل
وهو اعم من ان يكون بلفظه او معناه كما اذا كان
من لفظه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان
مقدرا نحو فضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل
نحو ضاربت ضربا ويخرج المصادر التي لم يدل

فعلها

فعلها حقيقة والحكم كالضرب الواقع على زيد عقيبا صفة
ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كان بمعنى ذلك
الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فيخرج به مثل تاديبا في قولك
ضربته تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور
لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذا يخرج به مثل
كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان الكراهة اعتبارين
احدهما كونها حدثا قامت بفاعل الفعل المذكور وا
ثانيهما كونها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها بالاعتبار الاول وثانيهما كونها حدثا وقع عليها فعل الكراهة
فاذا كرهت نفعل بالاعتبار الاول كما في قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا كرهت
يتعلق بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت كراهتي
فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس في ذلك الفعل
مشتمل عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ويخرج
الفعل على المفعول فيخرج بهذا الاعتبار عن الحد
وانطبق الحد على المحدود وحاصله ما نفاد ...
المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه
زياده على ما فهم من الفعل والنوع ان دل على بعض
انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة

بالفتح للعدد وبالاول اي الذي للنشاكيد لا يثنى ولا
يجمع لانه اسم للماهية المجردة عن الدلالة على العدد
والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست
جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد
بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست
جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون مفعول
المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة
مثل قعدت جلوسا واما بحسب البناء نحو انبتت الله نباتا
وسيبويه يعده كلاهما من بابه اي فعلت وجلست جلوسا
وانبتت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
لقيام قرينة جوازا كقولك للمتكلم لمن سعر بخير مقدم
اي قدمت قدوما خير مقدم باعتبار اسم تفضيل ومضاف
باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل
بحكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا
اي سماعا موقوفا على السماع لا قاعدة يعرف بها
نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك
الله رعيا وخيبة اي خابت خيبة من خاب الرجل
خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا
والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا
اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا
اي عجبت عجبا فانه لم يستعمل في كلامهم استعمال
الاعمال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا وقيل عليه قد قالوا احمد الله حمدا او شكرا الله شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من
كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو
فيما يستعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد
يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا
قياسا اي حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلي اذا وقع
مثبتا بعد نفي او ما في معناه متعلق دخلت على اسم
هذه المواضع ما وقع المفعول المطلق وهو مثبتا
او بعد نفي لا لنفسه نحو ما زيد الا سيرا او بعد نفي معنى
حدوثه نحو ما داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المطلق
خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل
على فعل نحو ما سرت الا سيرا او انما سرت سيرا لا يكون
منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق
خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيرى الا سير شديد
لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا
في موضع الخبر عن اسم لا يصلح و هو خبرا عنه فلا يرد
نحو دكت الارض دكا دكا و انما جمع بين الضابطين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه نحو
ما انت الا سيرا اي تسير سيرا او ما انت الا

الاعمال

اي ومضمون الجملة هو مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وتفصيله موارده التي تضمنها الجملة وانما وجب حذف الفعل لدلالة الجملة عليه فيكون في ذكره عبثا عنه لفظا ومعنى

سيرَ البريد اي تسير سير البريد هذا الان مثال لما
وقع مثبتا بعد نفي والا او رد مثال لمن تيمم ابطال
الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة
او الى ما هو محل للمبتدا والى ما تشبه به فعله او
الى مفرد او مضاف او اما انت سيرا اي تسير سيرا
مثال لما وقع بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا
مثال لما وقع مكررا ومنها اي ومن المواضع التي
يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع تفصيلا
لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة
مصدرها المضاف الى الفاعل والمفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وتفصيل الاثر بيان انواعه
المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي
فاما تمنون منا بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا الوثاق
اما المن او الفداء فمفصل الله سبحانه هذا
الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اي اما تمنون منا بعد شد الوثاق او اما تفدون
فداء ومنها اي ومن تلك المواضع ما وقع اي موضع
مفعول المطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر
اخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل

من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد ذهن ذهن الصلحاء
لان الذهن ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو
صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كان
بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو مررت
بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على ذلك
الاسم اي الذي قام به معناه واحترز به عن نحو مررت
بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له
صوت صوت حمار اي يصوت صوت حمار فمن صوت
النوع هو تابع بمعنى صوت يصوت صوت حمار فصلة
وقع للتشبيه علاجا بعد جملة هي قوله له صوت وهي
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة
على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت
به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى
وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول المطلق وقع مضمون جملة لا محتمل
لها اي لمفاد الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة
وهي له علي الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا تحتمل غيره
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس
المفعول المطلق لانه اي لانه عين مضمون الجملة لا امر اخر

ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة
المحتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق
حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع
مضمونه وهي قوله زيد قائم ولا يحتمل غيره لانها تحتمل الصدق
والكذب والحق والباطل وتسمى هذا النوع من المفعول المطلق
التاكيد لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
تاكيد لنفسه من حيث هو مضمون الجملة فالمؤكد اسم مفعول
من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه تغاير والمؤكد اسم
فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان
يكون المراد انه تاكيد الاصل غيره لمثل هذا وعلى هذا ينبغي
ان يكون المراد تاكيد لنفسه انه تاكيد الاصل نفسه
لبيك وسعديك حتى جنس القبائل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير
والتكثير ولا بد في تعميم هذه القاعدة من قيد الاضافة
اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لبيك وسعديك ومثل
قوله ارجع البصر كرتين اي رجعا بكرة واكثرا
وفي جعل المثال من تتمة التعريف افادة هذه القيد
تكلف مثل لبيك اصله البت لك البابين اي اقيم
بخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني
اقامة كثيرة مثنى التثنية ثم حذف الفعل واقيم المصدر مقامه

ورد

ورد الى الثلاثي بحذف الزوائد ثم حذف حرف الجر في
المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى الب فلا يكون بحذف الزوائد ومثل
هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد
بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف
الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو
اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يقل لو التفات بما سبق
في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه
به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا
الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور
واقع عليه بل ما تلبس به فيخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه او فيه او له
او معه والمفعول المطلق لما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد
في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لا يعتبر اسناده الى فاعل
ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق على درهما
انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه
فانه مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وعاد لي ما ظهر
والملاذ في الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل

لكان احسن نحو ضربت زيدا فان زيدا محل وقع عليه
فعل لما اسقط حرف فعل اعتبار اسناده الى الفاعل
الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل
العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتأخرا
اما جوازا مثل الله اعبد و حير الحسب التمنى و اما وجوبا
فيما تضمن معنى استفهام او شرط نحو من رايت ومن
تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في
حيز ان نحو من البران تكف لسانك و قد يحذف الفعل
العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية
جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اى اضرب
زيدا حذف الفعل للقرينة المقالية التى هو السوال
ونحو مكة للمتوجه اليها اى تريد مكة حذف الفعل للقرينة
الحالية و وجوبا في اربعة مواضع خصصها بالذكر
ليس الحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة
الى هذه الابواب اول من تلك المواضع الاربعة
سماعى مقصور على السماع لا يجاوز عن امثلة بعده
سمعت فلا يقاس عليها امثلة اخرى مثل امرأ
او نفسه اى اترك امرأ و نفسه و انتهوا خيرا لكم
اى انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو

التوحيد

التوحيد واهلا وسهلا اى اتيت اهلا اى مكان
ما هولا اى معمورا لا خرابا واتيت لا اجانب ووطئت
اى اتيت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من
تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اى توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما او مستعملا
عليك بوجهة حقيقية مثل يا زيد وحكما مثل يا سماء
وجبال و يا ارض فانهما نزلت اولا منزلة من له
صلاحية الندا ثم ادخل عليه حرف الندا وجعل
منادى فهو في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب
لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف الندا والمراد
التفجع لا تنزيله منزلة المنادى ويصل بذا اية التفجع
بها وانفصل عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف
بحكامه بالذكر فيما بعد و فيه نظر فان المندوب
ليس كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما
على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد فكانك تناديه وتقول
وانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى
المطلوب كما فعل صاحب المفصل وقيل انه من كلام
سيبويه بحرف نائب مناب
ادعوا من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واى والهمزة
المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا و تقديرا
تفصيل للطلب اى طلبا لفظا بان يكون الطلب

لفظية نحو يا زيد او تقديرًا بان يكون الاعراب مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للبنائية اي مبنية لفظية
بان يكون البناء ملفوظا او تقديرية بان يكون البناء
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى
الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي
الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه
على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله يا ادعو
زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة
حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف
النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان
يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا
يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد
جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه
جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند
المبرد حرف النداء قام مقام احد جزئي الجملة اي
الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اي
اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى
وقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتهما
بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان
النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي

على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة
النداء او الفعل مثل الجار والمجرور واعني والاضمار فيه
وارجاع الضمير الى الاسم نظرا الى سبق الكلام ان كان
اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبيها بمضاف
وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف
الخطاب الحرفية في ذلك فان كل منهما افرادا او
تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه
الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك
لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف والفعل ولا يبنى
لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما
هو مبني على الضم اذ كلاهما معرفة قبل النداء او بانهما معرفة
بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا
زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى
بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة
وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على
انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت
لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو
يا للمطلوب اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام المستغاث لم
يعلم ان المطلوب في هذا المثال واقع موقع كاف الضمير

جواب سوال که منادی مشابهت دارد باسم مبنی مثل حیث وغیره

بفتح لام الجر معه كقولك لخلاف المستغاث له لحلوله وقوعه
موقع المضمر فان عطف شيء على المستغاث بغير يا
نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف عليه لان الفرق
بينه وبين المستغاث له حاصل لم يعطف على المستغاث
وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف
ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو انما اعرب المنادى بعد
دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهة
الحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل
وقد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد
ايضا فلام التعجب مثل يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد
نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما وكيف
يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما واجيب
بان كلا منهما بمعنى لام الاستغاثة لان
المهدد اسم عامل يستغيث بالمتعجب منه ليحضر
بالمهدد واسم المتعجب منه يستغيث ليتخلص
من المتعجب منه وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه
ليحضره فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب
عن لام التعجب بوجه اخر ذكره المصنف في الايضاح
وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس
الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء

اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بجر
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير
فتحها فمشكل لا ستغاثة ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر
مما سبق ويفتح اي ويبنى المنادى على الفتح لالحاق
الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف
فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر والالف
الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل
يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما
اي ينصب بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة
والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا
ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علته
وهي المفعولية متحققة فيه ثم غيره بغير حاله
وما سوى المفرد المعرفة اما ان لا يكون مفردا بان يكون
مضافا او شبيها بمضاف واما ان يكون مفردا لكن لا
يكون معرفة واما ان لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم
الاول هو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله
والقسم الثاني ما لا يكون مفردا لكونه شبيه مضاف مثل
يا طالعا جبلا القسم الثالث وهو ما يكون مفردا
ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا يقوله الغير معين
اي رجل غير معين وهذا لو وقفت تقف رجلا لا يعين
يقيده لانه منصوب بالاحتمال المذكور والقسم الرابع

وهو ما لا يكون مضافا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه
طريقا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حيث
اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انه ... مع
المثال المحتملة يمكن ان يراد به يا طالعا جبلا فانه
اعم من ان يراد به معين او غير معين ... الاقسام
باسرها ما ذكره وهذه الامثلة كلها مثال المنادى المعرب
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى
المبني على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما اما قيد
المنادى بكونه مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعه
للفظ فقط وقيد المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع
المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه
وعمراه الاخر لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع
بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما
كانت مضافة بالاضافة المعنوية لا يجوز فيها الا
النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف
او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما
لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ...
فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف فانهما

كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ... يا زيد الحسن وجهه ... ما لم يخرج الحكم الا كلية في
التوابع كلها ... تفصيلها ولم ... فيها ...
... بعضها من ... التوابع ... الحركة
فيها وصرح بالتفصيل فيما هو يحتاج اليه فقال من التابع
ان من المعنوي لان التابع اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد ... اعرابه رفعا ونصبا
... وعند المص ... ولذلك لم يقيد التابع بالمعنوي
والضمير مطلقا وعطف البيان ... والمعطوف
بحرف العطف ... دخول اللام عليه يعني المعرف باللام بخلاف
البدل والمعطوف الغير ... دخول اللام عليه فان حكمهما
حكمها كما سيجيء يرفع حملا على لفظه ... والمعنى لان
المنادى ... فيجوز ان يكون تابعه
تابعا للفظ ... لان ... يجوز ان
يكون تابعا للمحل ... منصوب المحل المفعولية
نحو يا تميم اجمعون ... يا زيد العاقل
والعاقل في الصفة ... لانها ...
ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث
والحارث في المعطوف بحرف التعريف دخول اللام عليه ...
الاسم ... هو ... سيبويه في المعطوف المتبع
دخول اللام عليه اختار الرفع مع جواز النصب لان المعطوف

عرفت في الحقيقة منادى مستقل ينبغي ان يكون حكمها الجارية
عليه على نفسه وما باشره حرف النداء وهي الضم وما
يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء حصلت
تلك الحالة اعرابا وصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي
القارئ المقدم على الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع
فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء لتوسط اللام لا يكون
منادى مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله
ومحل النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه
فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه
لامكان جعله منادى مستقلا لنزع اللام عنه والا
اي وان لم يكن المعطوف المذكور كاسم الحسن في جواز
نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي
ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار النصب لامتناع
جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفرد اي
توابع المنادى المبني على ما يرفع به المضافة الاضافة
الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اولى اذا وقعت توابع اولى لان حرف
النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد
ذا المال في الصفة ويا رجل عبد الله في عطف البيان
ولا يجي المعطوف بحرف لامتناع دخول يا عليه مضافا

لان اللام يمنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف
غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فخرج
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمهما اي حكم كل واحد
منهما حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك
لان البدل هو المقصود بالنسبة والاول كالتوطئة له
والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة لا مانع
من دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء معه
مطلقا اي حال كون كل منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد
بحال من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين او
مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر
زيد اخاخبر يا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا والمعطوف
واما عمرو ويا زيد وطالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا
والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اذا كان منادى
الكلام فيه وانما قيد بالمبني على الضم فانه يفهم من اختيار فتحه
المبني على جواز ضمه وان جواز الضم لا يكون الا في المبني على
الضم الموصوف بابن مجرد عن التاء او ملحوق بها اعني
ابنة بلا فصل واسقط بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر
الى الفهم فخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا
اي حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر فلو لم يكن
كذلك يجوز فيه الضم كما عرفت من اصل بناء المفرد على
ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه

الصفات والكل مناسبة للحقيقة مخفوضا بمعنى التي هي حركة
الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد
نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع هاء التنبيه بين
حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع
اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا
ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا اي التزم
العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز
الوجهين الرفع والنصب ظاهرة لانه اي الرجل مثلا هو
المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التي علامة المنادى فيدل على انه
هو المقصود بالنداء وههنا عبر له المستحق عن فاعل
جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكرها
فيخرج صفة الاسم المبهم على ذلك الفاعل ولو لم يعبر
بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل
مضافا او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها
الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز
الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا
يا الله خاصة اي بجوز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي
اجتماع اداتي التعريف احدهما كون اللام عوضا عن محذوف
ثانيهما لزومها الكلمة يا الله لان اصله الاله حذفت
الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة [illegible]

يعني ان الرجل مع كونه مقصودا بالنداء معرب مرفوع فيكون توابعه مرفوع ايضا

في سعة الكلام لا في الكلام فجمع بين الامرين في موضع آخر ايضا
فمثل الاسم ذلك الجواد ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق
فان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن شيء
واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان
اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال
اناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا الناس ويا النجم
[illegible] في الشعر قوله من اجلك يا التي
تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني لان الاسماء ليست
عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة [illegible]
[illegible]
[illegible]
اي وجاز ذلك [illegible] تركيب [illegible]
المفرد [illegible] اسم [illegible]
الضم والنصب وفي الثاني النصب [illegible] اما الضم في الاول
[illegible] والنصب [illegible] صفات
[illegible] المذكور [illegible] الثاني [illegible]
[illegible] مذهب سيبويه [illegible]
[illegible] وذلك مذهب المبرد [illegible]
وجاز [illegible] الاصل [illegible] الضم
[illegible] نحو يا زيد بن عمرو [illegible]
في الثاني [illegible] تابع [illegible] تابع مضاف [illegible]

از جهة دوست با مطلوب به که با خنثم
میل دل خود ... و نوعا بخلیل
وصل مرا

اگر ... یاد و علامات ... کرد ...
... تا ...

عليكم لا ابا لكم لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير يهجو به
عمر التيم الشاعر كان يهجوه فقال جرير يا تيم تيم لا تتركوا عمر ان
يهجوني فيلقيكم في سوءة اي في مكروه يتهم من قبلي يعني
يهاجاة قرا يا تيم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة وجه
فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء
الاكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة تخفيفا مثل يا قوم ومثل
يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان نصا
على الياء البدل لان النداء موضع التخفيف لان المقصود
منه تنبيه المنادى ليقصد الفراغ من النداء بسرعة لينتقل الى المقصود
من الكلام فخفف يا غلامي لوجهين حذف الياء والقاء
الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف
والفتحة اخف من الياء والكسرة وجها اي هذان الوجهان
وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن
لا اختصاص لكل منادى لكونه مما غلب عليه الاضافة الى
ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة المحذوف
الى القلب الا القول يا غلم وفي يا عبد
يا غلام بالفتح الفتحة بالفتح عن الالف ويكون المنادى
الى ياء المتكلم بالخطاب في هذه الوجوه كلها وتقف في حال
الوقف تقول يا غلامه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا
بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب يا ابي ويا امي
ويا امي على الوجوه الاربعة كما يجوز ما اضيف الى ياء المتكلم مع

عطا ر ح

من قبلي اي م

المعرفة ح

ويجوز حذف الياء وابقاء الكسرة استعمال ... فقالوا يا ابت ويا امت
تقول يا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت ايضا
بابدال الياء بالتاء وفتحها وكسرها اي حال كون التاء مفتوحة
عليه فتحة كالياء او مكسورة لمناسبة الياء وزعم
الضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائها مجرى المفرد
المعرفة فهي قرة للتخلدة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف
بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فيها فلا يقالوا
يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض والمعوض
عنه فانهما ... وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة لهما
الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي
ويا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون
بنت ام وبنت عم على الوجوه الاربعة مثل يا غلامي فقالوا يا ابن
امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن
عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما
بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه اخر شبه المضاف الى
ياء المتكلم ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء
بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ ... التضعيف وما
كان من خصائص النداء المرخم ... في ترخيم
المنادى حذف في آخره تخفيفا ... الكلام من ضرورة
واعتبه ... ان دعت الضرورة فيما لطرفين الاولى
وهو ... غير المنادى وان ضرورة اي لضرورة ...

واعتبره المبرد لما سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف
في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى
مقتضية اى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف
مخصوص بترخيم المنادى فقد يعلم منه ترخيم المنادى بالمقايسة ويمكن
حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرجوع الى الترخيم مطلقا
والفعل المجرد والى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على المعنى
الثاني أموره او بعضها لانه مبهم احد امور وهى ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فلا يرخم المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من
الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه
ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا
يكون مستغاثا بالام [illegible] واثر النداء فيه من النصب
والبناء لم يوجد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى
ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب
لانه خرج عن حقيقة المنادى [illegible] بعض النسخ فانه من [illegible]
[illegible] مع ان [illegible] وهو ان
[illegible] زيادة الالف آخره لمد الصوت [illegible] فلا تنافي
الترخيم للتخفيف ان لا يكون جملة لان الجملة محكية [illegible] لا تتغير
والرابع احد الامرين وجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما
زائدا على ثلثة احرف لان العلمية مناسبة للتخفيف الترخيم لكثرة
[illegible]
[illegible] ثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب [illegible] موجبة و

اما اسماء [illegible] التاء [illegible] ولا [illegible] الثلثة لان
وضعها [illegible] الزوال [illegible] مقتضى للسقوط [illegible]
بكثرة [illegible] سقوط الحرف الاصلي [illegible] شاذة نعم الترخيم
على حرفين لان بقاءه [illegible] الترخيم [illegible] التاء ايضا كان
باقتضاء [illegible] اذ التاء [illegible] لا ترخيم [illegible] منادى
ثم [illegible] الزيادة [illegible] الا [illegible] يا صاح في يا صاحب [illegible]
[illegible] ترخيم [illegible] منادى [illegible] الترخيم [illegible]
بيان [illegible] سيبويه فقال فان كان في آخره اى آخر المنادى
زيادتان كانتا في حكم الزيادة الواحدة [illegible]
عن [illegible] ان الياء والنون [illegible]
[illegible] حذفتا معا [illegible]
من [illegible] الى الحسن [illegible] مذهب سيبويه [illegible] في حكم
[illegible] من باب عمار [illegible] كان في آخره حرف
صحيح اى صحيح الاصل [illegible] لان [illegible] الحرف الصحيح
الاصالة [illegible]
من ان يكون [illegible]
[illegible] في حكم الصحيح الاصالة وقبله مدة اى الالف او الواو او الياء
ساكنة [illegible]
الى [illegible]
[illegible] الاخر وهو [illegible] الحال ان [illegible] آخره حرف صحيح [illegible]
من اربعة احرف [illegible] منصور وعمار [illegible]

بل قبل الترخيم كانا على ... لان الواو والنون زايدتان معا

ومن حذف حرفين منه صار بقاؤه على اقل ابنية المعرب واتمام باحدى هذه
العلتين فلا يرد بانا نحو حكم الواحد لانه لو نون له وتلوين ثم حذف
زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين ليس للترخيم من قبيل اي الحرفان الاخيران
في كلا العلتين المذكورتين الاول لما كانا شيئا في حكم الواحد فكانا زيدتا معا
معا والمثال الثاني لما كان لما حذف الاخر مع صحته واما انه حذفت الهمزة
الزايد لما ... المنقلبة حذفت على الاصل وبقيت عن الفتحي الحركة
حركتها ... من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة
مثل بعلبك و خمسة عشر على حذف الاسم الاخر فيقال في مثل بعلبك
يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لتنزيله منزلة التاء في الكلمة من الكلمة
على حد صارت بمنزلة الجزء وان كان ... ذلك الذي ذكره من الاقسام

او بمعدود حرف واحد

الثلثة المحرفة ... [illegible] ... عدم موجب حذفها الاكثر
نحو يا حار و يا مال و يا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى التام
بجميع احكامه ... الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه
قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار وبكسر الراء على ما كان
قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو ... [illegible] ... في يا كروان
يا كرو ... [illegible] ... من التعليل اي ويجعل
المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما براسه كانه لم يحذف
منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل
فيقال يا حار بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا ثمي
لانه لما جعل ... الواو طرفا بعد ضمة ... قلبت ياء
وكسرت ما قبلها كما في ادل ... الا انه لما جعل ...

لما جعل الاسم براسه

براسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت
الواو الفاء ... لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا ايضا من العرب
صيغة النداء ... [illegible] ... سواء
لكونها ... تنادي ... [illegible] ... اي يا
المنادى والمندوب في اللغة ... يبكي عليه احد ويعيد محاسنه ... بعد
الناس ... [illegible] ... في الكتاب ويناديه ... على التفجع
وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما ... ما
لتفجع عليه ... متفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب
والمتوجع عليه ... ما يتفجع على وجوده ... المتفجع عليه
على ما كالمصيبة والحزن ... اللاحقة للنادب لفقد
الميت ... [illegible] ... مثل يا زيداه ويا عمراه
ويا حزناه ويا مصيبتاه ... [illegible] ... فان
عن المنادى لعدم دخوله ... [illegible] ... كثيرا ما
وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادى اي
... اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى
... الاعراب والبناء ... ذلك القسم من المنادى كما اذا كان
مفردا معرفة ... اذا كان مضافا او شبيها ونصب ...
من ذلك ... على صورة جميع اقسام المنادى لم يرد
انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة وجاز لك زيادة الالف
في اخره اي اخر المندوب ... الصوت المطلوب في الندبة فان
خفت اللبس اي الالتباس ... [illegible] ... الالف

ويجوز زيادة الحرف مد مجانس حركة آخر المندوب من كسرة
او ضمة كما اذا [illegible] غلام مخاطبة قلت واغلامكه
لا غلامكاه لالتباسه بغلام مخاطب واذا اردت غلام
جماعة مخاطبين قلت واغلامكوه اذ الميم اصلها الضم لا
غلامكاه لالتباسه بغلام مخاطبين اثنين وجاز لك
الهاء اي الحاقها بهذه المدات في الوقف ليبان [illegible] ولا يتبين
من قسم المندوب بالمتفجع عليه عندنا الا الاسم المعروف الذي اشتهر
المندوب به ليعلم ان النادب يعرفه [illegible] والمتفجع عليه ولا
يقال وا رجلاه اذا استنبط هذا اللفظ [illegible] من اتصل
الكاف اليه [illegible] ليعلم المندوب بالمتفجع عليه ولا
الحاق الالف بصفة المندوب [illegible] بالموصوف مثل
وا زيداه الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصال المضاف
بالمضاف اليه لانه يجي به لتمام المضاف فهو كالجزء له خلاف الصفة
[illegible] لمعنى عام الموصوف التخصيص او التوضيح [illegible]
جاز [illegible] الموصوف [illegible] وازيد الطويلاه خلاف
ليونس فانه يجوز الحاق الالف آخر الصفة فان اتصال الصفة
بالموصوف وان كان في اللفظ انقص من الاتصال
بين المضاف والمضاف اليه الا انها من جهة المعنى لانهما
[illegible] بالذات فان الطويل هو زيد [illegible] بخلاف المضاف
والمضاف اليه فانهما متغايران بالذات وحكي يونس ان
صايح له [illegible] فقال وا جمجمتي الشاميتاه

الفتح

الفتح ويجوز لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان [illegible]
مع اسم الجنس ونعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا الا ان [illegible]
النداء [illegible] لو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه
منادى والاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس
في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت و
التطويل والحذف ينافيه [illegible] من المعارف التي يجوز فيهما
حذف حرف النداء سواء كان [illegible] حرف النداء كلفظ الله
فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم [illegible]
[illegible] نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف [illegible]
[illegible] اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف [illegible] اللام
نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من [illegible]
[illegible] بصفة [illegible] اللام والمضاف الى معرفة [illegible] غلام زيد
[illegible] والموصولات نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما [illegible]
[illegible] نحو يا انت ويا اياك [illegible] حرف النداء
من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا [illegible] حرف النداء
[illegible] اسم جنس [illegible] اصل [illegible]
[illegible] محنوق [illegible] مثلي
[illegible] وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع
اسم جنس [illegible] اي [illegible]
حذف حرف النداء من اسم الجنس [illegible]
رقبته [illegible]

كما ان النعامة في القرى فسكن ونظر حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى
فلا تخلي نفسك وقد حذف المنادى لقيام قرينته نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل هذا في قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصب للمضارع
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
لنصب الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذفها
المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له
على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير
بيانية اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره الكائن بما بعده
وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر وهو اي
ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه
[illegible] نحو زيدا [illegible] ولا بد من ان يليه الفعل او شبهه متصلا
بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا
عمرو ضاربه وزيدا انت ضاربه مشتغل ذلك الفعل او شبهه
عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره اي بالعمل في ضميره او
متعلقه اي متعلق ذلك الاسم او متعلق ضميره وحاصله
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم او
متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب
[illegible] لو سلط هو [illegible] ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك
الاسم هو اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه

او بما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب ذلك [illegible]
الامرين الاسم المعمول [illegible] وقيد الاشتغال
بالضمير او متعلقه خرج نحو زيدا ضربت وقيد الفراغ عن العمل
فيه لمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع من
عمل ضربته في زيد ليس مجرد اشتغاله بالضمير بل ان عمل معنى الابتداء
فيه [illegible] ايضا مانع من ذلك وقيد النصب بالمعمولية
اخرج ما كان [illegible] نحو زيد [illegible] وههنا صور اربع احداها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية
اشتغاله بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف و
الثالثة باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق لا بالضمير
مع [illegible] تسليط الفعل المناسب باللزوم [illegible]
الرابعة [illegible] المشتغل بالضمير اقسام الثلاثة وواحد
للمشتغل بالمتعلق والاحسن [illegible] تاخر الشاغل المشتغل
[illegible] الاخفى وحيث نحو زيدا ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع
تقدير تسليطه بعينه وزيدا مررت به مثال الفعل المشتغل
بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت
[illegible] بالباء [illegible] جاوزت وزيدا ضربت غلامه
مثال الفعل المشتغل بالمتعلق وزيدا حبست عليه مثال الفعل
المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان [illegible]
[illegible] باللزوم [illegible] الحبس عليه وينصب زيد
[illegible] لا يتعلق بغيره ما بعده اي ضربت يعني الفعل
المفسر الناصب [illegible] زيدا ضربت ضربت المقدمة فان الاول

فيه ضربت زيدا اضربه اضمر ضربت الاول لوجود مفسره
اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه
مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما
يلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانته
وحبست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه
ثم ان الاسم الواقع في مقام الاضمار على شريطة التفسير اما
المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المصنف بقوله ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ او لان تجرده عن العوامل اللفظية
مصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصورتين متساويتان لان
وجود ما يصلح التفسير قرينة مصححة للنصب فحتى لم يرجح النصب قرينة
اقوى يرجح الرفع لسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود
القرينة المرجحة للجانبين اذا كان كون القرينة المرجحة للرفع اقوى
منها اي من القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم
مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبيا
كالامر والنهي والدعاء كما لقيت القوم واما زيد فاكرمته
والعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي
اقوى لانها لا يقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية
على الفعلية فانه كثير الوقوع في كلامهم مع ان ما يترتب عليه سلامته
عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما اذا كانت
مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار فيه النصب

فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يكون الا بتاويل مثل اما
الواقع قبل الطلب اذ الواقع على الاسم المذكور للمفاجأة لا يدخل
الا على الجملة الاسمية غالبا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا
المفاجأة يلزم بعدها الاسمية فظاهره يلزم الاسمية عليه اي الاسم
بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف
اي بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية سابقة للتناسب اي لرعاية
التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين
نحو قام زيد وعمرا اكرمته وبعد حرف النفي نحو ما ولا وان ويسبق
لم ولما ولن ليس هو الجملة وهي عاملة في المضارع ولا تفيد ذكرها لعدم
تقدمها في العمل كما زيدا ضربته ولا عمرا اضربته الا باد وبعد
الاستفهام نحو ازيدا ضربته وانما اختار حرف الاستفهام لانه
يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل حرف
الاستفهام ليشتمل مثل هل زيدا ضربته فانه نحو ان الاستفهام
التي لا اقتضاه بل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي
فيه تقدير الفعل او بعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في
الزمان نحو اذا عبد الله تلقاه فاكرمه وبعد حيث الدالة على
المجازاة في المكان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وفيما قبل الامر والنهي
يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي مثل زيدا اضربه
وزيدا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام
والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم
المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع الفعل
هو الصحيح

فيها اكثر فاذا نصب الاسم المذكور وقع فيها الفعل بتقدير
والا فلا ولذلك يختار النصب في الاسم المذكور وعند خوف
لبس المفسر اي الالتباس ما هو مفسر حال النصب لكن لا من حيث
هو مفسر في هذه الحال بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة
في المعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على
تقدير النصب ووصفيته لا بين وصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر نصب
كل على الاضمار على شريطة التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل
خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في اداء المقصود لكن يحتمل
لتشبثه بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبرا وهو خلاف المقصود
فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على
شيء مخلوق لنا بانه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء
الموجودة غير مخلوق له تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال
الاختيارية للعباد او يستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان
يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرا اكرمته
اي عنده او في داره او في نحو ذلك لئلا يصح العطف على الصغرى
لعدم الضمير انما يستوي الامران فيها اذا عطف الجملة التي وقع
فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي الجملة الاسمية
خبرها جملة فعلية فيصح رفعها لانها عطف بتقدير الفعل وانما
يستويان لحصول المناسبة فيهما ففي الرفع بكونها اسمية فيعطف
على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب بكونها فعلية فيعطف على

الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع
قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت
في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها
قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب
ويجب النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط
والمراد به ههنا ان ولو فان اذا وان كانت من حروف
الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب
مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا
ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب
به اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا
فيه وان كان يصدق في بادي النظر انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره
لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق
عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط
عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب كذا
مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب
فالمقدر مناسب آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم
فيكون تقديره ازيدا يلابسه الذهاب به او يلابسه احد
الذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف

الفعل المذكور او بلا زمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم
هو مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
المذكور فيه واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس
من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب ولذلك
اي مثل ازيد ذاهب به قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر اي في
صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو
جعل منه صار التقدير فعلوا كل شيء في الزبر فعلوه في الزبر ان كان
متعلق بفعلوا افسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعالهم
لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة
اعمالهم وان كان صفة لشيء مع انه خلاف ظاهر الاية فات
المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو مفعول لهم كاين
الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل
شيء كاين في صحايف اعمالهم مفعول لهم فان الرفع لازم على
بان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية صفة الشيء والجار
والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا فتقديره كل شيء مفعول
لهم ثابت في الزبر يجب لانعقاد صغيره ولا كبيره واعلم انه
قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بعده
او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله
تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الاية داخل تحت
هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا على الرفع الا في رواية شاذة
عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان يخرجوا الاية عن القاعدة المذكورة

ليلا يلزم

ليلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى تخريج الاية
عندهم فقال نحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء
مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني
مبتدا موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط
فيخبر المبتدا انه كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط له لانه على
سببية للجزاء ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع
تسلط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه والاية جملتان
مستقلتان عند سيبويه والزانية مبتدا محذوف الخبر
والزاني عطف عليه والخبر المحذوف اي حكم الزانية والزاني
فيما يتلى عليكم بعد قوله تعالى فاجلدوا واحلها ثابت لبيان الحكم
الموعود والفاء ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما
فاجلدوا او فصل وابيه او للتفسير وحينئذ لا تعمل في حيز ما
بعدها فيمتنع التسلط فلا يرد جز الصابط معنى الرفع والا
اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن الاية جملتين
فيكون يتعلق بضابط الصابط والمختار فيها النصب وايضا النصب
بطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من حمل الفاء بمعنى الشرط او
حمل الاية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي
وجب حذف الناصب المفعول فيها التحذير وما عداه وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في العرف تخويف شيء من شيء
وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم على حمل النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي تحذيرا وذلك المحذر تحذيرا

اتق

محذوف مفعولاً مطلقاً او ذكر لتحذيره بتكون مفعولاً لما بعده اي
مما بعده ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكرراً لكن بصيغة المعمول عطفاً
على نحو او ذكر المحذر منه فان قلت فعلى هذا لا بد من تقدير المعطوف
كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر
او نقول [illegible] الكلام او معمول متعد بدليل ذكر مكرراً الا انه وضع
المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول استغناء [illegible]
للمحذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف هذان المثالان
لاول نوعي التحذير ومعناهما بعّد نفسك من الاسد والاسد
من نفسك ونحّ نفسك عن حذف الارنب وهو ضربها
وبعّد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير من المحذر منه
هو الاسد والحذف والمراد بتبعيد الاسد او الحذف من نفسك
تحذيرها منهما لا التحذير منهما والطريق الطريق مثال المثال
ونحوه اي اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير باتق
في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيت نفسك من الاسد
فينبغي ان نقدر فيه مثل بعّد ونحّ وتقدير بعّد في مثال
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق
لا على تبعيده فالصواب ان يقال يقدر بعّد او احذر
ونحوهما فيقدر مثل بعّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض
افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان المعنى بعّد نفسك
[illegible] كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في بعضها كما
المثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج من

النوعين

من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً
تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحدود
بعد ذكرها فيما بعد وتقول في النوع الاول اياك من الا
كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول
اياك وان تحذف وتقول في المثال الآخر اياك ان تحذف
بتقدير من اي اياك من ان تحذف وتقول في المثال الآخر
اياك انك تحذف لان حذف حرف الجر عن أنْ وأنّ قياس
ولا تقول في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير
من وتقدير الواو مع غير أنْ وأنّ فان قلت فلم لا يقدر
العاطف اي الواو هنا قلنا لان حذف حرف الجر قياس
مع أنْ وأنّ فيما ذكره عنهما واما حذف العاطف فلم
يثبت الا شاذاً المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اي حدث
مذكور نصاً او ضمناً في ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه
او مطابقة اذا كان الفاعل مصدراً اتفق لهما وفعل فيه
فعل شامل للاسماء الزمانية والمكانية كلها فانه لا يخلو زمان او
مكان من ان يفعل فيهما شيء فذكر الفعل الذي فعل فيهما
اولا [illegible] مذكور [illegible] لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة
يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن يرد مثل شهدت يوم الجمعة اذا فسرت
يوم الجمعة حضرت فيه فانه فعل فيه فعل مذكور وهو حضور
يوم الجمعة لا يكون الا يوم الجمعة فلو جعل التعريف حيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه

يفعل فيه فعل مذكور وخرج مثل بعض المبالي منه فان ذكر يوم الجمعة
فيه ليس من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه
وقع عليه فعل مذكور ولا حاجة [illegible] تفسيرا [illegible]
لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف بالمعرف
وقوله من زمان او مكان بيان لما والموصول او الموصوف
اسناده الى ما سمي المفعول فيه وتعيين البيان حكم كل منهما
وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في [illegible] وربما
وما تقدر فيه في وهو [illegible] منصوب بتقدير في [illegible] هذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به
بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وما في المتن [illegible] جعل
المجرور منصوبا [illegible] لذلك قال وشرط نصبه اي
شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذا لم تلفظ بها [illegible] وجب
الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او مختصا
تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم [illegible] جزء مفهوم الفعل
فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمختص [illegible] محمول
عليه لاشتراكهما في الزمانية [illegible]
وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي
تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام [illegible]
خلف وامام وان لم يكن مبهما بل يكون مختصا فلا تقبل
تقدير في ولم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا
و[illegible] في التحديد وفسر المبهم من المكان بالجهات

الست

قوله صحيح

سواء كان [illegible] او نكرة

الست خلف وقدام [illegible] لانها مبهمة [illegible] الابهام
[illegible] عليهما لان حكمها [illegible] في بعض
النسخ لابهامها [illegible] وكذا [illegible] المبهم من المكان [illegible]
وان كان معينا نحو دخلت الدار [illegible] الاستعمال لا لابهام
على الاصح اي على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه
مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكن حذف [illegible] استعماله وهذا محل تامل فان الفعل لا يطلب
المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول
لا يتم [illegible] الدار [illegible] بعد تمام معناه [illegible] يطلب مفعول فيه [illegible] اذا
قلت [illegible] في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه
وربما يقال [illegible] ان كل فعل ينسب الى مكان خاص [illegible]
فيه فيصح ان ينسب الى مكان [illegible] فانه اذا قال
ضربت زيدا في الدار التي هي جزء من البلد [illegible] يصح ان تقول
ضربت زيدا في البلد لكن لا يصح ان تقول ضربت في [illegible]
[illegible] الدخول [illegible] الى الدار [illegible] اذا قال
[illegible] البلد [illegible] الدار ولا [illegible] ان [illegible] دخول [illegible] البلد
[illegible] الدار [illegible] كنسبة الافعال الى [illegible] الى
فعلت [illegible] فلا يكون الدار مفعول فيه بل مفعول به [illegible] ويقال
[illegible] على الاستعمال الاصح فيكون اسناده الى استعمال
[illegible] لكن الاصح استعماله بدون في ونقل
عن سيبويه ان استعماله بفي شاذ [illegible] ينصب ان المفعول

نحو جلست خلفك لكثرته في الاستعمال [illegible] الابهام وكذا [illegible] عليه [illegible] وان كان معينا صح

دخلت [illegible]

مبحث مفعول له

ولما قيل مختص بلا شرط التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال
متى سرت اي سرت يوم الجمعة وتعالى مختص على شرط التفسير يوم
الجمعة صمت فيه والتفسير فيه كما في المفعول به المفعول له هو ما فعل
لاجله اي لتحصيله او بسبب وجوده خرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث ثم لو اي
معنوي حقيقة او حكما فلا يخرج منه ما كان فعله مقدرا كما اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا المفعول مذكور
احتراز عن مثل اعجبني التاديب فان قلت ليس في الاعجاب
علته وهو الفعل الذي لاجله فعل مذكور في الكلام كما
ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه
في التركيب الذي هو فيه وهو نحو اعجبني التاديب الاعجاب
لاجل التاديب الا ان يراد بذكره معه تعلقه للفعل فيه مثل ضربته
تاديبا مثال لما فعل لتحصيله فعل مذكور وهو الضرب فان
التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن والقائل انه لكون المفعول له منصوبا لا
يستعمل [illegible] في المفعول المطلق خالفه ظاهر الزجاج
فانه اي المفعول له عند الزجاج اي عند الزجاج منصوب من غير لفظه
فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا
وجبنت في القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب
وقعدت قعود جبن وقول الزجاج باطل صحيح وقال
[illegible] لا يذكر في الصحيح لا [illegible] الى صحة [illegible] الحال

في ضربته تاديبا فعلنا المراد مذكور معه

جبنا [illegible]

بالظرف

بالظرف من حيث ان معنى ها دون زيد اذكما جاء زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اي شرط
انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فانه في
الاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر مفعول له
على ما هو الحق وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير
في وهو اي الفعل خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اظهرت
لزوم الجر وحذف اللام لا تذكر لانها الغالب كما في قوله تعالى خاشعا
متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فطهر من الذنب ها دوا
حرصا وقوله عليه السلام ان امراة دخلت النار في هرة حبستها
لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ
وابقائها في النية اذ كان الاصل اثباتها في اللفظ والنية
فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط الحاجة اليه انما هو
في حذفها من اللفظ فلهذا قال وانما يجوز حذفها اي لم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما هو هذا
اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو
جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي الفعل فاعلا فاعلهم
احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي
مقارنا له للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا وجودهما
نحو ضربته تاديبا فان زمان الضرب والتاديب واحد
ولا مقارنة بينهما الا لا لاعتبار او يكون زمان وجود
احدهما بعض من الزمان الاخر نحو قعدت عن الحرب
جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المعقول له

في تعليلات الافعال [illegible]
تقدير [illegible] من [illegible]
التاديب التاديب [illegible] داخل المفعول له

وفاعلهم

امنی الجبین ونحو سمهدت الحرب ابقاعا للصلح بین الفریقین فان زمان المفعول له اعنی ایقاع الصلح بعض زمان الفعل اعنی شهود ه وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط یشبه المصدر فیتعلق بالمصدر الفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا انتفی شیء منها المفعول معه ای الذی فعل مصاحبته بان یکون الفاعل مصاحبا له فی صدور الفعل عنه او المفعول فی وقوع الفعل علیه فقوله معه مفعول ما لم یسم فاعله اسند الیه المفعول کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول به وفیه وله والضمیر المجرور راجع الی اللام وان عن نفسه ما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الی اللازم النصب وترک منصوبا حرفا علیه کما هو علیه الاکثر والیه ذهبت قوله تعالی لقد تقطع بینکم علی قراءة النصب وفی بعض الحواشی ان هذا الرای شریف حیث ادفع الوجهان فی مثل من قبیل وقد یحتمل بین الفعل والشرط فان مفعول ما لم یسم فاعله الضمیر الراجع الی المصدر ای الحصول لان فی اللزوم هذا خرفیه لایقام مقام الفاعل فعلی هذا معناه الذی فعل فعل مصاحبته ان یکون مفعول ما لم یسم فاعله ضمیرا راجعا الی مصدره والضمیر المجرور للمجهول المذکور بعد الواو احتراز عن المذکور بعد غیر کما تقرر مصاحبه معمول فعل اللام متعلق بمذکور ای یکون مذکوره بعد الواو لا حال مصاحبه معمول فعل لاجله وانما ذینه ابا سواء کان ذلک المعمول فاعلا نحو استوی الماء و

او مفعولا نحو کفاک وزیدا درهما وسواء کان ذلک الفعل لفظا کالمثالین المذکورین او معنی ای معنویا نحو ما لک وزیدا ای ما تصنع والمراد بمصاحبته معمول الفعل مشارکته له فی ذلک الفعل فی زمان واحد نحو سرت وزیدا او مکان واحد نحو لو ترکت الناقة وفصیلها لرضعها فلا ینتقض بالمذکور بعد الواو العاطفة نحو جاء زید وعمرو فانها لا تدل الا علی المشارکة فی اصل الفعل دون المصاحبة فان مذهب جمهور النحاة ان العامل فی المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التی بمعنی مع وانما وضعوا الواو موضع مع لکونها اخصر اصلها واو العطف التی فیها معنی الجمع فتناسب معنی المعیة فان کان ای وجد الفعل ای ما یدل علی الحدث فیتناول الفعل واسمی الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغیرها لفظا وجاز ای یجوز العطف ولم یمتنع فلا ینتقض بمثل ضربت زیدا وعمرا لوجوب العطف فیه فالوجهان ای العطف والنصب علی المفعول معه جائزان نحو جئت انا وزید بالرفع علی العطف وزیدا بالنصب علی المفعول معه وان لم یجز العطف تعین النصب مثل جئت وزیدا فان العطف ممتنع لعدم التاکید لان الضمیر المتصل المرفوع ولا یجوز وان کان الفعل معنی ای اعتبارا معنویا مستنبطا من اللفظ وجاز ای لم یمتنع العطف تعین العطف لضعف عمل العامل المعنوی بلا حاجة نحو جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزید وعمرو والا ای وان لم یجز العطف تعین النصب حیث لا وجه سواه نحو ما لک وزیدا وما شانک وعمرا فانه یمتنع العطف فیهما لان العطف علی الضمیر المجرور بلا اعادة الجار لا یجوز

الحرب وجمع زید لکن الفعل مما اذا لم یکن نعارنا له فی الوجود نحو اکرمتک الیوم لوعدی بکلک امس

ولم يكن لعطف عمرو اعتبار ان او السؤال عن شأنهما لا عن
شأن احدهما ونفي الآخر والا لكان مجوزين الفعل في هذه
الامثلة لان المعنى ما تصنع او ما بالك ومعنى ما شأنك وزيدا اما
تصنع وزيدا او معنى مالك وزيدا اما تصنع وزيدا او معنى
ما لزيد وعمرو وما تصنع زيد وعمرو **الحال** لما فرغ من المفعولات شرع
في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول اي من حيث
انه فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فخرج بالهيئة ما يبين الذات
كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به خرج ما يبين هيئة
غير الفاعل والمفعول كالصفة للمبتدأ نحو زيد العالم اخوك و
بقيد الحيثية خرج صفة الفاعل او المفعول فانها ما بانت الا هيئة
الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث انه فاعل او المفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او
المفعول الذي يبين الحال هيئته لفظيا بان يكون الفاعلية
للفاعل او مفعوليته للمفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من
غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا
ملفوظين حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون الفاعلية للفاعل
او مفعوليته للمفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار
لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل
والمفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا اذ معنى
احدثت الضرب شديدا والدا يتضمن فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان

المضاف

المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه كما في
الفاعل او المفعول نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه
ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم مقام نتبع ملة ابراهيم
وان يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا
او مفعولا او جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه
هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في [illegible]
مقطوع مصبحين حال من هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزء
فان الدابر الشيء اصله الدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير
المستكن في المقطوع فكان حالا عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ يبين
على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او تبين على صيغة الماضي
المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول
دخل فيه الحال من المفعول معه او مفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم
الفاعل والمفعول الا لدخولها وقع حالا عن المضاف اليه مستقل
ضربت زيدا قائما مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية المتكلم
ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما مثال للفظي
الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن
ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان المفعول به زيد ليس باعتبار
لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهومين
من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الا حكايتهما في نفسه
من غير [illegible] في نظم الكلام اشير او انبه وتقدير زيدا به مفعولا لفعل

مفعوله اما هي باعتبار معنى الشيء او النسبة الخارج عن منطوق الكلام المعتبر في التقابل حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل ای في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كاعمرو وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل زيدا في الدار قائما وكان زيدا اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فالتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها بكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مخصصة بالوقوع في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او نحو الا راكبا او في حيز النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا ومنه ما عليه الحال نحو ما جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه معرفة وهذا الاخير غالب موارد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبه

كون صاحبها معرفة المذكورة عن تخلفه في بعض المواد بما في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويحمل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبره معطوفا على قوله وشرطها ان يكون نكرة واو سلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية من المحل اي الاتن وهو العراك اي ارسلها معتركة مزاحمة فلم يذدها اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها لكماله بالدخال والدخال هو ان تشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين البعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نغص بل احل بعضها في اخر والمعنى على نغص مثل الدخال ومررت به وحده ونحو مثل جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضها على عدم اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لا احوال حذف اي يعترك العراك ويتفرد وحده اي انفراده ويجتهد جهدك فهي الجملة الفعلية ونعتها الا بالمصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها مصادر موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا او مجتهدا فلا يصح ان كانت بعرفة في لفظ فهي نكرة بحسب الوضع وصورتها المعرفة في المعنى نكرة فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة لم يكن فيها شائبة التخصيص بما سوى التقديم ولم يكن الحال مشتركا بينها تقديم وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرات بتقديمها لانها في المعنى مسندا وخبر

بالصفة في الصحيح مثل ولئن ضربت رجلا راكبا فلا مشقة في سائر المواضع
والعلم بتشريح ادلة الباب ولا يتقدم اي الحال فيما على اصل ذي الحال
المجرور او على العامل المعنوي وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوي
وان ما هو مستقل بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني
الجار والمجرور وخارج عنه واحرف الفعل او شبهه وهل من معنى
معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف
اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان سيبويه
لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط
تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار فاما مع تأخر المبتدأ عن
الحال فلم يوافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما
في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت
مشابهة للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على
عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا
اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعل داخلا
في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد بهذا الاحتمال انه لا
عنه وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي
الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان
كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني
مجردا عن الثياب ضاربة هند وذلك لان الحال في المضاف
اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم ما يتعلق به ايضا وان كان
مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر النحويين
[illegible] للحلفاة [illegible] وهو اتحاد معنى [illegible]

على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز مستدلا بقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس ولعل الفرق بين الحرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكأنه من تمام الفعل ونحو مررت
فاذا قلت ذهبت راكبا بزيد فكأنك قلت اذهبت راكبا زيدا فهو مجرور
بحسب الحقيقة ليس بمجرور واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل
كافة حالا من الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي
ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل
تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان اسما مشتقا
او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود
من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به فهو رد على الجمهور الذين
شرطوا اشتقاق الحال ويتكلفوا في تأويل الجوامد بالمشتق ومن ثمة اي
من اجل ان لا يشترط في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا قولهم هذا
بسرا وهو مثال ما يقع فيه حالا اطيب منه رطبا وهو ما فيه حالان
فيهما مع كونهما جامدين حالا لان دلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا
حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا
صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا والعامل في رطبا اطيب
باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقديم بسرا على اسم التفضيل
مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بالشيء واحد لان باعتبارين
المختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل
هذا من حيث انه مفضل وفي الحسنة ولم يمكن [illegible]
اضمار [illegible] في اطيب لكنه لما كان [illegible] بالنسبة الى [illegible]
[illegible] وان البسرية والرطبية تعلقه [illegible]

انه منفصل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي ولا يظهر (الظاهر)
المستكن في افعل فانه وان كان منفصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
وسمع بعض ملا ادري باسمائك ان يقال وان لم تسمع زيدا صيحا قاعدا
منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فيه اسم الاشارة اي حسن به
اي اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا تنعقد الاشارة حال البسرية ولانه
يصح حيث يمتنع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمره نخلي
بسرا اطيب منه رطبا ويكون اي الحال جملة لا لانها على الهيئة
كالمفرد او تصح ان وقعت الاشياء ولكن يجب ان يكون الجملة
الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن
ذي الحال واحترازا عليه فيه الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا
يصلح ان الحكم بها على شيء ولما كان الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبط بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا
لابد لها من الرابطة تربطها بصاحبها وهي الضمير والواو والجملة
الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او منفيا او ماضيا مثبتا او منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية
متلبسة بها اي الجملة الاسمية الحالية بالواو والضمير معا لقوة الاسمية
في الاستقلال فيناسب ان يكون الرابط فيها في غاية القوة نحو
جئت وانا راكب جئت وانت راكب جاء وهو راكب
او بالواو وحدها لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفى بها
مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء والطين هنا
اي الرابط بالواو وحدها او بالضمير اما يكون في الحال المنتقلة

فالمؤكدة فلا يجوز الواو فيها نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا يدخل
بين المؤكدة والمؤكد لشدة الاتصال بينهما وبالضمير وحده على ضعف
لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل على الربط اول الامر
نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي
الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا حاله بالضمير
وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم الفاعل المستغني عن الواو
نحو جاء زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى الجملة الاسمية
والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة على المضارع المنفي
او الماضي المثبت او المنفي بالواو والضمير معا او بالضمير وحده من غير
ضعف لا كالضمير بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية فالمضارع
المنفي نحو جاء زيد ما يتكلم غلامه او جاء زيد وما يتكلم غلامه عمرو والماضي
المثبت نحو جاء زيد وخرج غلامه او جاءني زيد قد خرج غلامه
او جاءني زيد وقد خرج عمرو والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه
او جاءني زيد ما خرج غلامه او جاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في
الماضي المثبت لا المنفي من دخول قد المقربة زمان الماضي الى الحال
لفظا على الماضي المثبت او تقديرا لانها تقرب زمانه الى الحال
من ذي الحال او دونها على الخبر لان المباد
من الماضي المثبت اذا وقع حالا ان مقتضيا بالمستقبل الى
زمان الفاعل فلا بد من قد تعريف الحال فيعاد به
ويحذف الكوفيون فانهم لا يجوزون قد ظاهرة ولا مقدرة
كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او مقدرة
نحو قوله تعالى او جاؤوكم حصرت صدورهم اي قد حصرت

ما يتكلم غلامه او جاءني زيد وما يتكلم

بين الخلاف من حيث سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد
فسيبويه يأول قوله تعالى حصرت صدورهم بنحو قد حصرت صدورهم
فيكون جملة حصرت صفة موصوف محذوف هو الحال والمبرد وحمله
دعائية والامام يشترط ذلك في الماضي لاستمرار النفي لا قاطع فيحمل ان
ذلك الفعل وقد يحذف العامل في الحال لقيام قرينة عليه كقولك
للمسافر اي الشارع في السفر المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا
مهديا بقرينة حال المخاطب وقولهم بالاصفة لما شئت او حال
بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن قال كيف جئت اي جئت راكبا
بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى
قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال
المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا ينتقل من صاحبها
ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة من الاولى غالب الامر اي
احقه بقوله المصرح ادمها من حيث الامر يعني بحقيقته وجرت
منه حظ بعض اومن الحقيقة الاخر بمعنى المعنى بعينه او بمعنى المشبه
اي الحقيقة الوسر تلك وجرت فيهما على تعيين او اشبهما كذلك
عطوفا وقال صاحب المفتاح احق الفعل برهن يعني ان نحو زيد ابوك عطوفا
وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان يكون مقررة اي
مؤكدة لمضمون جملة اسمية عما يكون بعض اجزائها كالعامل فيها وقوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب فيه جملة اسمية اخرى عاملها
اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف
في قوله تعالى قائما بالقسط انها حال مؤكدة من فاعل شهد ولا بد هنا
قيل اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين لا يصلح

بلكلم م

انتهى ك

والمنتقلة قد يكون على خلاف المؤكدة
مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية
لا ينتقل عنه مرة

للعمل

للعمل فيها والايجاب عاملها مؤكد فليف يكون حقا وتحقيقه تعالى
شاهدا قائما بالقسط اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به
عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن
شيء بل هو ترك سيبويه وابدا معنى المستقر اي الثابت الراسخ
في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان
بحسب اللغة الثابت مطلقا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي
واحترز به عن نحو ذات عيبا بحاله فان قولها يرفع ابهام
قوله عندنا اكثرهم مستقر بحسب الوضع بل ينشأ الاستعمال باعتبار
تعلق بالموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات
مر هذا الرجل فان هذا انما هو موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله
في جزئياته او الكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي
ولا في واحد واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع
له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع ذلك الابهام لا الابهام الواقع
في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن
عطف البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص
وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر ازال
بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم اشتهاره لا الابهام الوضعي
عن ذات لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما
يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق
ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من مثلا علم
ان الموضوع له معنى معين متميز عما هو اقل من النصف او ارفع
منها هو اكثر منه ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته

اي جنس ما لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل
او غيرهما والامر جنسه وصنفه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع
انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي الثابت فيه
بحسب الوضع استعمل فيه فيقال رطل بغدادي واذا
اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر
عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
بل كونه او متعلق به صفتان للذات اشارة الى القسم الثاني من التمييز
المذكور نحو زيتا رطل والمتعلق به نحو طاب زيد نفسا فان في
قوله طاب زيد شيء منسوب الى زيد ونفسا رفع الابهام عن
ذلك الشيء المتعلق به فالاول اي القسم الاول من التمييز
وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفع عن مفرد ويعني
ما يقابل الجملة وشبهها والمضاف فيكون اعم لفظه وهو ما
يقدر به الشيء اي يعرف به قدره ودينار عالنا ... عاد الجواد
والكثر ما اي ارتفع الابهام مطلقا متحقق في ضمن بين الرفع
الى ... الكثر المراد وذلك لان الابهام ... والمقدار كما
متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر التمييز
العدد وسيأتي في باب اسماء العدد واما في ضمن غيره
اي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل يصلح
للعسل ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالمساحة
ونحو ذراع ثوبا وكالمقياس ونحو على التمرة مثلها زبدا والمراد
بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك ... كل
عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها

زبدا

يعني المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا معانيها
المصطلح عليها والاصل التقسيم لانه كان مفسر مذكور التقسيم على ما
يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما في منوان
سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف اقسام
المقادير وكرر بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيا فتمام الاسم
بهذه الاشياء مشابه بالفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاما تاما
فشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان
المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام فعله
لمشابهته الفعل التام فينصبه وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل في عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخل على اول الاسم وان كان يتم بها
الاسم فلا اضافة معها لا ينصب التمييز بها فلا يقال الرطل زيتا
فلا يجرد اي التمييز وان كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان كان
التمييز جنسا وهو ما يتناول اجزاؤه ويقع مجردا على القليل
والكثير فلا حاجة لتثنيته وجمعه كالماء والتمر والزبيب والضرب لا نحو
رجل وفرس الا ان يقصد الانواع فيما فوق الواحد فيحتمل
المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مجردا عليهما فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل في تخصيص قصد الانواع بالاثنان نظر لانه كما جاز ان
يقال طاب زيد علما جاز ان يقال طاب زيد علمين للعالم
ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع يخص الجنس سواء كان

فانهما اسم جنس لا جنس والفرق بين اسم الجنس
ان الجنس يطلق على القليل والكثير كالماء
فانه يطلق على القطرة والبحر واسم الجنس
لا يطلق على الكثير على الواحد على
طريق البدلية كرجل مثلا فعلى
هذا يكون كل اسم جنس جنسا بدون
العكس ... عبد الله

بالاستشهاد ...

بالخصوصيات الكلية او الشخصية او جمع اى نوع والتميز عما فوق
الواحد جواز اجيب لم نقصد الواحد تمييزه اى عن الجنس
عند تحمل ل نوعين او انواعا تم ان كان اى المفرد والمعدد تاما
بتنوين او بنون التثنية والمعنى ان وجد التميز متلبسا بتنوين
المفرد او بنونه التى للتثنية فانه لما تم الاسم بهما انتصب التميز جاز
الاضافة اى اضافة المعدود المعدد الى التميز اضافة بيانية باسقاط
التنوين ونون التثنية جوازا شائعا لتيسر الحصول الغرض وهو
رفع الابهام به لكن مع التخصيص نحو رطل زيت و منوا سمن والا
اى لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا يجوز الاضافة الا قليلا في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في
الاضافة فلانه يلزم اضافة المضاف واما في نون الجمع فلا يجوز
ان يضاف الى غير التميز نحو عشرك وعشرى ومضاف بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى التميز لزم الالتباس في بعض
الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه
اراد اليوم العشرين من رمضان او اراد عشرين رمضان فلا
يضاف في غير صورة الالتباس ايضا الا على قلة لتكون الباب
اقرب الى الاطراد وعن معدد عطف على ان نحو معدد
اى الاول الجائز رفع الابهام عن معدود معدد ولكن رفع عن معدود
غير معدد اى ما ليس بمعدد ولا اوزن ولا اذراع ولا كيل
ولا مقياس نحو خاتم حديد لان الخاتم مبهم باعتبار الجنس
تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اى خفض التميز باضافة غير
المعدد اليه اكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة في قصور

من المعدار

مرة اخرى صح

غير المعدد عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بمنزلة المقادير والثانى اى القسم الثانى التميز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة رفعه عن نسبة كأن المصنف ان يقول عن
ذات مقدرة في نسبة جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فاكتفى
بنسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلها في هذا القسم للمذكور
المذكور في القسم الاول انما هي وجود النسبة لا غير في جملة اى النسبة
كائنة في جملة او ما ضاهاها اى ما شابهها عطف على جملة وهو اسم
الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد
افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا ولذا كل ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا
مثال للجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا
مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون لما انتصب
عنه ولمتعلقه فكأنه قال طاب زيد وزيد طيب نفسا
وابا فقوله ابوه ودارا وعلما عطف على نفسا وابا المعنى
منه ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فمع حسب
الحقيقة اورد لكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها
خمسة امثلة ما النفس غير اضافى خاص بالمنتصب عنه والدار
غير اضافى هو المتعلق للمنتصب عنه والاب من اضافى محتمل
لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما محتمل
المنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل

وحيث لا فرق في التميز بين جملة وما ضاهاها لو فيدان المثالان في قوة اربعة امثلة تم

تعجبني طيبه نفسا ودركه لانه اظهر التميزات ولاضافته واباه
ابوة ودارا وعلما اورده من الاشد علما وفي سبق وزاد عليه
قوله لله دره فارسا اشارة الى ان المميز قد يكون صفة مشتقة
وايضا لما اورد ههنا ما يحصل منه الا ان المميز على ان يكون
المميز فيهما كهيئته رجلا ويكون فارسا تميزا لعينه اراد
ان ينبه على انه يصح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون
المميز معينا معلوما والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر
في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد منه الخير اي يتقد
خيره فارسا والفارس اسم الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر
فرس بالضم اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فمن
التفرس ثم ان كان اي التميز بعد ما لم يكن وصفا للمنتصب عنه
اسما لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه
عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التميز تارة لما انتصب
عنه بان يكون تميزا يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب العبارة
والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل ابا
عن زيد فجاز ان يكون تارة تميزا عن زيد اذا اريد
اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة
تميزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه
وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز بعد ما لم يكن وصفا
المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة
نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه الاسماء ليست
نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي

لمتعلق

لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابق
التميز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه
او محتملا له ولمتعلقه وفيما لمتعلقه ما قصد من افراد التميز وتثنيته
وجمعه سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان
ابوين والزيدون اباء او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا
اذا اريد ابا لا واحدا ام فعلى كل من التقديرين اذا
قصد وحدة التميز اورد مفردا واذا قصد تثنيته اورد
تثنية واذا اريد جمعه اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصح
ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التميز جنسا يقع على القليل
والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعه لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس
او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير
فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما و
الزيدون علما الا ان يقصد بالتميز الذي هو الجنس الانواع
من حيث اختلاف ذاتها او نوعيتها فانه لا بد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو
طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق
الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع اخر من العلم
صيغة المفرد لا تفيد ذلك المعنى وان كان اي التميز صفة مشتقة
مثل لله دره فارسا او ما ولله بهما فوكفى بزيد رجلا فان معناه
كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اي لما انتصب عنه
لا لمتعلقه لان المقصود بالصفة تستدعي موصوفا والمذكور
اولى بالموصوفية فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا
ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطيبه الوالد

بمعنى اسم والطبق بمعنى مصدر المطابقة اى كانت الصفة بعضها
لم صح مطابقتها اياه او مطابقته اياها وتجوز ان تكون بمعنى
اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كان اى كانت صفة له
ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث لكونها عاملة بنفسه واحتملت الصفة
الحال كونه الحال انسب لاستقامة المعنى على الحال نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه اما هى احتمال كونه فارسا لكن زيادة من
فيهما نحو لله دره من فارس وقولهم عشرين [illegible] نوب التمييز
لان من تزاد فى التمييز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالمعرفة
لا حال الفروسية او وقت الفروسية تعرفها فى الصفة
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا
تقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله
اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه
فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب ان لا
يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او شبهه
لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اى ابوه
او فاعلا له اذا جعل لازما نحو [illegible] الارض عيونا اى تفجرت عيونها او
اذا جعله متعديا نحو امتلا الاناء ماء اى ملاه الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وجه [illegible] ان الماء فى قولهم
امتلا الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من خارجه
الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض
متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقد وقع الابهام فيه
فيه

كتاب
محسه

مستترة لقوله ما فهو فى معنى الامتلاء فالماء فاعل معنى وكذلك فيه
مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز لرفع الابهام عن
شى منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى الحقيقة هو التجارة
الا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة والتجارة مجاز [illegible]
ما يتقدم [illegible] على فاعله [illegible] المشهورة وهى ان التمييز على النسبة
اياه على فى المعنى ومفعول من التمييز فى هذه المسائل وامثاله
لا فاعل ولا مفعول [illegible] فلا يطرد [illegible] الفاعل [illegible] فى
الحرف فانما يجوز ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسمى
الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة
واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها فى العمل
وتمسكهما فى هذا [illegible] بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها
وما كان نفسا بالفراق تطيب على تقدير تاما [illegible] التمييز
فى تطيب [illegible] كان ضمير الشان للتذكير ونحو تهجر
تطيب الى سلمى وكونه نفسا تمييز عن نسبة تطيب اليها مقدم
عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة
كان اليه اى وما كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل
يحتمل ان يحمل [illegible] على تقدير [illegible] على هذا الوجه بان يكون
[illegible] الضمير الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان
نفس الحبيب تطيب [illegible] التكلف [illegible] فى التمسك المنتقى ان
ما يطلق عليه لفظ [illegible] المستثنى فى اصطلاح النحاة على قسمين ولما
كان معلوما بهذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كانه فى
تقسيمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد
منهما احكاما خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال

قسمين مع بدل

متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي اخرج وجزئه
عن حكم المخرج لجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد و نيابته
نحو جاءني القوم الا زيدا او اكرموا شربت العسل الا قصعة سواء
كان المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او
تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد
بالا عن الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءني القوم لا زيد وما
جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعد الا
واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى
المتصل فالمستثنى الذي لم يدخل في المتعدد قبل الاستثناء
منقطع سواء كان من جنسه نحو ذلك جاءني القوم الا قوما
ما القوم الى حاجتهم حال بين زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا
حمارا وهو اي المستثنى مطلقا حيث ختم والا وجه تصحيح تقسيمه
كما عرفت وثانيا ما يستفظ به من تعريفه ثم اعني
المذكور بعد الا واخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج ولهذا
لم يجرفه على حده وبالاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا
بعد الا لا بعد غير وسوى وحاشا في الصفة قيد به وان لم
يكن الواقع بعد الا التي للصفة داخل المستثنى لئلا يرد حينئذ في
كلام موجب اي ليس بنفي والنهي والاستفهام نحو جاءني القوم
الا زيدا واحترز به عن ما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب
النصب على ما يجيء والاحتياج الى قيد اخر وهو ان يكون
الكلام الموجب تاما ان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج
الا تراه قرأت يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء
بل لكيل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة

ای الاستثناء

ای بعد الا

لان الكلام غير كونه منصوب مطلق لا فيه كونه منصوب على المستثنى منه

الى بلد الصيد انما هو الاخراج منه حرا الا ولكن انه مرفوع
وجوبا بالاستثناء والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على
الاستثناء فعل الحصر به الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط
الا لانه متعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذا لانسبة الى
الى احدهما وجها بعد تمام الكلام فشابه المفعول او معطوف كما
على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما
على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير نحو جاءني الا زيدا
القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل
منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا
بعد الا في غير الذال واحد الاحاد في الاكثر اللغات اهل الحجاز
فانهم قبائل كثر ودون اي في الاكثر من اهل الحجاز فان الكثر هم بنو تميم
الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه
الا بدل الغلط وهو لا يقع في الافصح الا على السهو والغفلة والمستثنى المنقطع
انما يقع بطريق الروية والفطانة وانما بنو تميم فعلى قسمي المنقطع
الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه فهم فيها يوافقون الحجازيين
في الجواب نصبه نحو قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمة الله فكن رحم الله المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا
في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى المنصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد خلا من عدا بعد عدا وخلا ... نحو
جاءني القوم خلا زيدا وعدا ... جاءني القوم
خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول من نحو خلت الدار
من الانيس وقد يتضمن معنى جاوز ... وصل الفعل
فيتعدى بنفسه والزموا هذا التضمن او الحذف والايصال

نحو ما جاءني القوم الا حمارا فيها يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه

في باب الاستثناء لكونها عمدة في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب
وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه
او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا
مجيئهم او الجائي منهم او بعضهم زيدا وجملتها في محل النصب على الحالية ولم
يظهر معناها فلكون انسب بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر
اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان لحاق وقد
وقد اجاز الجرمي بهما حرفان قال سيبويه لم اعلم خلافا في جواز
الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب
ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية تختص
على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد ووقت
ووقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم من عمرو او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاءوا خالين بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بما على ان
ما زائدة ولعله لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم
ينقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس
زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون
النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار
اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل
المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وجملتهما في التركيب في محل
النصب على الحالية واعلم انه لا يستعمل من الافعال الا في المستثنى
المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا بما تقدم لانها لا يتصرف
فيها نحو قوله اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار
البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال في الغير الموجب واي حال

كون

كون المستثنى في العامل مختلفا ليكون مناسبا لما هو الاختيار اذا كان
بعد ما يأدوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب
احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر الحال
انه وقد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه يعرب
على العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بعدا او وقع انه صفة الكلام
الغير موجب اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا
يكون منقطعا ولا متقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق
فالتبس [illegible] نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب
على الاستثناء ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا
زيدا بالنصب وما رأيت احدا الا زيدا بالنصب اما نظرا الى البدلية
وهو المختار او نظرا الى الاستثناء وانما هو [illegible] النسبة المعمول
الا بالاصالة ولو اسقط الا وجواب البدل بالاصالة ويعرب
ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من
الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويختص ذلك
المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد
بالمفرغ المفرغ له كالمراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان
المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليتحقق فائدة
صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اي يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا
زيد بخلاف ضربني الا زيد فانه لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت
على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يتحرك وكذا الاستقبال
المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه

يكن

الا في

وجه اختيار البدل [illegible]
اختيار البدل في هذه الصورة
لان النصب على الاستثناء [illegible]

بعض معاني يحصل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا
اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم
جميع ايام الدهر بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك في
لقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في
غير الموجب اتصافه بنا مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير
الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل
هذا التخصيص المستثنى منه بكل احد من جماعة مخصوصين اذا
كان هناك قرينة فلا فرق بين بابي الصورتين في كون
كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب
بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في
انتفاء تعلق الفعل بها وما خالفه واحد او اثنان في ذلك مما يكثر
بخلاف ما اشتراك في تعلق الفعل ايضا وما خالفه واحد او اثنان فانما يحصل
كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا
وضربت الا زيدا ليس الا لظهور القرينة الدالة على بعض معاني
من المستثنى منه [illegible] في الاول وعدم ظهورها في الثاني
فلو قام في الثاني [illegible] القرينة الدالة على بعض معاني كما اذا
قيل من ضربك من القوم الى القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني
الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب
عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم
استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب

اي بعض القصور في ما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب [illegible]

في ضربني الا زيد لان [illegible]

الا

الا ان يستقيم المعنى ثم [illegible] مثل ما زال زيد الا عالما اذ معنى ما زال
ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى كان زيد [illegible] على جميع الصفات
الا على صفة العلم فلا يستقيم قال الشارح الرضي [illegible] يمكن ان تحمل الصفات
على ما يمكن ان يكون زيد عليها [illegible] ويستثنى من جملتها العلم
او تحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان
يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج
في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن مثل هذا التأويل
في جميع [illegible] جميع المواد الاخر التي عند الاستثناء الى صورة
الاستقامة كما يقال مثلا في ذلك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور
منه الضرب بحسب العادة [illegible] المقصود منه المبالغة [illegible]
عن ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي
لفظ المستثنى منه حمل على الموضع اي موضع المستثنى منه لا على اللفظ
حملا [illegible] مثل ما جاءني من احد الا زيد
فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد [illegible] محمول على اللفظ و
مثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد [illegible]
لفظا ومثل ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي يعتد به فشيء
مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب محمول على اللفظ [illegible]
[illegible] من الشيخ [illegible]
[illegible] لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه
شيئا اعم من ان يعتد عليه [illegible] المستثنى [illegible]
لا يعتد عليه [illegible] لكان ادق والطف واما تعذر
البدل على اللفظ في الصورة الاولى لان من الاستغراقية

لا يراد اتفاق بعد الاثبات اى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض
النفي بالا لانها لسالبد (?) النفي ولا نفي بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ما جاءني من احد الا زيد بالجر كان في قوة قولنا
جاءني من زيد فلزم زيادة من في الاثبات وذلك غير جائز
وفي الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ
فقيل لا احد فيها الا عمرو ابا لنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية
لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل فلا ابدح
من بعد بالا حقيقة او حكما لعمل فيه هذا العمل وكذا في قوله
ما زيد شيئا الا شي لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه وهو من تولد
كذلك لعمل فيه ما ولا تعمل لان لاحقيقة او لم يكن البدل
الا شي بالعامل او حكما او الشيء هو ليجيء المبدل منه وخبر
من اسمها … فاسبة في قوة التقدير حال كونها عاملة في المستثنى منه
المحمول على البدل بعد الا اى بعد الاثبات يعني بعد ما صار الكلام
مثبتا لانتقاض النفي بالا لا لانها اى ما ولا لعملها للنفي وقد
انتقض النفي بالا وحيث فعل … في ما بين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالابتداء وشيء على انه محمول على محل شيء وهو الرفع
بالخبرية فان قلت لا حرف في هذه المسائل محلان من الاعراب
محل قريب وهو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء في
الشرح احمله على البعيد لا القريب قلت لان محله القريب
انما هو بعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض النفي بالا فانما بحله
فانه لا دخل بعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا انه

انتقض

انتقض النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية فلا
ينقض معنى النفي بالا فيه عملها لبقاء الامر العامل هو اي لفعل لاجله
اي لاجل لا للنفي ذلك الامر وهو الفعلية من ليس ومن اجله
ان عمل ليس للفعلية لا للنفي وعملها ولا يا العاملتين اذ ليس زيد الا
قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها و
امتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي
وقد انتقض بالا والمستثنى مخصوص ان تجر بعد غير وبعد
سوى مع كسر السين او ضمها مع القصر سواء بفتح السين او كسرها
مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف الجر
في الاكثر … واجاز النصب على انها فعل متعد فاعله مضمر
ومعناها … المستثنى عن النسبة الى المستثنى منه نحو ضرب القوم
عمرو حاشا زيد اي بريء زيد عن ضرب عمرو في اعراب غير
اي في الاستثناء دون الصفة او سوى باعراب … وكاعراب
المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فانه كالمستثنى
والاضافة استقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة.
لدلالتها على ذات مبهم باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل
فيها ان تقع صفة كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا
الوجه كثيرة في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت بمعنى في
الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة
ما بعدها لما قبلها كما حملت الا عليها اي على غير في الصفة لكن
لا تحمل الا عليها في الصفة الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع

اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لامتعين
كما قد يكون مستثنى اي غير مثل جاءني زيد وبعضهم كان من كونها
يكون متعددا او موافقا لما صفتها لما اداة استثناء ادا ابدلها
في الاستثناء ممن مستثنى منه متعدد فلا نحو لو صفتها الى رجل
الا زيد المتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظيا كرجال او معنى
كقوم ورهط وان يكون مستثنى فلا يجوز فيه نحو جاءني رجال
الا زيد فيكون لعدم … اي منكر لا نحو جنا الا ام جنس او
به العهد والاستغراق فيحتمل التناول قطعا على تقدير الاستغراق
وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعين
الاستثناء المتصل لعدم التناول قطعا على تقدير ان
يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعين المنقطع غير
محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم
او عشرة رجال وانما شرط ان يكون غير محصور لانه لو كان
محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا
يتعين فيه الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي
عشرة الا درهما او انما قال بتعين وجود هذه الشرائط
الى حمل الا على غير لتعين الاستثناء بتعين وجودها فيصح
الى حمل الا على غير اعلم قد … في صدر هذا الكلام ان الا تحمل
على الصفة قال لنا فيعتبر زيادة نحو … لانه قد
تعين الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني الا رجل الا زيد

وقد

وقد لا يتعين في غير المحصور نحو جاءني رجال الا زيد او احد
او الا رجل او الحمار او كلمن لما كان ذلك نادرا لم
يلتفت المصنف اليه في بيان محل الحمل نحو لو كان فيهما اي
في السماء والارض الهة غير الله وانما لم يحمل الا على الاستثناء لانها على عدد محصور
الا الله اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فالا
في الاية صفة لانها تبعت لجمع منكور غير محصور هي الهة ويتعذر
ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الهة بتعين فلم يتحقق شرط
صحة الاستثناء في الاية ثم اعرض عن حمل الا على الاستثناء وهو
لوجبت علمه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى منهم الله لفسدتا
ويلزم ان لا يحصل الا بطلا اذ ليس فيهما الهة مستثنى عنهما لبطل ذلك
لا يثبت وحدانية الله لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى منهم
الله بخلاف ما اذا كان صفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس
فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يوجد
الا الله لا التعدد لاستلزام الفساد وضعف حمل الا على غير
في غيره اي في غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء حينئذ ومذهب
سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال الجوهري قولك
ما جاءني احد الا زيد ان تكون الا زيد صفة وعليها اكثر المتأخرين
تمسكا بقوله وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالمضاف
وحمل المصنف ذلك على الشذوذ وقد قال في الشذوذ ان اجرى اجراها
وصف كل دون المضاف اليه المشهور وصف المضاف لانه اذ
هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين
الصفة والموصوف وهو قليل نحو … اي … سواء الصحيح الطرف

اي سواء على طرفيهما لا لك اذا قلت جاءني القوم سوى زيد او سواء
زيد فكانك قلت مكان زيد على مذهب الاصح وهو مذهب
سيبويه فانهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما
عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغيرهما
كقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية يجيء
نصبه استشهادا برفعها على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع
بينكم بالنصب خبر كان واخواتها وشبهها فهو المفعول الثاني
هو المسند بعد دخولها اي دخول كان واحدى اخواتها والمراد
بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا
بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك ان ذلك انما يتصور بعد
دخولها بعد [illegible] لان الاسناد الواقع بين الجزئين قبل
المعلم على تقريره لا يكون [illegible] فلا ينتقض
التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم
لان [illegible] ضرب وقائم [illegible] المسند الى المعرف
وليس بخبر المعرف [illegible] هذه النقض ان
بعد دخولها ورد [illegible] الاشارة اليه امره
واخواتها مثل كان زيد قائما اي امر كان واخواتها
كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق تحت المبتدأ و
الخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة [illegible]
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالاخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق

انتصابه

زيد [illegible] زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب
فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة دافعة
للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها
ولا قرينة هناك لا يجوز تقدم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف
عاملها اي عامل خبر كان وهو كان لا اخواتها لان [illegible]
لا يحذف من بين الافعال الا كان وانما اختصت بهذه
الحذوف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر [illegible] اربعة اوجه مثل هذه
الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم
او نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها اي ان كان عمله
عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما [illegible] على معنى ان كان عمله
خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما [illegible] اي ان كان في عمله
خير فجزاؤه خير وعكس الاول [illegible] اي ان كان
في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وهو اضعف الاوجه وضعفهما
لقلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عاملها
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت فحذف اللام [illegible]
ثم حذفت كان [illegible] فانقلب الضمير المتصل منفصلا
وزيدت لفظة ما [illegible] موضع كان عوضا عنها
[illegible] كنت [illegible] اما انت
انطلقت [illegible] بفتح الهمزة والمكسورة [illegible] وكسرها
فالمعنى ان كنت منطلقا انطلقت [illegible]

ما لا دل من فرق الاحلاف اللام او لا لام بينهم و اقتصر
المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان و اخواتها و سعرها
في قسم الحذف الثاني منه لكنها هو المسند اليه بعد دخولها
اي دخول ان و احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم وعا
عرفت من معنى المسند اليه او الدخول فيما سبق اندفع
انتقاض هذا التعريف بما انتقض به في مثل ان
زيدا [illegible] المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة
الجنس و حكم و اعلم بنفي اسم لا لانه ليس كلية و لا اكثرية
المنصوبات فلا يصح جعله بطلها من المنصوبات لا
حقيقة و لا مجازا بل المنصوب منه اقل مما لم يعمل فيه فلا
بل حق المصرح هنا بالمنصوب بما خلا في ما يعمل فيه من
المنصوبات وان بعضها وان لم يكن كل من المنصوبات
لكن اكثره منها فيعطى للاكثر حكم الكل فعد الكل منها
و لا يبعد ان يقال اسم هو المنصوب بما لفظا كا
المضاف و شبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح و لما
ما هو مرفوع فليس منها لعدم عملها فيه هو المسند اليه
بعد دخولها خارج بمثل الوجه في غلام رجل [illegible]
المعروف و هذا القيد ما كان في حد اسمها مطلقا
لكنه لما اراد حد المنصوب منه ادرجه فيه يلي بلا او يليها
اي يلي المسند اليه لفظا لا يقع بعده بلا فاصل نكرة مضافا
او مشابها له اي بالمضاف في تعلقه بشي هو من تمام معناه مثل
احوال [illegible] والله اعلم [illegible]

الخبر [illegible] دخولها و ما بقي من النفي المذكور في يليها مثل
لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا في بعض النسخ الاعلام
ظريفا فيها و قد عرفت في المرفوعات تحقيق قوله فيها و لا
عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة شابها بالمضاف قوله
لك على النسخ المشهور من تمة المثالين كليهما فان كان اي المسند
اليه بعد دخولها [illegible] على الاحوال المذكورة بل كان مفردا
ما انتفا الشرط الاخر فقط و هو كونه مضافا او شبهه فتراه يليها
نكرة غير مضاف و لا شبيها به [illegible] و قوله فهو مبني
على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفا [illegible] الخبر عن
ذلك و قوله على ما ينصب به اي على ما كان ينصب به المفرد قبل
دخول لا عليه و هو الفتح في المفرد نحو لا رجل في الدار و الكسر
جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات في الدار و الياء المفتوح
ما قبلها في المثنى و المكسور ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا
مسلمين و لا مسلمين لك و نعني بالمفرد ما ليس بمضاف
و لا مضارع له فيدخل فيه المثنى و المجموع و انما بني لتضمنه
معنى من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب
جواب من يقول هل من رجل في الدار [illegible]
تخفيفا و [illegible] لكون البناء على الحركة او حرف
استحق النكرة في الاصل قبل البناء او لم يبن المضاف و لا المضارع
له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها
الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب وان كان اي المسند اليه

بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النكارة ومفصولا بينه
اى بين ذلك المنفى اليه وبين ما بانتفاء شرط الاتصال
على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط التنكير ايضا ام
او معهما به او لا و ست صور نحو لا زيد فى الدار ولا عمرو ولا
غلام رجل فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امراة
ولا فى الدار غلام رجل ولا امراة و ولا فى الدار زيد ولا عمرو
ولا فى الدار غلام زيد ولا عمرو وجب فى جميع هذه الصور السبب
الرفع على الابتداء اما فى المعرفة لامتناع اثر لا التى لنفى الجنس
فيها واما فى المفصول فلضعف لا عن التاثير مع الفصل و
التكرير اى وجب تكرير اسم لا الذى لا عمل له فى نفسه اما فى
المعرفة فليكون كالعوض عما فى النكرة من معنى النفى واما
فى النكرة فلكون مطابقا لما هو جواب له من نحو قول
السايل افى الدار رجل ام امراة ونحو قضية ولا ابا حسن لها
فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية ولا ابا حسن لها
اى هذه القضية جواب دخل مقدر على قوله وان كان
معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان
ابا حسن كنية على ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
من غير تكرير اجاب بانه متاول بالنكرة الا متعود المثل
اى ولا مثل ابى حسن لما كان مثل لتوغله فى الابهام لا
يتعرف بالاضافة الى المعرفة وقيل يفصل بين الحق
والباطل لاشتهاره بتلك الصفة فكانه قيل لا فيصل
ونحوى بيرىه الناوى اى ادخل يحذف اللام لان الظاهر
لسيبويه
ان سيبويه للتنكير ومثل لا حول ولا قوة الا بالله اى مما كررت
فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منهما نكرة بلا فصل
نحو خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوهم فانها بحسب
التوجيه اربعة فتحهما الاول فتحهما اى لا حول ولا
قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس ولا قوة
عطفا على لا حول عطف مفرد وخبرها محذوف اى لا حول
ولا قوة موجود ان الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا
حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف من الجملة الاول
استغناء عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب
الثانى اى لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا
الاول لنفى الجنس واما نصب الثانى اى لا حول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاول لنفى الجنس واما نصب الثانى
فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفى والثانى عطف على
الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه تشبيها بحركة حركة
الاعراب فيجوز ان تقدر لهما خبر واحد وان تقدر
لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع
الثانى نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
الاول لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زايد والثانى
معطوف على محل لا الاول فلانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد
على مفرد بان تقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على
جملة بان تقدر لكل واحد منهما خبر والرابع رفعهما بالا لغاء
نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب قول بعض الله حول

قوه فجاز بالرفع فيهما مطابقا للسؤال ويجوز الا يسمعها ايضا
والخامس رفع الاول على ان يكون لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا قوة
الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس ووجه ضعف رفع الاول
بانه يجوز ان يكون وجه الغاء عمل لا بالتكرير لا بكونها
بمعنى ليس لان شرط صحة الغاء بالتكرير فقط وقد حصل
ههنا ولا دخل فيها ليوافق الاسمين بعدها في الاعراب
فيقال على التوجيه الاول يكون من قبيل عطف جملة على جملة
اى لا حول ولا قوة الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان
يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد وان يكون
عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التي
لنفي الجنس لم يتغير العمل اى عمل لا اى ما تغير ما في مدخولها
من اعراب وبناء لان الداخل لا يتغير علته بدخول (كلمة الاستفهام)
ومعناه اى معنى الهمزة الداخلة على لا التي لنفي الجنس اما
الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل في الدار مستفهما واما
العرض الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال الا
في العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي
والمصنف ورد ذلك الاندلسي وقال هذا غلط لانها اذا كانت
عرضا من حروف الافعال مثل ان ولو وحرف التحضيض
فيجب اختصاصه بالاسم تقدير فعل نحو الا زيدا تكرمه واما التمني
نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى ماء وتمثيله الا رجلا

جزاه

جزاه الله خيرا ومذهب الخليل ليست لا الداخل عليها حرف
الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض براسه فكأنه قال الا
ترويني رجلا بمعنى هلا ترويني رجلا ولذلك نصب ولكن
وهي عند يونس لا التي دخلت عليها الهمزة الاستفهام بمعنى
التمني فكان القياس الا رجل ولكنه نون للضرورة الشعرية
ونعت اسم لا المبني لا نعت اسمها المعرب احتراز عن نحو
لا غلام رجل ظريفا الاول بالرفع صفة النعت اى لا الثاني
وما بعده احتراز عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا
حال من ضمير مبني والعامل فيه معنى احتراز عن مثل لا رجل يوم
فيه حال بعد حال او صفة مفردا احتراز عن المفصول
نحو لا غلام فيها ظريف وهذا الفصل يعني الاول مبني على الفتح
حملا على المنعوت لكمال الاتحاد بينهما والاتصال وتوجه
النفي اليه اى الى النعت حقيقة والمنفي قوله ونعت المبني
اشارة الى انه مبني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه لو كان
تابعا لما يراد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء
بنعت اخر سواه مثل لا ماء ماء باردا انه يصدق
عليه انه نعت المبني الاول مفرد يليه فان باردا في هذا
المثال نعت للتابع المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع
فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل
في التوابع تبعيتها للمتبوع انها في الاعراب دون البناء ومعربا
حملا على محله النصب ونصبا حملا على اللفظ او على محله الرفع
نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريفا بالنصب والا اى

وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اى محكم الاعراب
لا غير فتحا حملا على المحل البعيد ونصبا حملا على اللفظ او
المحل القريب وقد مر اشاره في بيان قوانين القوه والعطف على
اسم لا المبني اذا كان المعطوف نكره ولا مكرر لا فيه المعطوف فانه
اذا كان المعطوف معرفه وجب رفعه نحو لا غلام لك والعرش
واذا كان لا مكرر في المعطوف فحكمه حكم ما عطف عليه قوله لا حول ولا
قوه فيما سبق بان حمل على اللفظ اي على لفظ اسم لا المبني وجعل
منصوبا او بان حمل على المحل وجعل مرفوعا على برو لا حول فيهما
البنا لمكان الفصل بالعطف ولم يجعل في حكم المتصل لتطهم
الفصل لا المؤكده اذ المعطوف على المنفي وادخلت لا الثانيه لا حول
لا حول ولا قوه مثل لا اب واسا وان ذو قول الشاعر لا
اب واسا مثل جرو ان واشد اذ هو بالمحل ارتدى وبارزي
وسائر التوابع لا نص عنهم لكن ينبغي ان تكون حكمها حكم
توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي
اى كل تركيب يكون بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافه
واحد اى على الاسم احكام الاضافه من اثبات الالف في الجواب
وحذف النون من نحو غلامين جايز يعني ان الاصل في مثل
هذين المركبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا
فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع المجرور خبرا او صفه
على قول مثل لا ابا له ولا غلامي له بزياده الالف في مثل اب و
اسقاط النون في مثل غلامين جايز في حال الاضافه فيهما
اى لا شبههما في هذين المركبين مع انه ليس بمضاف ولا

مشبه به بالمضاف واجرا الاحكام المضاف عليهما باثبات الالف
في نحو اب وحذف النون بلكون مضافا وذلك للتشبيه بما هو لمضاف
الاسم لاختص المضاف باطراد اللام بينه وبين ما يضاف اليه
ذاله الى المضاف في اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف
معنى الاضافه وهو الاختصاص او المعنى ان مثل لا اباله ولا غلامي
جايز لتشبيهما اى تشبيه هذين التركيبين حيث لا اضافه فيهما بالمضاف
اى بتركيب يشتمل على الاضافه لمشاركه اى لمشاركه هذين التركيبين
له اى لما يشتمل على الاضافه في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على
الاضافه في اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافه وهو الاختصاص
الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم
من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اى اجل
جواز مثل هذين التركيبين لما هو التشبيه بالمضاف والمضاف
في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اى في الدار لعدم
الاختصاص فان الاختصاص غير ثابت بالنسبه الى الدار
فلا يصح اضافته الى الدار فكيف نسبته تركيب لا ابا فيها
لتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لكونه في اصل معناها
وليس اى مثل هذين التركيبين مضافا حقيقه لفساد المعنى
المراد المضاد فيهما على تقدير الاضافه وهو نفي ابوه شخص
الاب لانه اذ التقدير على ترجيح التعريف الحصر ولا استعمال من
غير احتياج الى تقدير وجه وهذا المعنى فاسد وجهان على
تقدير الاضافه لا او لا غلامان معني هذين التركيبين على تقدير
الاضافه لا اباه ولا غلاميه وهذا الاتيه لا استعمال من اى

لا اباه موجودا ولا غلاميه موجودان وانما مثلهما لان المراد
نفي ثبوت جنس الاب والغلامين له لا نفي الوجود عن
ابيه المعلوم وغلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل
وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة
فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالف
فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب
مضاف حقيقة باعتبار المعنى ولتمام اللام بين المضاف
والمضاف اليه لتأكيد اللام المقدرة وحكم المقحم بعدمه
كما عرفت ويحذف في مثل لا عليك
اي لا باس عليك والحذف في الاكثر وجود الخبر لئلا
يكون اجحافا وجوابهم لا لا ان حذفا اليه ان اسما ان
جاز ان يكون لنفي الجنس محذوفا اي لا امثله
موجود وجاز ان يكون خبرا اي احد مثل زيد وان جعلته
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد وما ولا المشبهتان بليس
في النفي والدخول على المبتدأ الاسمية وهو المستلزم بعض
وجوبها اي دخول ما ولا في جزئية خبرها ولا لهما
ولذا اسميتهما لهما لغة الحجاز ووجه الحجازية بما
لذكر لان اعمالهم وجعل اسمها وخبرها اسما وخبرا لهما
نظرهم باعتبار الخبر فجعل الخبر الفعل انما هو لغة
الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهم لا
يجعلون الخبر الفعل بما بعدها وخبر على ما كان
عليه دعوا لهما عليهما ولغة الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل

قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت
ان مع ما نحو ما ان زيد قائم فقيل انما خصت بالذكر
لانها لا تزاد مع لا في استعمالها وجوده الا عند العرب
ما فيه هو كون عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو
ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد
بطل العمل اي عمل ما كان منهما وما من هذه الامور
الثلاثة اما اذا زيدت ان فلان العامل ضعيف عمل المشبه
بليس فلما فصل بينهما وبين معمولهما ابطل العمل واما اذا انتقض
النفي بالا فلانه عملهما لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما
اذا تقدم الخبر فليس الترتيب مع ضعفهما في العمل واذا عطف
عليه اي على خبرهما موجب بكسر الجيم اي بعاطف يجعل
الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد منطلقا بل
وما زيد قاعدا لكن قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع
لكونه بمنزلة الايجاب بعد النفي المجرورات ما اشتمل اي
الاسم على علم يخرج الحروف الا اذا التي هي محال الاعراب
فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامة
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان
بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا او محلا من
هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل
لكونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرف
به لكن المشتمل على علامة ثم منه وما هو مشبه به فيدخل فيه

المجرورات

غير المنصرف في حال الجر ومجرورا بحرف الجر المقدر ... زيادة ما مجرور ... منصوب ... بالاضافة مجرور

تعريف المجرور مثل غلامك وغلام وكفى بالله وكل المضاف
اليه بالاضافة اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريف المضاف
اليه وهو هاهنا اخرنا هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك
مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه
بحرف الجر لفظا اتصالا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل
التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها
في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او
فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
اي ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او
مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث
العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة
وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب
اليه القيام بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ
لو اريد لانجر فالتقدير اي تقدير الحرف شرطه ان يكون
المضاف اسما ولو كان فعلا لابد من ان يتلفظ با
لحرف نحو مررت بزيد محمدا اي تنشئ عنه بتنوينه او
ما قام مقامه من نون التثنية والجمع لاجلها الاضافة لان
التنوين او النون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان
يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى من الثانية
التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام
الكلام وهو ما بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف
نظرا الى كلام القوم حيث تنبهوا انها ليس ستعمل

الجر

الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المصنف في المتن والصريح في شرحه
ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة
بتقدير الحرف الجر لكنه لم يتعين تقدير الحرف فيها لا في المتن
ولا في شرحه ولم ينقل شيء فيه من سائر مصنفاته وقد تكلف
بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد
بتقدير لام تقوية العمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها
الى فاعلها مثل حسن الوجه بتقدير من البيانية فان ذكر
الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان
اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في
الحقيقة تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا تفيد الا تخفيفا
في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون
مما تفيده الاضافة قلت فالاضافة الا التخفيف في اللفظ
وهي اي الاضافة بتقدير الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى
لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا او تخصيصا ولفظية اي
منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم شرائطها اليه
فالمعنوية علامتها ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها فاعلها او
مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان
صفة لكن غير مضافة الى معمولها مثل الى غيره كمصارع مصر و
كريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه فهي

اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما
اي في مضاف اليه عدا اي غير جنس المضاف وظرفه اي لا يكون
جنسا صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان
زيد ليس جنسا للغلام صادقا عليه ولا ظرفا له فاضافة
الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف صادقا عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص
من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل
ان المضاف اليه اما مباين للمضاف او لا فان كان ظرفا له
فالاضافة بمعنى في والا فهو بمعنى اللام واما مساو كليث و
اسد واعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة فيهما [illegible]
ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر
الاراك فالاضافة فيه ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه
فانه كان المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا
فهي ايضا بمعنى اللام فالاضافة خاتم الى الفضة بيانية
واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير
من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح
بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك
يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار
اللام فيه وبهذا الاصل ترتفع الاشكال عن كثير من مواد الاضافات
اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة من كل رجل وكل
واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم و

وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت
فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام
للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كان
الاضافة بمعنى في قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا
للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان
يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام
لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب
اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد
اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف
اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية للاضافة المعنوية موضوعة
للدلالة على معلومية المضاف لا ان تشير الى معنى يستلزم
معلومية المضنوية به ومعهوديته فان ذلك غير لازم كما لا يخفى
فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد
معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين
ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم
يسبني وذلك على خلاف وضعه وليس بجزئي بل الحكم في
نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون
المضاف اليه ضد واحد يعرف بضده كقولك عليك
بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه من اشتهر

بما يليق به في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فمثل زيد
مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني
ويفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع
المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركا
ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وبين غلام امراة فلما اضيف الى رجل خرج عنه
غلام امراة وقلت الشركا فيه وشرطها اي شرط الاضافة
المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان
كان ذا لام حذف لامه وان كان علما نكر بان يجعل واحدا
من جملة من سمي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا حاجة
الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوه من
التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير
تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب
التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلبا
للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف
ولو اضيف الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيمتنع الاضافة
حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل لا فرق بين
اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق
وابن عباس في لزوم تعريف المعرف فانهم جوزوا اولا
دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل
فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة
وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت

اعلاما

اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة
فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما
اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من
العدد المعرف باللام المضاف الى معدود نحو الخمسة الدراهم
والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر
من لزوم تحصيل الحاصل واستعمالا فلانه ثبت عن الفصحاء
من تركيب اللام قال ذو الرمة ثلاث الاثافي والديار
البلاقع واما ما جاء في الحديث من قوله لالف الدينار فعلى
البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون
المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد
مضافا الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير
معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه
من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة
اللفظية الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير
الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان تسقط بعض اللفظ
عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط من اللفظ الحسي
على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف للفظ اما في
اللفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل
ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف
نون التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما
في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واشارة في الصفة

كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف الضمير من غلامه
واستتر في القائم واضيف القائم اصله قائم غلامه
في المضاف فحذف التنوين وفي المضاف اليه حذف الضمير
واستتاره في الصفة وحسن ثم اي من جهة وجوب افادة
الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف
والتخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة
الصفة الى معمولها وجعلها صفة النكرة من جهة انها لم
تفد تعريفها جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد
حسن الوجه فلو افادت تعريفها لجاز الاول للزوم كون
المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن
صفة للمعرفة والمراد ان المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلثة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف
وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع
الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد من تلك
الامور دخل في ذلك الاستلزام لجواز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء
التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا
زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون
وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف لان التنوين
في الضارب زيد انما سقط للالف واللام لا للاضافة ولا
شك انه لا دخل في هذا الكلام لتفريع لانتفاء التعريف لا
لانتفاء التخصيص بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى

هذا كان الاحسن تقديم هذا الفرع لكنه اخر لكثرة لواحقها
للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم ان دخول
لام التعريف وانما هو بعد الاضافة وحصل التخفيف بحذف
التنوين بسبب الاضافة ثم عرفت باللام واجاب المصنف
عنه في شرحه بانه ضعيف لان القول بتأخر اللام المقدم
حسا في الاضافة عن دخولها مخالف للظاهر واما ما جاء في الشعر
الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله
وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف
الواهب عبدها فهو في معنى الضارب زيد فلا يمتنع
ذلك بحيث التجأ به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف
عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني
هذا القول ضعيف لا تقوى في الضعف بحيث يستدل به
لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة
ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان
يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه
على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول
معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه
كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم
يجز رب سخلتها لدخول رب على سخلتها بدون العطف
والبيت تمامه الواهب المائة الهجان وعبدها الهجان اي
اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد الهجان صفة
للمائة او بدل عنها او صفة قبل اللغة الاثواب كما هو مذهب

الكوفة وصدعها اي راعبها تبعها لما يحصل لغايتها لحق
ضرضتها او عبد ما صفتهم بالضافة لا دين بلا تسم عوز ابا
الدال المجهم جمع عابك اي حد ثباب التاج حال حب
الما نه نرجي بالر المعج والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي
تسوق وفاعله ضمير العبد ظلمها واطفالها منصوب على
المفعولية او على صيغة المجهول الموسب واطفالها مرفوع
على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف
الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الانه
فارعلى الضارب الرجل ربك فاجاب المصنف عنه بقوله
وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه
لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا
على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة
وفيه وجهان آخران رفع على الفاعلية ونصب على التشبيه
بالمفعول ووجه الحمل كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفا باللام وهذا اشتراكهما مفقود بين
الضارب زيد والحسن الوجه فقيا سه عليه قياس مع
الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان
القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا الضاربك
والضاربوك وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني
سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك
مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب
المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال

المضمر

المضمر لا الاضافة لعدم الاضافة ولا الالف واللام لانه
اسم موصول لا للتعريف فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا
اي لحمولية على ضاربك فانه فاعل المفعول له والفعل
المعلل به محذوف اي جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين
والمفعولين مجردة عن اللام معمولا بها كانت ضمائرها
متصلات التزموا الاضافة ولم يعدلوا الى ضمير منفصل
فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بسبق
اتصال الضمير ثم لما لم تعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه
بل ونحملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث
كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى ضمير متصل محذوف
تنوينه قبل الاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما
ليسا من باب واحد والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة
لكان ينبغي ان يتصور ذلك او لا على وجه يكون الضمير منصوبا
بالمفعولية ثم مضاف ونقول ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ونقول ضارب زيد ولن يتصور ضاربك
فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان
يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك
بالفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير
المنفصل متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف ثم
حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل
واحد منهما اسم فاعل مضافا الى ضمير المتصل من غير

بفرق وورد على الفاصل الاولى وهو قوله لا يضاف
موصوف الى صفة مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة
الاولى وبقلة الحمقا فان في كل واحد من هذه التراكيب اضافة
موصوف الى صفة فان الجامع صفة للمسجد والغربي صفة
الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقا صفة البقلة وقد
اضيف اليها موصوفا واجيب بان مثل هذه التراكيب مأول
فمسجد الجامع مأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل
معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام
ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين بان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه
معطوفا عليه فيكون بمنزلة الصفات القائمة فيضاف
المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع
ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة
الحمقا مأول بصلوة الساعة الاولى بقلة الحبة الحمقا على
الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب
الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب
بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه اللهم الا ان
يقال هناك مكانات متعددة وكل من المكان الذي اضيف
اليه الجانب هو جزء منه والاضافة بيانية والمكان
الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
وورد على الفاصل الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها

باعتبار حذف تنوينها قبل الاضافة لا الاضافة ولم يعملوا
الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم
انا حملنا لقوله ضعف الواهب المائة الهجان وعبدها
وقوله الضارب الرجل والضارب كل ما على النظر بها على
الاحوبة عن الاستدلال الذي العزا الى جواز الضارب
زيد من جانب المصنف على موافقة بعض الشارحين
وذلك ان يجعل كل واحد منهما اشارة الى مسئلة على
حدتها مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد بمعنى قوله
وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انما ضعف
عطف العبد بدون اللام على المائة المضاف اليه صفة معرفة
باللام لانه يتوسط مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم
يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف
ما لا يحتمل في المعطوف عليه وح يندفع ما قيل من لزوم
المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل
الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر وسقوط الردعلى
العزابة في الاستدلال بها ولا يضاف موصوف الى صفة
مع بقاء المعنى بالتركيب الوصفي بحاله لان كل من معنى
التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما
مقام الاخر ولهذا المعنى ايضا لا تضاف صفة الى موصوفها
فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع عندهم
بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من

سعى

ثياب

مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد و
اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب
عنه بانه متاول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حين
صار كالاسم عرضه فلما فصل وتخصيصه جرد لكونه صالحا
لان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالحا لان يكون
فضة وغيرها اضافوا الى جنسه الذي يتخصص به كما اضافوا
خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة
لا تلزم من حيث انه جنس منهم اضيف اليها التخصيص
وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مشابهه للمضاف اليه في العموم والخصوص اي ولك
المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في
الاعيان والحبس وحبس ومنع في المعاني والاحل
او غير مترادفين بل متساويين في الصدق كالانسان
والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا
قلت رايت ليث اسد فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام
الى الخاص في مثل كل الدراهم وعين الشيء فانه
اي المضاف فيهما مختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة
التعريف او التخصيص وعين الشيء عن الشيء اذا كان
اللام فيه للعهد ظاهر واما اذا كان للجنس ففيه خفاء
ويرد على قوله لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم

والخصوص

والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيد كرز اسمان لشيء واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه
متاول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فانك اذا
قلت سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ [illegible] ولم يؤولوا
كرز سعيد لان المقصود بها لا اضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو
في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في
آخره واو او ياء قبلها ساكن وانما كان بالصحيح لان حرف
العلة بعد السكون لا يستثقل عليهما الحركة لخارقه حرف السكون
ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون صار ما بعد السكون
والوقوع بعد استراحة اللسان ولا يستثقل عليها الحركة بعد
السكون يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم
كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح ودلوي
وظبيي في الملحق به والياء المفتوحة او ساكنة وقد اختلف في
ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة
او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض
للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء
المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب
الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب
تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمناسبة كسرة ياء المتكلم
وتدغمها في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية لئلا

لا لبس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان اخر الاسم
المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع
المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمي اذا اضيف
الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء في الياء
فصار مسلمي وان كان اخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع
الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء
المتكلم قلبت واوه ياء وادغمت الياء وكسر ما قبلها لانها
لما انقلبت ياء ساكنة وجب قلب الضمة قبلها كسرة
محركة بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان ما قبل الياء
او الواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كما في مسلمين مسلمي وفي
مصطفون مصطفي لخفة الفتح وفتحت الياء اي ياء المتكلم
في الصور الثلاث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين
ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي
التي مر البحث عنها مضافة الى غير الياء المتكلم فاخي و
ابي اي في الحال في اب واخ منهما اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد
المحذوف لجعلهما نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي
برد لام الفعل منهما وهي الواو وجعلها ياء وادغام
الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك
ذو المجاز بدار وحمل الاخ للمصاحب على الاب لتقاربهما
لفظا ومعنى واجاب عنه المص في شرحه بان ذلك خلاف
القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون للجمع به

اي

اي الى جمع اب فاصله ابين سقطت النون في الاضافة فجمعت
بالياء ما دغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد
جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفد
ينا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن
لنا ابانا بنا فداء وكم وتقول اي امراة قائلة لاشياخ
اضيفوا قدمكم الى المذكر وحمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة
الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد
فيهما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نقل عن بعضهم
ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال الاضافة
الى ياء المتكلم في بالرد والقلب والادغام فيقال في الاكثر اي
في الاكثر موارد استعمالاته في لبعضها انتفاء الميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه بعضها عنها اي الاسماء
الخمسة عن الاضافة فمثل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات
الثلاث ولكن فتح افصح منها اي من الضم والكسر وجاء حم
مثل يد يد فيقال هذا حم وحمك ورايت حما وحمك و
ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك
ورايت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو با
لواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا وحموك ومررت
بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك
ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي جاز
حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال
الافراد او الاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل من
حالي الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في

افراد الاضافة فتقول هذا حسن وذوات حسنا و
مررت بحسن وهذا حسنك وذوات حسنك ووجعه
مررت بحسنك وذوا لانضاف الى مضمر لا بوضع وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد
اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول اتباع ما يعرف
ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا تضاف الا غير اسم
الجنس لكان اشمل وكما يخص المضمر بالذكر لانه كان
لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى يا المتكلم
فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان وضعه وصلة
الى الوصف باسماء الاجناس ليس الا بالاضافة اليها التوابع
وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل
الاسم يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل والمراد بها توابع
المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم
فلا ينتقض حده بخروج نحو ان ان ضرب ضرب لعدم
كونهما من افراد المحدود وكل ثان اي متاخر في اللفظ
مع سابقه كالتابع الى الرتبة الثانية عنه فدخل فيه التابع
الثاني والثالث فصاعدا المتبس باعراب سابقه اي
بجنس اعراب سابقه بحيث ان يكون اعرابه من جنس
اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية
مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد
مع زيد كان الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه

وهو الرفع

وهو الرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي
فاعلية زيد العالم لان المجي المنسوب الى زيد في قصد
المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان
شمل التوابع وخبر المبتدا او خبر كان وان واخواتها
وثاني مفعول ظننت واعطيت باعراب سابقه يخرج
الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعول ظننت واعطيت وقوله
من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان العامل في المبتدا
والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتدا والخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة
وكذا ظننت من حيث انه يقتضي شيا مظنونا فيه ومظنونا
فيه عمل في المفعولين فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك
اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في
مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان
الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى الاول و
الثاني اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا في صحيح
او حكما كما في نحو جاءني هولاء الرجال ويا زيد العاقل ولا
رجل ظريفا فان لفظ كل منهما ليست موقعها لان
التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد ولا بالافراد
فالمحدود الحقيقي التابع والحد موصول كل وهو
ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما دخل

عليه اي وصدق الحد وعلى كل افراد الحد فيكون مانعا
والظاهر ايضا الحد وههنا لعدم ذكر غيرها فيكون
جامعا فحصل حد جامع ومانع لكون جمعه ومنعه كالمنصوص
عليه النعت تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله
يدل على معنى في متبوعه اي يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة
مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احتراز
عن سائر التوابع فلا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني
زيد علمه او المعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد
في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول
معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن
هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه
او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى
في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين
الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها
اي مادة كانت وفائدته اي فائدة النعت غالبا
تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة
كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم
الذي نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او لمجرد التاكيد

مثل نفخة

مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فالتاكيد بوصف
ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين
ان الاشتقاق شرط في النعت حتى انهم اولوا غير المشتق بالمشتق
فبين ما ارتضاه المصنف ورده بقوله ولا فصل اي لا فرق بين
كون النعت مشتقا او غيره اي غير مشتق بعد صحته اي صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى
الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال
فان التميمي يدل دائما على ان الذات بالنسبة الى قبيلة تميم وذو
مال يدل على ان ذاتا صاحب مال او خصوصا اي في بعض الاستعمالات
بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وجوزوا ان يقع نعتا
وفي بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
كامل في الرجولية فان رجل باعتبار الدلالة مثل يدل تركيب على كمال الرجولية
فيصح ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع
نعتا ومثل مررت بهذا الرجل فان هذا اسم يدل على ذات مبهمة والرجل يدل على ذات
معينة بخصوص الذات المعينة غير معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح
ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان
يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بعد اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه فهذا في هذا الموضع يدل
على معنى حاصل في ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى
لا يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية اي التي في حكم النكرة
لان الدلالة على معنى في متبوعها كالوصف المفرد وكذلك تختص النكرة بالجملة الخبرية

وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا
قلت جاءني رجل اضربه اي مفعول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر
بضربه ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط نحو جاءني رجل ابوه
قائم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان
يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف بحال الموصوف اي بحال قائم
به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي
متعلق الموصوف يعني يوصف باعتبار ما يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل
حسن غلامه اذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا
والاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف في عشرة امور واحد
منها في كل التركيب او في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان صفة يستوي
فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او
فعيل ايضا بمعنى المفعول كرجل جريح وامرأة جريح او كان صفة
مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه
في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد
منها في كل تركيب اثنان وفي الباقي من تلك الامور العشرة وهو
ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل يعني
ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما افرد الفعل وان
كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير
والتأنيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مع الفصل جاز تذكيره وتأنيثه
جواز الفعل مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد

غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلامهم مثل يقعد غلامهم
ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها ومررت برجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل مضروب المحمود داره او قائم او قائمة في الدار
جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر
وجدت الاول هو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة الباقية كالفعل لان
فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير
يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث
والتاء في الواحد المؤنث كذلك قلت برجل ضارب وبرجلين ضاربين
وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول في الفعل يضرب يضربان يضربون وتضرب
تضربان يضربن ثم خصصت الباقي بهذا الحكم قلت المقصود والاصل
في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها
ولما كان الوصف الاول متبعا في الامور العشرة كان لا احتياج بيانه
للفعل في الخمسة الباقية من هذه التبعية لما عرفت انه حكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة
الاول لم يكتف فيه بالحكم لعدم التبعية فانه مقصود بل يبين ما
عدم تبعيته بكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده ليتبين حاله
في عدم التبعية ومن ثمه اي ومن اجل كون الوصف الثاني
في الخمسة الباقية كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد
غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لان الفاعل مؤنث غير حقيقي
كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه

لانه بمنزلة يقعدون غلمانه ولحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند
الى الظاهر ضعيف ويجوز من غير حسن والاضعف يقعدون غلمانه وان كان يقعود
جمعا ايضا كقاعدون لانك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا
عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل
يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه علامتان في الظاهر الا ان يخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية ويجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل
خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان الضمير المتكلم والمخاطب
اعرف المعارف فلا يوصفان ولا حاجة لهما الى التوضيح ولا يحمل عليهما ضمير الغائب
على الوصف الموضح والوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب
ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع
في بعض النسخ قوله ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال
لم يذكر المصنف انه لا يوصف المضمر لانه بين ذلك بقوله والموصوف
اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف
المعلوم من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان
يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساويا لها لانه لو لم يكن اكمل
منها فلا اقل من ان لا يكون دونها والمنقول عن سيبويه
وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة
ثم المعرف باللام والموصولات فيهما متساويات ومن ثم اي من
اجل ان الموصوف اخص او مساو لم يوصف ذو اللام الا بمثله
اي اللام الآخر والموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت .

بينهما

بينهما من المساوات في التعريف نحو جاء الرجل الفاضل او الرجل
الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف
باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة
نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف تبعا لتعريف
المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف
سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلا يقع اخص نعتا لغير اخص
فهو محمول على البدل عند صاحب مذاهب وانما التزم وصف
باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا
الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذي اللام والموصول
والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع
المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لا يتصور مثل لا ابهامه والحق
بالمضاف المكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاسم من
المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعيينه في نفسه
وبعض الموصول عليه لانه يقع صلة مثل ذي اللام مثل مررت بهذا الذي
كرم اي الكريم ومن ثمه اي ومن اجل الالتزام وصف باب
هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا
الابيض لانه لا يعين جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص
بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يعين به
ان المشار اليه انسان في وجه العطف يعني المعطوف بحرف تابع
مقصود اي مقصد نسبته الى شيء او نسبة الشيء اليه بالنسبة الواقعة

في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه
اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا لها
نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجي
اليه بنسبة المجي الواقع في الكلام وكما ان نسبة المجي اليه مقصودة كذلك
نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصوده بالنسبة
احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعها
بها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه
فيخرج بقوله مع متبوعه العطف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود تخرج صح
بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع ان لا بد في توطئة
ذكر التابع وكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع
من غير استقلال ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف
النسبة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد عاد ذكرها
ومعنا اوردها لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع
وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف
ان شاء الله تعالى قام زيد وعمرو فلم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة لان الحرف قد يتوسط بين الصفات
مثل جاءني زيد العالم والشاعر والدبير فالصفة الداخل
عليها حرف العطف كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما
كونها الصفة لزيد تابعة له يتبعه المعطوف عليه والاخرى كونها
معطوفة على الصفة المتقدمة تابعة لها فيصدق على هذه الصفة

من جهتها الاولى انها تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها و
بين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف لان
توسط حرف العطف بين الشيئين لا يستلزم ان يكون عطف
الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل
هذه الصفة من جهة الاولى في حد المعطوف وهي من تلك
الجهة ليست معطوفة فلم يبق مانعا وقيل قد جوز الزمخشري
وقوع الواو بين الصفة والموصوف لتكرار الصفة في مواضع
عديدة من الكشاف وحكم المصنف في شرح المفصل في مباحث
الاستثناء ان قوله تعالى ولها منذرون في قوله وما اهلكنا
من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط
بينه وبين متبوعه لدخل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المصنف
انه قال في امالي الكافية ان في مثل جاءني زيد العالم والعاقل
تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف
على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في الصفة وانما حسن
دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حد العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات اذ ليس بمعطوف
وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسط بينهما عاطفة لذا لانها
فيها على ما تدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي
جعلنا غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر
بعيد من غير ضرورة ردوا عليه انه واذا عطف على الضمير المرفوع
لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا الا المنفصل

اكد بالمنفصل اولا ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء
مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث
انه فاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف
على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بالمنفصل لانه نظير الاسم وذلك
المتصل وان كان كالجزء المنفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز
افراده مما اتصل به لتاكيد فحصل له نوع استقلال ولا يجوز
ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف ايضا تاكيدا
وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربني الا انت وزيد
لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك
وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بالمنفصل مثل ضربت
انا وزيد وزيد ضربت هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع
المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد بالمنفصل
لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء
كان المنفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى
ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف
العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه لانه قد يؤكد بالمنفصل مع
الفصل كقوله فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والاول
متنا وبان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو
الاولى ونحوه ملائم واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض
حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال
الفاعل المتصل لان الفاعل اذا لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله

والمجرور

والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف
على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات
حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما في المرفوع المتصل وفي استعارة
المرفوع له مذلة ولا يكتفي بالفصل لان الفصل لا تاثير الا في جواز ترك
التاكيد بالمنفصل للاختصار بحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل بعده
لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول
نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبينك بين زيد والمعطوف
هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل
قولهم بيني وبينك اذ بين لا تضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني
كما في الحروف الزائدة في كفى بالله شهيدا وهذا الذي ذكرناه اعني
لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين
ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في
حال السعة مستدلين بالاشعار فان قلت كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل في نحو جاءني القوم كلهم والابدال منه نحو اعجبني جمالك من غير
شرط تقدم التوكيد بالمنفصل واجازه ايضا تاكيد المضمر المجرور في نحو
مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من اعادة
الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني
الا مع اعادة الجار قلت التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فيهما ليسا باجنبي
متبوعيهما لا منفصلين عنه لعدم تخلل الفاصل بينهما وبين متبوعيهما
فلا حاجة في ربطهما لمتبوعيهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف
فان المعطوف مغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد

فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتأكيد المنفصل بالمنفصل في المرفوع
وباعادة الجار في المجرور لتخرج المتصل المرفوع عن هواة الاتصال
ولنا سبب المعطوف عليه بتأكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه
فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبل بشرط ان
لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة
نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه
كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع
فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا
يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل
والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث
تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام
وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما في نحو رب شاة وسخلتها
فتقدير التنكير لعدم قصد التعيين اي رب شاة وسخلة لها او حمله
على تجاوزه الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة
وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر
الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا اوجب
بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم يا زيد بالنظر الى حرف
النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا
معرفة وامتنع بناؤه في مثل يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل
زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي ومن
اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز

في تركيب

في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرافع في ذاهب
اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد
فهو ممتنع لخلوه عن الضمير الراجع في المعطوف عليه العائد الى الاسم
فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو
ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة والامر منه ولما كان لقائل
ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب
فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول فيغضب المعطوف عليه ليس
في ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد ا
لذباب لانها اي الفاء في هذه التركيب فاء السببية اي
فانها منسوبة الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف
فلا نقض على تلك القاعدة اذ تكون معناها السببية مع
العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط في الاولى
والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب اذ يفهم منها
سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد سببه
الذباب ويمكن ان يقدر فيه ضمير الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه
الذباب واذا عطف اي واذا وقع العطف بها على معمولي
عاملين بان يعطف اسمان على معمولي عاملين بعاطف واحد قال بعض
شارحي اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه
اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين بان يجعلا معمولا لهما والاكثر
انه رضي على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد لانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا

وعمرو وخالدا ولا اكثر من اثنين فانه لا خلاف في امتناعه متخللين
اي غير متحدين بان يكون الثاني غير الاول وذلك لدفع وهم من
يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب
مع انه ليس لعدم تعدد العامل فيه او العامل هو الاول والثاني
تاكيد له وذلك العطف كما وقع في قولهم ما كل سوداء تمرة
ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرأ ونار
توقد بالليل نارا هذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز
عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام
عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها ولا يقصر
على مورد السماع بل يقيسها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع
خلاف الفراء جائز في جميع المواضع عند الجمهور الا في نحو في الدار
زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمروا والمعنى الا
في صورة تقدم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب بحجة كلامهم
واقتصر الجواز على مورد السماع لان ما خالف القياس يقتصر
على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة
في هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف
اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد
الاخرة بجر الاخرة كما جاء في بعض القراءات اي عرض الاخرة
التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اي حاله وشأنه عند السامع
يعني يجعل حاله وشأنه ثابتا متقررا عنده في النسبة اي

في كونه

في كونه منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب او المنسوب اليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن
السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير
اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع
به تجوزا اي في المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل وربما يتوهم السامع
اي زيد بالقتل الضرب بالشديد فيحتاج تكريره ايضا اللفظ حتى
لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما
ينسب الفعل الى الشيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع
الامير اللص اي قطع غلامه فيجب تكرير المنسوب اليه لفظا نحو
ضرب زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او تكريره
معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التاكيد اما
يقرر امر المتبوع افراده ودفع ظن السامع تجوزا الا في بعض المنسوب
اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب
اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع
واخواته وكلاهما وكلتيهما واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من
الفاظ التاكيد فاذا عرفت هذا القول اخرج الصفة والعطف
والبدل عن حد التاكيد فقوله تقرر امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها الدلالة
على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليس
بالوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه
ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره الشارح في
وهو اي التاكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله من تكريره ومعنوي

اى صوت الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فى اللفظى منه تكرير اللفظ
الاول اى تكرير اللفظ الاول معنا وحقيقة نحو جاءنى زيد زيد او
حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك فى حكم التكرير اللفظ وان
كان مخالفا للاول لفظا او الضرورة ورعيه الى المخالفة لانه نحو تكريره
متصلا ونحو ى اى التكرير مطلق لا التكرير الذى هو التاكيد الاصطلاحى
فى الالفاظ كلها اسماء وافعالا وحروفا وجملا او مركبا تقييديه
او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظى الاصطلاحى
وتخصيص الالفاظ بالاسماء او يكون المقصود من هذا التعميم عدم حصرها
بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوى والتاكيد المعنوى مختص بالفاظ
محصورة اى متعددة محدودة وهى نفسه وعينه وكلهما وكلاهما
وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد
المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث فى حال الافراد مثل حسن
بسن اكتع مستعار من حول كتيع الايام وابصع بالصاد المهملة من
بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى رو واتبع من التبع
وهو طول العنق من سنده مقرره ويمكن استنباط مناسبات
حصص من هذه المعانى ومعنا بالتاكيد بلا تامل الصادق فا
فالاولان اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد
والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغهما افرادا وتثنية
وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى
المذكر الواحد نفسها فى المؤنث الواحدة وانفسهما بايراد صيغة
الجمع فى تثنية المذكر والمؤنث وعند بعض العرب نفساهما وعيناهما
انفسهم فى جمع المذكر العاقل انفسهن فى جمع المؤنث العاقل و

غير العاقل من المذكر والثانى لما سمى النفس والعين اولين تعليلا
كالقمرين سمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والثانى بعد الثلثة المذكورة بغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف
الضمير العائد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرات الكتاب كله و
نحو قرات الصحيفة كلها وكلهم ونحو اشتريت العبيد كلهم و
كلهن نحو طلقت كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى
وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة والمعجمة تقول اجمع
فى المذكر الواحد وجمعاء فى المؤنث الواحدة والجمع سواء من العاقل
اجمعون فى جمع المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء
اكتعون واتبع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون
وبصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد
لان الكل ما لم يلحظ افراده مجتمعة ولم يصح اجزاء الا صح
تاكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء الحسية يصح
افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون فى
التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت
العبد كله فقد تجرى فى الاشتراء فيصح تاكيده بكله لتفيد
الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة الافتراق اجزاء
الاحساسا ولا حكما فى حكم المجئ واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده
بهما اكد ذلك الضمير اولا بالمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت
انت نفسك فنفسك تاكيد للضمير بعد تاكيده بمنفصل

وهو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع
تاكيد المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في
اكرمني بقوله هو وقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد
بالفاعل ولما دفع الالتباس في هذه الصورة اجرى بقيه الباب
عليه وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور
بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت
بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل با
لعين والنفس بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم
اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل
بكل واجمع بلا تاكيده نحو القوم بمنفصل جاءني كلهم اجمعون لعدم
التباس التاكيد بالفاعل لان كل واجمع يليان العوامل قليلا بخلاف
النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته يعني ابتع و
ابصع اتباع بفتح الهمزة فيها هو المشهور لاجمع يعني تستعمل
هذه الكلمات الثلث تبعه لا اصالة لكونه اول منها بيانا للمقصود
وهو الجمع فلا تقدم يعني واخواته عليه اي اجمع لو اجتمعت معه
وذكرها اي ذكر اكتع واخواته دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف
لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعة للزوم ذكرها من شانه التبعية
بدونه الاصل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي بقصد
النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع
اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء نسبة ما نسب اليه
بل تكون النسبة اليه توطية وتمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما
نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا

هناك واحترز به بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت و
التاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل
المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان
المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على
المعطوف ببل لان المعطوف مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصود بهذا المعنى فان قيل
هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا
زيد فان زيد بدل من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم
القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بما نسب
الى احد نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا
هو القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام الى بعضه اي الى
التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق على زيد انه تابع مقصود
بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد
اعم من ان تكون بطريق الاثبات او النفي ويمكن ان
يقصد نسبته الى شي نفيا ونسبته الى اثبات ويكون الاول
توطئة للثاني وهو اي البدل انواع اربعة بدل الكل اي
بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض هو بعض المبدل منه فالاضافة
فيهما مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا
من اشتمال احد المدلولين على الاخر اما اشتمال البدل على
المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن
الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط اي بدل مسبب عن الغلط
فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى
ملابسة فالاول اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحد

ان وانا لا ان يتحد مفهوما هما ليكون مترادفين نحو جاء زيد اخوك
فريد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان واما قال
الشارح الرضي واما الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل
من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان
الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون المتبوع بخلاف عطف البيان
فانه بيان وبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب
انا لا نسلم المقصود في البدل الكل هو الثاني فقط ولا في ساير
الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انهم
لم يريدوا انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودا
اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان
قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني في تتمة له
وتوضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد
الى الثاني وجئت بالاول توطية له ومبالغة في الاسناد فالثاني
بدل وح يكون التوضيح الحاصل مقصودا تبعا والمقصود اصالة
هو الاسناد اليه بعد توطية فالفرق لطيف والثاني اي بدل
البعض جزءه اي جزء البدل منه نحو ضربت زيدا رأسه
والثالث بدل الاشتمال بينه وبين الاول المبدل منه ملابسة
بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته
لا باعتبار ذاته فيصير نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة
من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا جاره
وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم

وصحبها

صحبها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي
يكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل
فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابدال تنبيها
على هذه الملابسة نحو نظرت القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس
جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد
بمثاله مثل رأيت درجة الاسد رجله فانه محال لهذه المناقشة
فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل
قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرة بدل
قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اليه ان يكون بان تقصد
اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره
اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو ضرب زيد اخوك وبكر ابن نحو جاءني رجل غلام ومختلفين
نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت البدل النكرة واجب
لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه قالوا فيه بحث
يكون كالخارج مما فيه من بعض النكارة من بالناصية ناصية كاذبة
ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون
لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخاك ضربت
زيدا ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب لان
مضمر المتكلم والمخاطب اقوى وخص ولا ينقص عن الظاهر فلا ابدل
لفظ بينهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود
مع كونه بدلهما واحد بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط

فان المانع فيها مفقود وليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول
فيقال استغربتك لضعفك واشتريت نصيفي واعجبني علمك
واعجبتك علي ومن جربتك الحمار الصغير توضيح متبوعه واحترز
بعطف البدل والمعطوف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما
اتضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول
اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية
عمر ابن الخطاب وعمر عطف بيان وقصته ان اعرابيا اتى الى عمر
الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء واستحمله
فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما
مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل
من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر
قال اللهم صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع رحلك
فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله
اي فرقه من البدل لفظا من حيث الاحكام اللفظية واقع
في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان ذلك لتران
جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان
البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك
بشر وهو غير جائز لما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخوه عليه
الطير ترقبه وقوعا وعليه الطير بالي مفعول التارك ان جعلناه
بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلا
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعا جمع واقع

حال من فاعل ترقبه اي واقعة قوله ترقبه لارتقاب روحه لان
الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي
بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بالمثل انا ابن التارك البكري
بشر كل ما كان اذا كان عطف بيان للمعرف باللام الذي اضيف
اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد وعلى ايراد
به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف
بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء ايضا كما تقول
يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل
اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلا
والمعنى الاول اظهر والثاني اعيد المبني اي الاسم المبني
بهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف
الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه
ذكر في حده لفظ المبني ما ناسب اي اسم ناسب المبني الاصل
وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة
المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولهذا فصل صاحب
المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى المبني الاصل
من اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه به كالمبهمات
فانها تشبه الحرف في الاحتياج الى الصلة والصفة وغيرهما او وقوعه
موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه
كفجار وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطابية المشابهة للحرف في نحو ادعوك
او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح
او وقوعه غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا

المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام
عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب ولما كان المبني
مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم
شبه المبني الاصل كان المبني اما بانتفاء مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما
معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف
ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما
وتاخيرا ايثارا للتقدم ما هو وجودي لشرفه والقابه اي
القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية
ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون والكوفيون
يذكرون المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات الاصلية
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب
لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال
بالضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما في لا
في رجل مفتوحة والحم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب
على بنائه ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل
لاختلاف العوامل اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل
نحو من الرجل ومن امراة ومن ولد زيد والقابه اي القاب
المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند
البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون
واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس
والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون
الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها

لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر وهي اي
المبني وانما انث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع
عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لانعقاد بحث الاصوات
فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما
قال بعض الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل
في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد بعد ذلك من
علتين اخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء
السكون والاخرى لتحرك المعينة ايضا الا الحركة دون الباقيتين
المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطب من
حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب فقيل المراد بالمتكلم المتكلم به او
لمخاطب المخاطب به فان انا موضوع لمن تكلم به وانت لمن خوطب
به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة
كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد
الاسماء الظاهرة وان كان موضوع للغائب لكن ليس تقدم ذكر
الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما وارادوا بالتقدم اللفظي
ان يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه
او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من لفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير
هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى
او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لانه لما تقدم ذكر الميراث

دل على ان ثم مهورا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فما جاء
في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره ليعلم المقصد
المعظم ذكره مبهما ليتعظم ويتهيأ به السامع ثم يفسر فيكون ذلك
ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار في حكم العائد الى الحديث المتقدم
المعهود بينك وبين مخاطبك كذا في الرضي ونحو نعم رجلا زيد وربه رجلا
وهو اي الضمير بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل
هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلق
حقيقة او غير مجاور نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو
اي الضمير باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور
لعدم انقسام الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع
والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لان الاصل متصل
لمانع من الاتصال والثالث اي المجرور متصل فقط لانه
لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل بسبب المانع من
الاتصال ان … وذلك اي الضمير خمسة انواع
المرفوع المتصل والمنفصل المنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المستهين او ليهما اي ضربت صيغة جمع الغايبة المعلوم وثانيهما
اي ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لانه
اعرف المعارف واخر الغايب لانه دون الكل … متوقف
هكذا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربنا

ضرب ضربت ضربتا ضربن وعلى هذه القياس المجهول والنوع الثاني
اي المرفوع المنفصل انا اي من انا نحن انت انتما انتم انت
انتما انتن هو الى اجاعا والحروف الاولى لواحق دالة على احوال
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اي
المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني
الى ضربني ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن
ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل
نحو انني اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع
اي المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما
اياكن اياه الى اياهن وفي اياك اختلافات كثيرة والمختار
ان الضمير هو ايا واللواحق لدلالة على المتكلم والخطاب والغيبة والافراد
والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس علاي سائل
المتصل الاسم وفي مثال المتصل بالحروف علاي علاهما
علامك اي علامتين وفي لتاكيد الى … وان كان القياس
ان يكون ضمائر كل من المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم
وضعوا للمتكلم لفظين بدلالة على ستة مثال كضربت وضربنا
وضمير ضربت مشترك بين الواحد المذكر والمؤنث والجمع
المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ … مشترك وهو
مشترك بين المثنى المذكر والمثنى المؤنث وعلى الغايب حمل المخاطب
في ذلك فان الضمير في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك
بينهما والباقي … وبعضها الانواع الخمسة جارية في الجري
اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغايب خمسة فصار الجموع

اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى فاذا كان والكل واحد من
الانواع الخمسة اثني عشرة كلمة لثمانية عشر معنى تكون جملتها ستين
كلمة لستين معنى وهو انهك الامور اعلالا وصنا سابت
لا تطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة يعني المرفوع المتصل
لا المنصوب والمجرور المتصلان فسر لانها فاعل والمرفوع فاعل
وهو جزء الفعل فيجوز فيه باب ضمائر التي وضعها الاختصار
استتار الفاعل ما اكتفوا بلفظ الفعل فيها بحيث عنه ابى الكلمة المستترة
شيء ويكون ما بقي دليلا على الى حال المعنى فيه الرحيم ولكن هذا الا
ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغائب الواحد المذكر اذا لم
يكن مسند الى الظاهر نحو زيد ضرب والواحد المؤنثة الغائبة
اذا لم يكن مسنده الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة
التانيث لا الضمير المرفوع الا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو
ضربت هند وفي الفعل المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا او واحدا وفوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب
ونضرب وللواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب وللواحد
الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين الى الظاهر نحو
زيد يضرب وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كان
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل سواء كان
مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى
الظاهر نحو اذا عم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة
والزيدان ضاربان والهندان ضاربتان والزيدون
ضاربون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان

الواو في ضاربون بضمير لانهما منقلبان ياء في النصب والجر و
الضمائر لا يتغير عن حالها الا ان يتغير عاملها اذ العامل فيهما
ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل
له والضمائر على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لما تغير
الا يرى ان الياء في تضربين والنون في تضربن والواو في
تضربون والالف في تضربان لا يتغير فيهما اي الالف والواو
في الصفة حرف التثنية والجمع وليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز
الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاصل شئ الا لتعذر المتصل
اي المتصل لتعذره لان وضع الضمائر للاختصار والمتصل اخصر
يعني اذا امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقدم
الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل اذ
الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض
لا يحصل الا به الفصل فاني الاتصال وتركه لفوت الغرض او
بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يجوز
وجود ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع
اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له
مرفوع اي الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم خلاف
المنصوب نحو انني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي
الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك الصفة
كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس
في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد
عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل

المبتدأ ولانه مجرور ولانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لو انفصل الضمير على خلاف الظاهر نعم ان مرجعه
ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لاحتاج اليه واذا وقع الالتباس
بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد
الباب وانما قال من حيث انه لا ما هو كما هو الظاهر لكونه اشتمل بضماير
على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم العامل وما ضربك
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص هنا وايا كان الشر
مثال لحذف العامل اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال
كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا و
هند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه الصفة وجرت
على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية على زيد
حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا
في صور الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل
نحن الزيدون نحن ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم
نحن وهم الكوفيون فاعلا كما قال واضيا بالتمثيل صورة لالتباس
فيها لعينه لها صورة اللبس بالطريق الاول واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني فاصلا
فيجب اتصاله فاذا كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر
احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاها اياه حيث يجب الانفصال

في الثاني

في اثنان في التجريد عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح و
قدمته اي احد الضميرين الذي هو اعرف على الاخر احترازا
عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك فلا يلزم اتصاله
لبعده المستلزم تأخير الاعرف فلا يحقق طبعه اولى اتصال الوجه
باياه على خلاف الاصل وحكي عن سيبويه نحو الاتصال
في نحو اعطيتهوك وكذلك المختار اي الاختيار في الضمير الثاني
ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو مثل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما انفصل وان كان متصلا نحو
ضربتك فانه اجتمع فيه ضميران ليس احدهما مرفوعا لان الاول
ما اضافه ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي
هو الضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل
بالمتصل ولك الفصل نحو ضربني اياك باعتداد بالفصل والا
اي وان لم يكن احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته
فهو اي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير
اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح ما تقدم احد المثلين
على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير
الثاني فلئلا يلزم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه ومثال لما كان احدهما اعرف وهو ضمير المخاطب
ولكن ما قدمته والمختار في خبر كان باب كان اي خبر كان
واخواتها اذا كان الاصل خبر المبتدأ يجب ان يكون خبر
المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون

ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول
وضمير المفعول نحو ضربته واجب الاتصال ففي شبيه المفعول
وان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن
الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول
والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعدها مبتدأ
محذوف الخبر يقول لولا انا لولا انت لولا انتما لولا انتم لولا انت
لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هي لولا هما لولا هن لولا نا
لولا نحن وكان القياس ما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى
آخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضروري وكذا الاكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا للفعل فيقول عسيت
الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى آخرهما فذهب
الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان
الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت
في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه
الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف ضمير المجرور وواقع في موقعه
فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه في نفسه واما عساك فذهب
الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى
محمول على لعل لتقاربهما في المعنى ففيها ايضا الاخفش تصرف في الضمير
وسيبويه في العامل ونون الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة
في الماضي اذا لحقه تلك الياء لتقي آخر الماضي عن الكسر المختص بالاسم
التي هي اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك
نون الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا

صون نون الاعراب

صون نون الاعراب اي عن نون هي الاعراب نحو يضربني
ليبقى او المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة نون يضربان لانها
في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق ونحوها
وانت مع النون الاعرابية اللاحقة اي في المضارع ومع لدن وان
واخواتها يعني ان وكان ولكن وليت ولعل مخير من الاثبات بنون
الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في لدن وعلى السكون
وبين تركها عن اجتماع النونات ولو حكما في لعل بقرب اللام
من النون والحذف وصلا على اخواتها كما في ليت ويختار نون
الوقاية في ليت من بين اخوات ان لعدم مانع فيه اذا والحمل
على اخواتها خلافا الاصل وفي من وعن وقد وقط ربما يعني حسب
للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء وقيل الحروف
عكسها اي عكس ليت ولعل في الاختيار فيهما ترك النون لثقل التضعيف
وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل نحو زيد هو القائم
وبعدها اي بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب [illegible] مرفوع ولم
نقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصلا مطابقا للمبتدأ
افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا وتكلما وخطابا وغيبة وذلك
هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المنفصل المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فانه يصلح لما علم [illegible] ما وجد فيه
ما الالتباس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا
وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه اي شرط الفصل
في ذلك المرفوع ان يكون الخبر المعرفة لان الفصل انما يحتاج اليه
فيها او افعل من كذا [illegible] بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد [illegible]

افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العامل دون
المعرفة ودون الخبر مثل العوامل لا ستغنائها بمعرفة الامثال المرتبة
ولا موضع له اي للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده وف
على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبني لا مقتضى فيه للاعراب في
العامل لكنه الخليل استعمل الفا الاسم فذهب الى الحرفية
وبعض العرب يجعله المبتدأ والخبر وما بعده خبره فنقول له
خبر اما مرفوع على انه خبر المبتدأ الاول او منصوب عطف على الثاني
مفعول لفعله واما نعرفه من العرب جعله مبتدأ او يرفعها فعلا
في مثل كنت انت الرقيب وجدت زيدا هو المنطلق وفي نسخ
المتن بعض مثل اما بعده خبره بدون الواو وح ويرفع بعض
ويتقدم قبل الجملة ويراد لفظ قبل للتاكيد لان المتقدم الضمير
على مرجعه غير معهود والا بعد ان يقال معنى الكلام ويقع مستعدا
غير السبق مرجعه لك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا
فلذلك نبه بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الخصوص من الكلام ضمير الغائب
يسمى الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير الراجع
اليه والضمير القصة اذا كان مؤنثا ونحو ثابت اذا كان
فيها مؤنث يحصل بها تبير بعد ذلك الضمير الغائب لانها الجملة
المذكورة بعده اي بعده الخصوص المذكور ما نظير الى قوله
يسمى ضمير الشان والقصة ... بيان كالواقع فيه واوضح بيان
الفاصل فانه لا يدخل الضمير في هذا الكلام لانه ثابت سواء وقع
الضمير اولا او انفصل لم اسند ذلك القول بغير الجملة بعده فعلى هذا
لم يخل النقل على ما ذكرنا ان تقتضي ... بقولنا الشان

قائم على ان يكون هو مبتدأ راجع الى الشان وزيد قائم خبر له
فان قلت علمنا ان الضمير غائب تقدم الجملة بعد الكلام
بعده واسند بعضها وحطها الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية
بل انما يرتفع بالجملة زيد قائم خالا لمعنى ويكون الضمير الشان او القصة
متصلا او منفصلا اذا كان متصلا يكون ضميرا مستترا او بارزا
على حسب العوامل في الكلام عاملا يعني ان كان مبتدأ كان
منفصلا او كان لفظا لا لاستتار الضمير وكان مستترا او
الا ما ندر امثلة هو زيد قائم منفصل وكان زيد قائم مثال المتصل
المستتر ... مثال المتصل البارز ... لفظ
... مثال ... منصوبا بالمنفصل او ...
... منفصلات ... الامور ... وانما جواز ... على
صورة الفضلات ... لان الخبر
كلام مستقل ... الكلية وما يليق منها وعادة وحينا
الامور الاربع ان المفتوحة اذا خففت فانه اي حذف بعده الاحاد
منها مع كونه منصوبا لا يكون ... اخر ... ان ...
... العامل وذلك لانه ... وان ... الواقع
بعدها ... المكسورة المحققة عاملة في الملفوظ
اي ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة ... بالعمل
... عاملة في الملفوظ ... ضمير الشان ...
... ان المكسورة ... احدهما ...
واظهار ذلك الضمير لئلا يفوت المقتضي المطلوب منهما لما يدل عليه

حذف النون وحملوا اللزوم من حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة
اذا خففت اسماء الاشارة اى الاسماء الاشارة المعهود وضعها
المشاهدات بحسب الاصطلاح ما وضع اى اسماء وضع كل واحد
منها لمشار اليه اى لمعنى مشار اليه حسا باصابع والاصطلاح
لان الاشارة حقيقة اطلاقا حقيقة الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير غائب واسما لمنهما اشارة ذهنية لا حسية ومثل
ذلكم الله ربكم مما معنى الاشارة حسية محمول على التجوز وانما
بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اى اسماء الاشارة في حال
كونه للمذكر الواحد والعامل فيه الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة
الخبر اليه وان ذى حال كونها للمثنى المذكر ليستلزم تقدم الكون
الضمير اقرب الى مرجعه وعطف على ذا الغائب في التركيب الثلثة
الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقابل
كل واحد منها الحد لخبر له ويجى في بعض اللغات ذان في جميع
الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله ان هذان لساحران
على الوجوه وللمؤنث الواحدة ما قيل هي الاصل في لغات المؤنث
الواحدة لانه لم يبق بينها الا في وذى وقيل هي الاصل لكونها
بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبهما وقيل هما اصلان والقول
باصليتهما على سائرها بجواز عينهما وفي قلبت الالف ياء وتة
وذه لقلب الالف والياء تا بغير وصل الياء بها وتهي وذهي
بوصل الياء ولمثناه اى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب
والجر ولا يثنى من لغات الا الكثيرة ودون ما على الاسمية و

وتوهم

وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان و
تين لتثنية المنصوب والمجرور وقوعهما على صورة المعرب اتفاقي
لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيها وجمعها اى جمع المذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا اى ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا
يكتب بالياء ويلحق اى الاسماء الاشارة لمعنى يدخل على اوائلها
على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها وهو تنبيه الحقيقة منها وانما جيء بها للتنبيه
على المشار اليه قبل لفظ كما يجي التنبيه على نسبة الاسناد كقولك
يا زيد قائم وما ان زيدا قائم وما ان زيدا قائم وتتصل بها اى
باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو الكاف تبينها على احوال
المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما
جعلت هذه الكاف حرفا لا اسما لوقوع الظاهر موقعها ولو
كانت اسما لامتنع ذلك مثل ضربتك وبك وهي اى حروف
الخطاب خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني
المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد
المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة
وعشرون وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك لماذا كى اذا
اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرا الى ذاكم وتعكس اذا
اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذا الكل البواقي

يعني ناك الى باكن وسك الى تيكين وناك وبيتك الى
تانكن وسكن واولاك واولالك بالمد واولاك بالقصر
الى اولا تكن واولاكن وانما ذكر فقط اورده الزمخشري والكالكي
وفي الصحاح لا يقال ذلك ما نحطا ونقال ذا الظروف وذلك
للمتوسط واخر المتوسط لان المتوسط لا يتحقق الا بعد تحقق
الطرفين ولما راى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخرين منهما لم يعتد بهذا الفرق بينهما واحاله
الى غيره فقال تعالى وتلك وذانك وذانك حال كون هاتين
الاخريين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع
مثل كلمة ذلك وافادة البعد ولا يبعد ان يجعل ذلك اشارة
الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حرف
الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا
فللمكان الحصصي الحسي خاصة لا تستعمله غيره الا بحاز على سبيل
التشبيه واما ما عداها من الاسماء الاشارة فقد تستعمل في المكان
وغيره الموصول اي الموصول المعهود من المسامحة في اصطلاح
النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون
جزءا تاما ان كان جزء المركب او لا او لا يصير جزءا تاما ان كان تم
من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا
اوليا يحمل اليه المركب اولا الى انضمام امر اخر معه كالمبتدأ

والخبر

والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما قيد كونه جزءا تاما بالاجزاء
مطلقا اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول
وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد
بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة
عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها
موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور
والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي
ان الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لا احتراز عن مثل
اذ وحيث لانه ليس بهما صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول
يمكن ان تعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول
بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا بهذه الجملة
مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة
معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ
في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في
الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كان الصلة بمعنى الاعم بحسب
المفهوم من ان يكون جزئيا وغير جزئية ولكون الاولى الاخرية
والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم
من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا
للموصول بينهما بقوله وصلته اي ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة
خبرية او ما في معناها كاسم الفاعل والمفعول والعائد ضمير
لا غير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل

او مفعول لان اللام الموصولة تشبيه اللام الحرفية فجعلت صلتها
ما كان جملة معنى مفردة صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي
اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان
للمثنى المذكر واللتان للمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال
الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن فعلى لجمع المذكر
والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين كالذين
لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط
واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر
واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف
الياء او الياء معا وما بمعنى الذي في ما لا يعقل غالبا نحو
عرفت ما دفنت وجاء لمن يعقل نحو والسماء وما بناها
ومن ايضا بمعناه في من يعقل يستوي فيهما المفرد والمثنى
والمجموع المذكر والمؤنث واي بمعنى الذي نحو اضرب ايهم
في الدار اي اضرب الذي في الدار واية بمعنى التي نحو
اضرب ايتهم في الدار اي التي في الدار وذو الطائية
اي المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم
بمعنى الذي ايضا قال الشاعر وبئري ذو حفرت و
ذو طويت اي التي حفرتها والتي طويتها وذا بعد ما الكائنة
للاستفهام نحو ماذا صنعت اي ما الذي صنعت والالف
واللام اي مجموعهما بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع
والعائد المفعول اي العائد الذي لا يتم الموصول الا به

اذا كان

اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا
كان ... [illegible] ... الورق [illegible]
... [illegible] اعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب
الاخبار بالذي او ما تقوم مقامه ومقصودهم من وضع يوس
متعلمي تعلم ... من المسائل والتذكر ... فانهم اذا
قالوا الاخبار عن الاسم فلان في جملة ... بالذي
... طريقة الاخبار ... لا بد لمن يذكر من المسائل
النحوية من النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اي اسم
يصح وفي اي اسم يمتنع فاراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اي اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي اي باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان البا
ليست صلة للاخبار ولان الذي مخبر عنه لا مخبر به ... بها
اي الذي كان له في المحل الاول ضميرا لهما اي الكلمة الذي
واخبرته اي المخبر عنه عن الضمير خبرا انتصب على الحال
او عن اخرته بمعنى جعلته اي جعلته خبرا مثال ذلك اذا
خبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا نقلت الذي
او وقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه
في هذه الجملة اعني زيدا او المراد ... الذي
كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضمير
الذي واخرت المخبر عنه يعني زيدا وجعلته خبرا
عن الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية ... [illegible]

اسم الفاعل والمفعول منها ان يصلح الالف واللام لا يكون
الا اسم الفاعل واسم المفعول ويمكن ان يوجد الفاعل
من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط
ان يكون الفعل الذي يتضمن الجملة الفعلية متصرفا او غير
المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم
الفاعل ولا المفعول ولا الخبر بالالف واللام عن زيد في ليس زيدا
منطلقا وبشرط ان لا يكون بعد اول ذلك الفعل حرف لا يستقل
من اسم الفاعل والمفعول معنا به كالسين وسوف وحرف
النفي والاستفهام فلا تخبر باللام عن زيد في قد سيقوم زيد
فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون تماما بالتفويت
معنى السين فان تعدد واخبرها اي من الامور الثلثة
التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام
ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعدد الاخبار
ومن ثمه اي ومن اجل انه اذا تعذر امورها تعذر
الاخبار امتنع الاخبار الذي في ضمير الشان بان يكون
مخبرا عنه ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة
بالذي وتاخير الخبر عنه ضمير الوجوب تقديمه على الجمال
وكذلك امتنع ان الخبر بالذي في الموصوف بدون الصفة
وفي الصفة بدون الموصوف فلا تخبر في ضربت زيدا
العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا
بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما فتقول الذي ضربته زيد

العاقل

العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا تخبر
في نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر عنه بالذي
عن دق القصار بدون الثوب لانه لو ذهب ان يجعل الضمير الذي
حصل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت
منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان
يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعها
لحاله وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغيره كالذي
لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك وقوع الضمير الذي بهما
ينبغي ذلك الغير لا ضميره وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيره نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا
يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي بلا عائد وان جعلته
عائد الى المبتدا ابقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع ما الا
ما الحرفية ضربان اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت
زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية
نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة
اما مفردة نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما الجملة
نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب
شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر غير مضاف الى هو الشيء
المعرف عند سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او
نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب
كان ومن كذلك اي يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك

واستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من
تضرب اضرب وموصوفة بشخص عندنا او بجملة نحو من
جاءك فقد اكرمته الا في التامة والصفة فان كلمة من لا
تجيء تامة ولا صفة واي للمذكر واية للمؤنث كمن في ثبوت
الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة اي الموصولة
نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية ايهم اخوك وايهم لقيت
والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى والموصوفة
نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة ايضا فلم جعله المصنف
كمن التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان ايا الواقعة
هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت برجل اي رجل
رجل عظيم يسأل عن حاله يعرفه كل واحد نقلت من
الاستفهامية الى الصفة وهي اي كل من اي واية
معربة بالاتفاق وحدها لا تنافيهما في الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف في اللذان وفي
ذو الطائية وانما اعربت لانه التزم فيهما الاضافة
الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر
صلتها نحو قوله تعالى لننزعن من شيعة ايهم اشد
على الرحمن فيمن قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت
موصولة عند حذف صدر صلتها لتاكيد شبهها بالحرف
من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم

من الغايات ما شبهها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة
انه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها
لانه ذكر في قسم المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة
فهو مبني وبناء الموصوفة بعد افلا حاجة الى الذكر ثانيا
وفي قولهم ماذا صنعت وجهان احدهما ان معناه ما الذي
على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي شيء الذي
صنعته اي صنعته فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس
وجوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر
اي معناه اي وجهها عبارتان احدهما ان ماذا كلها بمعنى
اي شيء والثاني ان معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر
ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انهما كلمة بمعنى اي شيء
١٥ انه ليس لكل منهما بالاستقلال فيكون كلمة ذا زائدة والمفهوم
من مجموعهما اي شيء وجوابه نصب اي منصوب على المفعول
لفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام اي صنعت الاكرام ليكون
جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف
ولم يعتبر المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر والماضي الذي
هما من اقسام المبني الاصل فعل مناسبتها كونها مبني

لمبني الاصل منها نبل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى الوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمصادر لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمصادر الحال مثل رويدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال بل هي نائبة مناب الافعال امر لانها موضوعة بصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكل امهل هال قال الشارح الرضي وليس بما قال بعضهم ان صه مثلا اسم اللفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم اللفظ الفعل لا المعنى شيء اذ العربي ربما يقول صه مع انه لم يخطر ببالهم لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المصنف كان بمعنى الامر والماضي ولم يقل ما كان معناه الامر والماضي المتبادر ان يكون لها بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي باب فعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس اي قياس كثير فيه هل يعني انزل قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد في قم واقعد ولهذا ما يجوز بعضهم قول سيبويه باشتراط

بالاطراد والكثرة فكانه قياس لكثرته والمبالغة في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور وقال الشارح الرضي هو علم لما قبله مصدر معرفة مؤنثة ولم يقم لي الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وفعال كونه صفة لمونث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته اي نزال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا فلما ذهبت اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعل للمبالغة وهذه الصفة للمبالغة الامر كفعال ومفعول للمبالغة فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان يكون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء فلا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذاك منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فثابتة في جميع اسماء الافعال وبين وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه وفعال حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج باب فجار لانه وان كان علما كما قال لكنه للمعاني لا للاعيان ولم يقل مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك لحضار علما للمونث وغلاب كذلك مبني في استعمال اهل الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا وزنه معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في اخره راء الا

في دعاء حلما للاعيان يكون في آخره ذا، امّا بنو تميم فاختلفوا
فيه فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه واقلهم لا يوافقون
الحجازيين في بناء ذات الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل
نحو حضار علما للكوكب وهو الاكثرين ان الراء حرف
مستقل للكسر بعد حروف كالكسر فاختير فيه البناء للكسر اخف
او سلوك طريق واحد اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات
اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم يصر اسم فعل او لم
يلزم المصدرية وصارت اسم فعل الاول مثل ويها للتعجب
حكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم اسماء الافعال
واما غير منقول بل هي باقية على ما كان عليه حين كونها اصواتا
ساذجة ولم يصر مصادر ولا اسماء افعال وهو على انواع فمنها ما يعرض
للانسان عند حصول معنى كقول المتندم او المتعجب وي وح
لا نقصد به ان نحكم عليه بشيء او به على شيء ومنها ما يجري على لفظ
انسان على سبيل الحكاية بان نقصد به نفس ما اتيا به صوت
شيء كما اذا قلت غاق فاقصد الا حكاية ما اتيا به صوت الغراب
عن نفسك وح لا نقصد ان نحكم عليه او به ومنها صوت به لاجل
حيوان اما لزجر او دعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير
وح ايضا لا نقصد ان نحكم عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنية
لانتفاء التركيب فيها اذا تلفظنا بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت
قال زيد عند التعجب وي او عند التحزن اح او قال غاق
صوت صوت الغراب حتى في هذا الحال ايضا مبنية لكن لا من حيث

انها اصوات

انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات
ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل
الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها دالة
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم اياها مجراها واعطائها حكمها
ويلحق اجرائها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات
بهذا الاعتبار كل لفظ اي كل لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع
فيها كما عرفت حكي به صوت اي اصدر على لسان الانسان
شبيها بصوت شيء كما عرفت في قسم الثاني من الاصوات الغير
المنقولة او صوت به للبهائم يعني مثلا اي لاناخة او زجرها
او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم
ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد
الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها على
سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاق اذا صوت
به انسان تشبيها له بالغراب والثاني كنخ مشددة ومخففة
عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قبل ذلك
لانه لما كان هذان قسمان مع تعلقهما بالغير يلحق بالاسماء
المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت
صوت الانسان من غير تعلق بغيره المركبات اي
المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم مركب حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او
حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة

اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما ليدخل
نحو مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى
فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المفردة
قوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا فان بين جزئي
كل واحد منهما نسبة مثل العلمية والاضافة انه خرج بهذا القيد نحو خمسة
عشر من الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه قبل التركيب
نسبة العطف وبعض النسبة على وجه آخر وجرى بينهما بعد النسبة
اصعب من خرط القتاد فما الاحسن ان يقال المراد بالنسبة النسبة
المفهومة من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى
ولا شك انه يفهم من ظاهر هيئة التركيب التي في عبد الله النسبة
الاضافية ومن ظاهر هيئة التركيب التي في تأبط شرا النسبة
التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر
فان هيئة تركيب احد جزئيه مع الاخر لا تدل على نسبة اصلا كما
ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع الاخر تدل عليها من غير
فرق فتطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني
حرفا حرف عطف او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوعه في
وسط الكلام الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف
كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشرة حذف الواو وركبت عشر مع
خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من
ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
واما اورد سادس لتعلم ان الياء ثابت في هذا التركيب سوى كما
احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه

وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا تضمن الحرف لانه لا يراد به
حادي وعشر واجيب بان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق
من اسماء العدد واحد من المشتق منه لكنه لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه بعد العدد الثاني في المشتق منه فان
الثالث مثلا واحد من الثلث لكن لا مطلقا بل باعتبار
وقوعه بعد الاثنين فلذا واحد وهذه الصيغة من الذوات
للدلالة على ما ذكرنا اراد دون باحد واصل ذلك من المركبات
ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة فاعل لا تخرج
عن وصفهما جميعا فاقتصر على احدهما من احد اذ في احد
بعض الحروف من كل جزء سقط الالتباس واختار الاول
لتدل على ان المقصود من اول الامر واحد واشتقاقه من احد
عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد
عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف
باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا
باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له على هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني
عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل الثاني للتضمن
ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي
وان لم يتضمن الثاني حرفا فاعراب الثاني مع منع صرفه وان
لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الاصح اي
اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في

اصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدآها اعراب الجزئين
معًا واضافة الاول الى الثاني ونصب الثاني الكنايات
جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر بشي معين بلفظ
غير صريح في الدلالة بعرض المراد بها ههنا ما يكنى به لا
المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض
بل بعض معين ولذلك لم يعرّف بعض الكنايات كما قال
بعض الظرف وسيجي تعريفها الا انه لم يصرح به مفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك
البعض المعين فقال الكنايات لم وبناؤها لكونها موضوعة
وضع الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة الحرف وحمل
الخبرية عليها وكذا بناؤها لانها في الاصل واحد من اسماء
الاشارة ودخل عليها كاف التشبيه وصار المجموع بمنزلة كلمة
واحدة بمعنى لم وبني على اصل بنائه وكلم واحد منها
يكون للعدد والكنايات عنه اى العدد وجاء كذا كناية
عن غير العدد ايضا نحو جئت يوم كذا كنا به عن يوم السبت
او غير ذلك وكيت وذيت للحديث اى الكناية عن
الحديث والجملة وانما بنيا لان كل واحد منها كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء
فلما وقع المفرد موقعها ولم تجر حلوة عنهما رجح البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين
وانما بنى لانه كاف التشبيه دخلت على اى واى كان في
الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي

وصار المجموع كاسم المفرد بمعنى الجزئية فصار كانه اسم
مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط فجزئية البناء مسقط عن اجرائها فلذلك لم
يذكر المصنف معها فكم للاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام
مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسؤل عنه منصوب
على التمييز مفرد الاتها لما كانت للعدد وسط العدد من
احد عشر الى التسع وتسعين مميزها مفرد منصوب جعل
مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم
الخبرية مميزها مجرور بالاضافة ومفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب ومائة
اثواب وانما جاز مفرد لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه معنى كثرة صريحا ولما كا
هذا المعنى مطلوبا في التصريح بالكثرة جعل مجمعية مميزه كما بينا بينه
عن معنى التصريح بها وبدخل من فيهما اى في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها
قال الشيخ الرضي هذا في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من
قرية وذلك المستواقعة خبرا للضمير المضاف اليه واما مميز كم
الاستفهامية فلم اعثر اى لم اطلع عليه مجرورا بمن في نظم
ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن
جواز الزمخشري ان يكون في قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم آتيناهم من آية بينة استفهامية تقضي خبرية

واما اي كم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان
الاستفهامية تتضمن الاستفهام ويقتضي صدر الكلام ليعلم
من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام فيجب البتة
عليه من اول الامر انه من وكلاهما لو قال كلتاهما لكان
اوفق لتناسب الاستفهامية والخبرية اي كل واحد منهما
يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منها بقوله
فكلما كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده
فعل او شبه فعل لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك منصوبا معمولا
على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا
بحسب المميز وذلك انك تقول كم لو ما ضربت فكم
منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل المفعول به والمصدر
والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوب فتقييد لاحد
المنصوبات انما هو بحسب المميز ما الاستفهامية نحو كم
رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت
وكم ضربة ضربت وكم دهر سرت وانما جعلنا الفعل او
شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في
قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذا جعلته من
قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت فعلا غير مشتغل عنه
اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم

تحمل

تحمله من قبله ولم تقدره بعده فعلا غير مشتغل عنه
فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكلما
قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع
قبله حرف جر نحو كم درهما اشتريت واو بكم رجل مررت
او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت
فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم الجار والمضاف
عليها مع ان لهما صدر الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع
لضعف عمله وتقديمهما عليها لا يخرجها عن ان لها صدر الكلام
لجعل الجار اسما او كان حرفا مع المجرور كالكلمة الواحدة المستحقة
للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا اسم
غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف كان مجردا عن
العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو
الوك وهذا مبني على مذهب سيبويه فانه جوز عنده معرفة
عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهو
خبر قدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وان كان
ظرفا نحو كم لوما سفرك فكم هاهنا منصوب المحل او لا داخل
تحت قاعدة النصب باعتبار اعمال الكائن فيه وداخل
في قاعدة الرفع باعتبار القيام مقام عامله الذي هو المبتدأ
او كذلك مثل كم في هذه الوجوه الاربعة الاعرابية الرابط
المذكور اسماء الاستفهام والشرط يعني انه يأتي تلك الوجوه
في جميع هذه الاسماء لا في كل واحد منها وهي من وما واي
وان ومتى مشتركة بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط

وكيف وايان مختصين بالاستفهام فقط وما اذا كانتا
استفهاميتين ياتي فيهما الوجوه الثلثة الاول الاول نحو
من ضربت وما صنعت ومن مررت وغلام من ضربت
ومن ضربته وما صنعته ولا ياتي فيهما الرفع على الخبرية
لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شرطيتين فكذلك تتاتي فيهما
تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضربه وما تصنع اصنع
ومن تمرر امرر وغلام من تضرب اضربه ومن ياتني فهو
مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا ياتي
فيهما بل في جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفية
كمتى واين وايان وكيف واني واذا ان لم تخرجها نحو من
اين فلا بد من كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا
قد تخرج عن الظرفية وتقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو
فهي خبر ومبتدأ بالابتداء قال الشارح الرضي انا لم اعثر على
شاهده من كلام العرب وما هو لازم الظرفية يرتفع في
الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر
مبتدأ نحو متى عندك فلان اي متى كائن عندك
ولما اي فيما ياتي فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع في
محل الرفع بالخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية
نحو اي وقت مجيئك اي اي كائن مجيئك فاي وقت على
تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية

مثل

مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم وفي مثل كم عمة
لك يا جرير وخالة فدعاء فيما احتمل الاستفهام والخبر و
ذكر المميز وحذفه ثلثة اوجه بمقابلة كثير من النسخ وفي بعضها
وفي مثل عنز كم عمة اي ما هو غير باعتبار ونقص الوجوه في بعض
النسخ الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها
رفعه بالابتداء والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية
فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى اكثر
وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنف مما سبق من وجوه اعراب
كم ويحتمل ان يعتبر في تمييزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء
استفهامية كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير
كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا
الوجه مبني على اعتبار جواز حذف تمييزها وهو غير مذكور فيما سبق
فكان الشيخ اشار بهذا الى قوله وقد يحذف في مثل كم مالك
واما النسخ الاخرى ولا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق
يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت علي عشاري الفدعاء
المعوجة الرسغ من اليد والرجل فيكون منقلبة الكف او
القدم يعني انهما لكثرة الخدمة صارت كذلك او هذا حلبهم
لما نسبهما الى الحلب والعشاري جلبت على العصم معنى
تولت اي كنت كالخادمين لهما مستكلفا منهما لجهد مني على
كره مني واضطرار من انواع خدمتهما الحلب لانه خدمة للمواشي
وهو ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء
وهي التي على حملها عشرة اشهر واضافها الى نفسها لانها ساقوا مع

من الحلف ولا نطيع لسهولة فتى حلبها زيادة حسنه وفي ذكر
عمة وخالة اشارة الى ان الظرفية ابيه وامه فالاستفهام
على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذاهل عن كمية عمه وعماته
وخالاته فيسال عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل
التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري
اذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة
او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء او مصحح وصفه
نحو لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية
على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب لان الفعل الواقع
بعدها مسلط ما سلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية
واذا وقعت حالة وقد عاد او اذا نفيتها نصبتها واذا خفضتها
وذلك اوضح ومن تحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية
في مثل كم مالك وكم ضربت ابيه كالامثال فاحسب قرينة دالة
على الحذف فانه اذا سئل عن كمية مالك او خبر عن كثرته
فقط بحال قرينة على انه سوال عن كمية دراهم او دنانير
واخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم
او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع بالابتداء او مالك
خبره واذا سئل عن ضربك بعد العلم لوقوعه او ضربا هم
ان السوال او الاخبار انما هو بالنظر الى مرات ضربك الى
كم مرة او كم ضربة ضربت والى ضربك اي كم ضربته او ضربة
ضربت فكم في هذا المثال انما منصوب على الظرفية او المصدرية
والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان

للعدد

للعدد فملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة
للزمان وفي المصدرية اولا الحدوث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل
ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى
هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف
المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما
اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ
دون النية فان عند نسيانه اعرب مع التنوين نحو رب
بعد ما كان خزا من قبل وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي الظروف اليه
فلما حذف صار غاية لان غاية الكلام كانت ما اضيف
هي الظروف اليه فلا ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف
اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبهها من
الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام
وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما عداها لانحصار في هذه الظروف
على قلة ان يعوض التنوين عن المضاف اليه فيعرب قال
الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء
الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة
وبين ما بني منها قال الشيخ الرضي الاول هو الحق او مجراها
اي مجرى الظروف المقطوعة عن الاضافة لا غير وليس غير
حذف المضاف اليه والبناء على الضم ولم يكن غير من الظروف

لشبهها بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيهما والحذف
منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير و
جاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما وكذلك اجري
مجرى الظروف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم
تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية حيث للمكان
وقال الاخفش قد تستعمل للزمان ولا تضاف الا الى الجملة
اسمية كانت او فعلية في الاكثر اي اكثر الاستعمال
وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا حيث فيه مضاف
الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل
طالعا اوله نجم يضي كالشهاب ساطعا وانما بنيت كالغايات
لانها عالية الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف المصدر الذي تضمنه الجملة وان كان في الظاهر
مضاف الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات
المحذوف ما اضيف اليه فبنيت على الضم تشبيها بها ومع
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى
الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد
ومنها اي من الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية
وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت زمانية
للمستقبل اي للزمان المستقبل وان كان داخلا على الماضي
وذلك لان الاصل في استعمالها اي لزمان من ازمنة المستقبل
مخصص من بينها لوقوع حدث فيه مقطوع به في اعتقاد
المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى

نحو

نحو اذا طلعت الشمس ونحو قوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثرت
في الكتاب استعماله في كلام علام الغيوب بالامور المتوقعة
وقد استعملت للماضي كاذ في قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين
وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب
مضمون جملة على اخرى فتضمنت حروف الشرط فهذا علة اخرى
لبنائها فكذلك اي لكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا
بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على
الوجه الغير المختار لعدم اصالتها في الشرط مثل ان ولو وقد
تكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط تقول فاجاء الامر
مفاجاة من قولهم فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت
لا تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا الشرطية والمراد
بلزوم المبتدا عليه وقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم
وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو
خرجت فاذا السبع حاضرا ووافقت على حذف الخبر والعامل
في اذا جزء معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغني عن
اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية قال
فمفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل قيل والاولى الى التحقيق
انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت فاجأت وحاصل
المعنى خرجت ففاجاة زمان وقوف السبع كما ذهب الزجاج
لان اذا عنده زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد
فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول به
للمفاجاة لا مفعول فيه والا لم يبق ظرفية بل يصير اسمية بل

المفعول به محذوف اي فاجاءت في زمان وقوف السبع او مكانه
اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر اي
وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو
اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها
اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث
او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجي للمستقبل كقوله تعالى
فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم وقد يقع بعدها الجملتان
الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي
اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام
زيد وقد تجي للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد قائم واذا قام
زيد وقد تجي ولعله مجيئها لم يذكر المصنف ومنها اين وانى حال كونهما
استفهاما وشرطا اي حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما
لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد
اين كنت وانى العيان بمعنى متى ومنها متى للزمان فيهما
اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق
بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال
ايان يوم قيام وايان قدم حاج بخلاف متى فانه غير مختص
بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا ومنها
كيف الكائنة للحال اي حال شيء وضعه فالمراد بالحال صفة الشيء
لا زمان الحال كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل
وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال عن الحال تقول

كيف

كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل للشرط مع ضعف عند
البصريين نحو كيف بالجلوس اجلس اي على اي حال جلست تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعدها
فهو في محل الرفع بالخبر بمعنى وان كان بعدها فعل مثل كيف جئت فهو
في محل النصب على الحالية اي على اي حال جئت راكبا او ماشيا ومنها
اي من الظروف المبنية مذ ومنذ مشتركا لموافقتهما مذ ومنذ في
ويكونان تارة بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم
عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم
رؤيته يوم الجمعة فيليهما اي وقع بعدهما اي بعد مذ ومنذ
المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال
المتقدم وحكما نحو ما رايته مذ اليومان الا ان صاحبها
اي اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان بما دام لا ملاحظ
بهذان اليومان امرا واحدا لا الحكم عليهما باولية المدة
لان اولية المدة انما تكون امرا واحدا الا [illegible]
فالمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد
المفرد حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم
لقيتني فيه لحصول المعنى المقصود ومن كونه مفردا وانما
كان المعنى مقصود الاشكال انه في حصول الوقت المجهول
اول مدة فعل لان اول شيء وقت بالزمان مدة الفعل
بالمفرد وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان

الذي قصد بيانه حال لمت بالعدد اي بعدد المستغرق
جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته يومان اي جميع مدة
مدة زمان عدم رؤيتي يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع
بعدهما المصدر نحو جئت مذ ذهابك او الفعل نحو جئت
مذ ذهب او انّ اي كانت على هذه الصورة مشددة كانت او
مخففة نحو جئت مذ انك ذاهب او ما جئت مذ ان ذهب
او الجملة الاسمية نحو جئت مذ زيد مسافر ولم يذكره لعلمه
مقدرة بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما
بعدهما عليهما على القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ و
منذ اسمان مبتدأ وما بعدهما معرفتان لكونهما في معنى الاضافة لانهما
اما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبر ما بعده اي خبر كل منهما
ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ ما بعدهما
ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة
والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبرا
فهما اسمان صريحا لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية
الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لا انهما يقعان
ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون
وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون
الدال ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال

وبناء

وبناء هذا الوضع بعضها وضع الحروف وحمل البعض عليه وكلها
بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضره عنده
وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدن زيد
او لدى زيد او لدى زيد الا فيما يحضره عنده وجرها اي
بجر ما بعدها على الاضافة فيه نحو المال لدى زيد او لدى زيد
وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة
غدوة خاصة سماعا لتشبيهها نونها بنون التنوين في مثل رجل
رجلا ولذلك تحذف عنها ونصبت وكون غدوة اكثر استعمالا
من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء
المشددة وهذا اشهر لغاتها والمخففة وجاز قطيا لكنه
مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه احدى لغات كلها للماضي
المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي
لوضعه وضع الحرف وبناء المشددة لما بينها لاختصاره او
قبل حمل على اخته عوض ومنها عوض بفتح العين وضم الضاد
وقد جاء بفتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل
المنفي او الزمان المستقبل المنفي فيه وهو بمعنى ابدا اي جميع
الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه
مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة
الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة نحو زمنيا و بالا
كسابها البناء عن المضاف اليه ولو [illegible] على الفتح

للحصر نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين صدقهم وقوله تعالى من
عذاب يومئذ لمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابهما ايضا لكونهما
اسماء مستحقة للاعراب ولا تحت الكتاب المضاف الى المبني
البناء منه كذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء
على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وان
مخففة ومشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل
ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف
المضافة الى الجملة نحو اذا وحينئذ وبهذه المشابهة ذكرا
في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين
للاعراب المعرفة والنكرة اي هذا باب بيان المعرفة و
النكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع ليوضع
جزئي او كلي الشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيد بهذه المعلومية
والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم
باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة
وهي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار الى ترتيبها في
الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة
بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه
مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد
من تلك الافراد الخصوصة بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد

خصوصه

بخصوصه دون القدر المشترك فيجعل ذلك المشترك آلة للوضع
لا انه موضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد ووضع لفظ زيد
بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور
مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من
حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار
علم لهذا المعنى الجنسي ويعرف بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد
بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته
فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء
الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم
من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانهما موضوعة
بازاء معان مشخصة معلومية معهودية من حيث معلوميتها و
معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظ ذا بازاء كل واحد من
افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه
عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان
خصوصية كل واحد من تلك الافراد والمفهوم المشترك بينهما
والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او
الاستغراقية وانما لم يقل باللام لئلا يدخل فيه ما دخل
اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام

في اسمه بدلا من اللام ولا يعد ما دخلته قسما آخر من المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه
الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف
الى احدها اي الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة
الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا
بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فمن
كان عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف
الى احدها المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد
بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بواسطة
ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ
الغير او المثل والشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى اي اضافة
معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مطلق لحذف المضاف
واحترز به عن المضاف الى هذه الامور اضافة لفظية
فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات
ومعنى المضاف الى احدها ومعنى ظاهر والمعرف باللام والنداء
مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف وقال العلم اسما كان
او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن او
البنت فهو كنية والا فان صدر به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه شخصا او جنسا واحترز به
عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لمعين

بغلبة

بغلبة الاستعمال فيه وادخل في التعريف لان علم استعمال
المستعملين تخصص العلم الغالب بفرد بمنزلة الوضع من
واضع معين فكان هولاء المستعملين وضعوه له ذلك غير
متناول غيره اي حال كون ذلك الاسم الموضوع لشيء بعينه
غير متناول غير ذلك الشيء باستعماله فيه واحترز به عن المعارف
كلها وقوله بوضع واحد اي بما لا بوضع لئلا يخرج الاعلام
المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف في الاعرفية
بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون
فيه هذا الترتيب فقال اعرفها اي اعرف المعارف
يعني اقلها لبسا عند المخاطب من حيث عدم اضافتها
المضمر المتكلم لعدم وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب
فانه يطرق فيه ما في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس
بغيرك واذا قلت انت جاز ان يلتبس به فيتوهم ان
المخاطب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرف ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية
المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة
بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت
بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا تابعا
لتفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين
اصنافه وبين بيانه وبين انواع المضاف اليه واصنافه
وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه

اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة بل من حيث هو كذا فقوله
ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله لا بعينه خرجت المعرفة
اسماء العدد وانما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها
وهي ما وضع من الالفاظ وضعت لكمية الاحاد الاشياء مفردة تلك
الاحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات واحادها كل واحد
منها وكمية الاحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد وعن الكل
واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك
الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها
اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية احاد من الكميات الاشياء اذا
اخذت منفردة فاذا سئل عن عدد ودة منها بكم يجاب بالواحد
والاثنان موضوع للكميات اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة
واحدة فاذا سئل عن عددين يجاب بالاثنين وهكذا الى
لا نهاية له فظهر من التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان
في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان
لم يكونا عددا بعض الحاسبين من العدد لما كان المتبادر
من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار
المعنى اي لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلان وذراع و
ذراعين وحق وحقين حيث لا يفهم منها الوحدة والاثنينية
فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي تتفرع منها ما فيهما
اما بالحاق التاء نحو واحدة واثنتان او باسقاطها كثلث

الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كآلاف والوف
عشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلاثمائة او مزجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة مفردة ومركبة و
معطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وواحدة واثنتان
وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتهما على ما هو القياس وتقول في المذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء الجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة
نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر بدونها في المؤنث
فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرأة الى عشر امرأة ولم
تفعل الامر بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت
عشرا احد اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر رجلا احدى عشرة
اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث وغير الواحد الى احد
والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة الى تسعة
عشر الى تسعة عشر المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسعة
عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امراة ابقاء الجزء الاول منهما
على ما قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع
التأنيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف
احدى عشرة واثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين
واما تذكير الثاني في احد عشر اثنا عشر فمحمول على التذكير
في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تمحض للتأنيث
ولهذا اكتفي عليه بالتاء من جنس اخر في التانيث في اثنتان

وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثمان واما ثبت الجز
الثانية في المونث لانه لما وجب ذكر المذكر لما عرفت وجب
تانيثه للمونث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر و
المونث وغير بكسر الشين عند التركيب في المونث اي من ثلث عشرة
الى اربع فجاءت مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتي
عشرة او بفتح بكسر الشين الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها
وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء الا انها منصوب بالعطف على
عشرون المنصوب محلا كمفعولية القول وفي ثلثون واربعون
وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمونث من غير فرق اي
عشرون وثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود
الى عقد واحد وعشرون في المذكر احدى وعشرون
في المونث وكما عبر الواحد والواحدة فيها بدون التركيب
لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن مستقبحا
بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعد فلذلك لم يورد جهاته
فاعدة العطف بلفظ ما تقدم بخصوصها كما عدا جهاته فقال
ثم العطف اي يعطف تلك العقود على الزائد عليها كاينا
ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد نحو خمس
عشر اثنا وعشرون في المذكر واثنان وعشرون في المونث
ثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المونث وهكذا
هكذا الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد

على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد مائتان والفان
في التثنية فيهما اي في المذكر والمونث من غير فارق
بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تنوع عنهما بالعطف
اي تعطف الزائد عليهما وعطفها على الزائد حال كون الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير
وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة واثنان واثنتان
ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة احد عشر رجلا
او احدى عشرة امراة ومائة واحد وعشرون رجلا او
احدى وعشرون امراة ومائة واثنان وعشرون رجلا او
اثنتان وعشرون امراة ومائة وثلثة وعشرون امراة الى
مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امراة وكذا الحال
في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل
فتقول واحد ومائة واثنان ومائة الى اخر ما ذكره والاصل
في ثماني عشرة فتح الياء لتساعد الاعداد المركبة على الفتح
كثلثة وجاء اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب
كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاضي
اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا
فزيد على زيادة ثقله فحل موضع الكسرة فتحة قال الشيخ
الرضي يجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح
اولى ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع

العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال
مميزاتها من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين مثل رجلان
كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة واثبت اي العشرة
مخفوض اي مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو
ثلثة رهط وانما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعماله اثروا فيه
جر التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون وانما
كونه مجموعا ليطابق المعدود والعدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة
استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا المائة حين ميزوا بها
ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مات او مئين
لان للمائة جمعين احدهما في صورة الجمع المذكر السالم وهو مئون
والثاني في جمع المونث وهو مات ولا يجوز اضافة العدد الى
جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مات لكنهم
كرهوا ان يأتي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما تعودوا المجي
بعده في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين
فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة
وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه في العقود
فلتعذر الاضافة ولا يستقيم ابقاء النون معه اذ هي في صورة
نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما في
ما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا الثلثة اسماء كالاسم الواحد
ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه لما كان غير العدد
لم يمتزج امتزاجه بذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اسماء كاسم واحد

النظر وتمامه امراة وما افراده فلانه لما صار منصوبا جاز
فصله فاختير افراده لتكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف
ومميز تثنيتهما وجمعه اي الالف وانما لم يقل وجمعهما كما
قال تثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها في الاعداد مرفوض
كما لا يقال ثلثمات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف
التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل الفا رجل مخفوض مفرد
اما انه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالاحاد
ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت
الاحاد في جانب القلة من الاعداد وكانت المائة والالف في
جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة
وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا
كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظ
الشخص اذا عبرت بها عن المونث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبرت بها
عن المذكر فوجهان اي في العدد وجهان التذكير والتانيث
فان شئت قلت ثلثة اشخص اذا كانت نسوة اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص
اعتبارا بالمعنى ولا تميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بمميز فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل
ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلان بل يذكرون ما يصلح
ان يكون مميزا لهما على لفظ مفرد ذكر التمييز معهما ويطرحون
الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح لانه

تميز جلي لتقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته
على الوحدة والاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التميز
مفردا وعن اثنين اذا كان مثنى مثل رجل ورجلان فان
من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان
الجنس والاثنينية فيذكر بهما يستغنى عن التميز فان قلت ثبت
ان تميز الواحد معنى متعين لكنا لا نسلم ان تميز الاثنين كذلك نعم
اذا كان تميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما
يقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمع في تميز سائر الاحاد
ينبغي ان يعتبر فيما لم يتيسر ما هو اقرب اليهما وهو الاثنينية
ولا يستعملان ويقال معنى الكلام انه لا تميز لواحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التميز اي بجوهره وصيغته المتصورة به خاصة
القابلة للحوق علامة الافراد اعني التنوين او علامة الاثنينية
حرف التثنية فاذا اعتبر علامة الافراد يستغنى به عن ذكر
الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية يستغنى
به عن ذكر الاثنين على حدة واعتبار لحوق علامة التي
هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا
رجل وذلك الاستغنى انما يكون لافادته اي افادة
لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد و
التصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح انما يجده
اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص يستغني
في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد
اي في الواحد المتعدد باعتبار نصره اي بسبب اعتبار

نصره

نصره اي تصيّر ذلك المفرد عددا الناقص من عقود زيد عليه
الواحد الثاني في المذكر فقول الثاني يعني القول وذلك
القول انما هو باعتبار تصير الواحد اثنين بانضمام اليه فيكون
معنى ثاني الواحد مصيره بانضمام اليه اثنين واما اشتراك
من الثاني اذ ليس من قبل الواحد عدد حتى يكون الى اقل مصيره
واحدا والثانية في المونث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في
المذكر والعاشرة في المونث لا اكثر اي لا يقول غير ذلك
فلا يجوز ذلك في ما فوق الاثنين ولا فيما فوق العشرة او فوقه
جوهر كيانه لا تيسر اشتقاق اسم الفاعل منهما ويقول في المفرد
باعتبار حاله اي من غير تصيير المتعدد ومن غير اعتبار معنى
النصر الاول والثاني اذا وقع في المرتبة الاول او الثانية في
المذكر والاولى والثانية في المونث كذلك من غير اعتبار معنى
التصير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة
فابدل منهما الاول والاولى لدلالتهما عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة
والحادي عشر في المذكر والحادية عشرة في المونث وكذلك الثاني عشر
والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم
اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى التصيير او لا حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتانيث فتقول في المونث الثانية والثالثة والرابعة
الى العاشرة وكذا جميع المراتب من المركب والمعطوفة نحو الثالثة
عشرة ترك الاسمين في المونث كما تذكر ههنا في المذكر نحو الثالث
عشر وكذا الاسمين لان اسم الواحد مذكر ولا معنى للعاشر

بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة ونحو ثلثة في المعطوف الثالث و
العشرون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
اعتبار بصيرة واعتبار حالة اختلف اضافتاهما فلاختلاف
في اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد المقول باعتبار
بصيرة ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي
صيرهما اي الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف
اي صيرت الاثنين بنفسه وقيل في الثانية كل اي في المفرد
من المتعدد باعتبار حالة ثالث ثلثة واربعة وخمسة بالاضافة
الى ذي عدده او يكون فوقه اي احدها لكن لا مطلقا بل
باعتبار وقوعه في المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا
يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد
جدا وتقول في اضافة ما زاد على العشرة حادي عشر احدى
عشر اضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد
من احد عشر مثلا او بعد درجات بناء على الاعتبار الثاني
وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي
احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناء عنه
بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر
فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب
المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لتكرار مباحثه
الى التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته ولم يعرفه لانه

عدمي

عدمي وتعريف المؤنث وجودي كما قال المؤنث ما فيه اي اسم كان
فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظ سواء كانت تلك العلامة
حقيقة كامراة وناقة وحجرة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع
في المؤنث في حكم تاء التانيث ولهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي
من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في
اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وارض ونحوها من المؤنثات
السماعية والمذكر بخلافه اي اسم ملتبس بمخالفة المؤنث
ولم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة
التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كحبلى وحبلى او ممدودة
كصحراء وحمراء او قدرا وبعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم
انها للتانيث وليس ذلك لجواز ان يكون صيغة موضوعة
للمؤنث مثل هي انت وهو اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي
اي في مقابلة ذكر من جنس الحيوان كامراة في مقابلة رجل
وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي ملتبس بمخالفة المؤنث
الحقيقي الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان تانيثه بل تانيثه منسوب
الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا
او حكما لا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال التانيث اللفظي
حقيقة وعين مثال للتانيث تقديرا فان تاء التانيث
مقدرة فيها بدليل تصغير على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث
اللفظي الحكمي كعقرب لغاية قلة وقوعه اذا اسند اليه الفعل
بلا فصل كما هو الاصل اليه اي المؤنث مطلقا حقيقيا
ولفظيا ومقدرا فبالتاء اي فذلك الفعل ملتبس بالتاء

وجوبا ابدا لما تأنيث الفاعل من اولى الامر الا اذا كان
مسندا الى الظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق
التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير
الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك
ان تقول طلعت الشمس وطلع بخلاف طلعت فانه لا يجوز
فيها الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستتاره عن
الحاق التاء المانع لفظا من الاشعار به بخلاف مظهره لانه ليس
فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير انت
راجعا الى المؤنث الحقيقي اذ ضمير المؤنث اللفظي تقريبه
قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار لو كان مستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل لئلا يحتاج المصنف بقولنا لما
لكان احسن استيفاء الاحكام جميع الاقسام فان صورة الفصل
ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت
القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا
عما نقلت اسماء المذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه
مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس
وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان التاء ضمير الجمع فيه واجب
نحو الرجال جاءت او جاؤوا غير جمع المذكر السالم لانه
لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت
الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان
واحده مونثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت

الرجال

الرجال ...
الظاهر فان شئت تركها نحو جاء الرجال او جاءت الرجال وضمير
العاقلين من جموع المكسر غير الجمع المذكر السالم فانهم اذا جعلوا
سالما فان ضميرهم الواو لا غير تعالى الزيدون جاؤوا ولا يقال
جاءت فعلت اي الضمير فعلت وهو المستكن فيه المفرد او
لنا الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا
اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء
والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من
العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير
السالم فعلت وفعلن اي ضميره فعلت مفرد بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما في الجمع المؤنث فظاهر لان
هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام
فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فاجري حقه فاجري مجرى
المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون
موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقل فاستعمالها
في النساء للحمل على جمع غير العقلاء او الانات لنقصان عقولهن
تجري مجرى غير العقلاء المثنى ما لحق اخره اي الف مفرده
بتقدير المضاف او مقدر بعد ذكره ونون مكسورة قولنا
مع لواحقها والا لا يصدق التعريف الا على مثل مسلمين مسلمان
ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لا يستغني عن هذه
الكلمات الف حالة الرفع او يا مفتوحا ما قبلها اي صورة في

... عوضا عن الحركة
او التنوين مكسوره لئلا تتوالى الفتحات سيما في صورة الرفع وفي فتحة
ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون لتدل ذلك الحرف
او اللحاق وحذف ادم الملحوق وبانى بشتماله على الحروق وعلم
دلالة كل منها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ ادل امر ان من
شوت نفسه على شي صح ان يقال بهذه الامور الثلثة دالة عليه
غاية في الباب ان يكون دلالتها لو سقط جزء من الامرين على
ان معه اي مع مفرده مثل في الحد وبمعنى الواحد فان كان
ذلك المثل من جنسه اي جنس مفرد باعتبار دخولهما تحت
جنس موضوع له لوضع الواحد المشترك بينهما ولا يريد بقوله
مما يا تلد في الواحد والجنس معا كما يستغني عن قوله من جنسه
ليدل اسناده الى ما بعده لحوق هذه الحروف باسم المفرد الى
انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار المعنيين مختلفين فلا يقال قرآن
ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على
الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا ينتقض بالابوين للاب
ولام والعمرين والشمسين فانه مثنى للاب باعتبار ومعاني مختلفين
بما القمر والشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماه بالاسم الاب
ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى
ليحصل مفهوم يتناولهما فيحسن ان يثنى باعتباره فيكون
معنى الابوين المسمين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى

الفرد

او
علما على جنسية الطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة
ونتاول بالمسمى ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا
لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكل لكن الكلام في جوازه بمجرد
اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار
عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة
او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثيرة يؤول بالمسمى
بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر واذا صار علما ادعاء لاولى بكر
يؤول المسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام نكرة باستعمالها وكون الحقيقة مطلوبة فيها يكتفي لنسبتها
وجمعها مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس كما لا يخفى
فعلى
هو هذا البحث ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من
جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي هو محل علامة المثنى التثنية
في بعض الواو مما يتطرق اليه التغير اراد المصنف ان يبين
حكم ما يتطرق اليه التغير ان حكم ما وراءه يعلم من تعريف
المثنى فقال المقصور اي الاسم المقصور وهو ما في اخره
الف مفردة لازمة ويسمى مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس
من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن
الواو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل وكان
كالواو في المسمى بالى اذ هو ثلاثي او غير ما فيه اربعة احرف
متصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه

بان كان الفه ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كا
مجهول الاصل او عدم اصلية كانت الالف كالاعلى و
المصطفى او زايد كحبلى فيا الياء اي بالف منقلبة بالياء
اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا
فيما زاد وعلى ثلثة احرف والاسم الممدود وان كانت همزته
اصلية اي غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة
ثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف وتشديد
الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرا اذا تنسك وحكى ابو
علي عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة
للتانيث اي منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين احدهما للمد الصوت والثانية للتانيث
فقلبت الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف زايدة قلبت
واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس
الالف فينبغي ان لا يقع بين الالفين مع انها غير اصلية
والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحح فقيل
حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان
والالف والاعرف قلبها واوا لا الف وان لم تكن الهمزة
اصلية ولا للتانيث بان يكون للالحاق كعلباء او

كان اصلها كساو ورداي والوجهان المذكوران جايزان
احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة في الصورة
الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى
عن اصلية فشابهت همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء
وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة
الشريفة الشريفية ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز
ان يقال في رداء بالياء فلان ينبغي ان نقول الحكم
والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات
الهمزة ورد ما الى الاصل الاشارة الى وجهين المذكورين
كما هو المتبادر من الكلام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات
كالمفصل والمفتاح واللباب وما وجدنا فيها اثر احد
حكم باب ردا غير ما ووقع في شرح الرضي من انه قد تقلب
المبدلة من اصل ياء او هذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء وحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي
لاصل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال و
الامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التي
فيهما ان لا الحذف في اذ المثنى كشجرتان وغرفتان
في خصيان والياان على خلاف القياس مع جواز اثباتها

من [illegible]

لا يمكن الاسقاط بهما بل وهما صارتا بمنزلة معرد و تاء التانيث
لا يقع في خمسة وقيل حصى والتي مستعملان وبها العتال في
خمسه والسه وان كانت اقل استعمالا منهما ولما كان
حذف النون قاعدة مستمرة اكتفى ببيانه بالفعل المجموع
ما دل اي اسم دل على جملة آحاد مقصودة اي تعلق
به القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفرده اي بحروف
هي مادة لمفرده الذي هو الاسم الدال على واحد واحد
من تلك الآحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغير ما
بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات
والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفرده
اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على
التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف فدخل
في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اواخر الاسم
ليس من تمامه وكذا الالف والتاء مع تغير الكلمة بهذه الزيادة
الى صيغة اخرى وقوله ما دل على آحاد جنس يشمل المجموع
واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم يدل عليها وضعا
فقد يدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض
اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف
مفرده خرج اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس

[illegible] بحروف مفردة [illegible]
اسماء الجموع والعدد وخرج ما الفارق بينه وبين واحده
التاء نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل
الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما
خارجان عن حد الجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس
يقع على الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل
الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب
الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم
اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان
الاخفش قال جميع اسماء الجموع التي لها آحاد من تركيبها
كباقر وراكب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس
كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من
لفظه كابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو فلك مما
الجمع والواحد فيه متحد الا انه بصورة جمع لصدق الحد عليه
فان التغيير المأخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او
بحسب التقدير ففي ضمة فلك اذا كان مفردا ضمة قفل
واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اي المجموع نوعان صحيح ومكسر
فصحيح اي الجمع الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث
فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اي آخر مفرده واو مضموم
ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها في حالة النصب

الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة
ليدل ذلك الملحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق
على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه
اكثر منه ولمن نقل من حيث اللفظ كما ذكر في التتمة
فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل
في المفضل عليه والكثرة في الواحد قيل ثبوت اصل الفعل
اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان
احمق من الحمار وعلى من الجدار فان كان اخره اي اخر مفرده
ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت
اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت
ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة و
حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا
النصب والجر مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة
الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت لالتقاء
الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه
مقصورا اي الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساكنين
وبقي [illegible] ما قبلها اي ما كان قبل الالف على
ما كان عليه مفتوحا ولم تغير لتدل الفتحة على الالف مثل
مصطفون في حال الرفع ومصطفين في حالتي النصب والجر
فاصلهما مصطفيون [illegible] الياء الفا لتحركها وانفتاح

ما قبلها

[illegible] جمع [illegible] يعني [illegible]
محضة ان كان ذلك الاسم اسما اي اسما محضا من غير
معنى وصفية غير مذكر علم اي فلو لم يكن مذكرا علما لم يعقل
من حيث معناه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك
لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه
والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف
للاشرف فان فقد فيه الكل كالعين او انسان كالمرأة
او واحد نحو مفتوح للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر
ما يكون مجردا عن [illegible] اوم مقدرة نحو [illegible] عنه
نحو طلحة فانه لا يجمع [illegible] والنون خلافا للكوفيين و
ابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان
بفتحها وتدخل فيه نحو [illegible] اسمي رجلين فانهما
يجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علامة التانيث هو الياء
لا الالف فلا يجمع [illegible] بالواو والنون لان الممدودة تقلب
واوا فيحيي صورة علامة التانيث والمقصورة تحذف ويبقى
الفتحة قبلها دالا عليها وشرط اي الاسم الذي اريد
جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم
كاسم الفاعل والمفعول ان يكون مذكرا يعقل اي شرطه الشرط
الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون
ذلك الصفة افعل فعلاء اي مذكر افعل مستويا في صيغته

يكون

المذكر على صيغة افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر
حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم
يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته
على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم
فعلان فعلى ان مذكرا غير مستوٍ في تلك الصفة مع المؤنث
بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمؤنث فعلى مثل
سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق
بين المذكر والمؤنث لانه يقية بان فعلان فعلانة كندمان و
ولم يعكس لان فعلان اصل في الفرق بين المذكر
والمؤنث لانه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون
الاسم المذكور مذكرا يستوي فيه ان في هذه الصفة
والتذكير تاويل الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور
فيقال رجل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا
يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء لانه لما لم يختص
بالمذكر ولا بالمؤنث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما
بل المناسب ان يجمع جمعا يستوي بالنسبة مثل جرحى وصبر
والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا
ملتبسا بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع
صيغة جمع المذكر السالم وتاء التانيث ولو حذفت التاء
لزم اللبس وحذف دلالته اي دلالة الجمع بالاضافة كما مر

بشدة وجها للسقاء التذكير والفعل حكم لو بما على او صفة
وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء بحسب فاعل
كلمة اخرجها من الشذوذ ومنها سنين واسنا وانق بعضها
على الشذوذ ومنها ارضين واسنا لمن اراد تفصيل ذلك
فليرجع الى المؤنث اي الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اي جمع لحق
آخره اي آخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط الجمع الصحيح
المؤنث ان كان مفرده صفة له اي لذلك المفرد مذكر فان كان
مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم هرب
الفرع على الاصل وان لم يكن له اي لمفرده مذكر جمع بالواو
والنون فان لا يكون اي   شرط صحة جمعه ان لا يكون
مجردا عن تاء التانيث كما يعني لا يقال في جمع حائض
حائضات فلو قيل في جمعها مثل الفاعلات لزم الاشتراك
والا عطف على قوله ان كان صفة اي ان لم يكن المؤنث
صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير اعتبار
شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وذكر
الرضي ان هذا الاطلاق ليس بشيء لان الاسماء المؤنثة
بتاء مقدرة كنار ودمس ونحوها من الاسماء الحسنى التي
ما فيها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو
فيها مسموع كالسموات والكائنات وذلك لضعف هذا التانيث
لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي

عليه

فيه كما هو المتبادر فلا ينبغي لجمع السلامة لتغير بنا واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به [illegible] ونقص المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية مثل ما يحصل انصبا
مثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم بعد حصولها
الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم
من ان يكون من حيث ذات الواحد ومن حيث الامور
الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الا انهما معه المعنية للعموم
في قوله معرفا سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس
ودراهم او حكميا كما مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة و
عشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن افعل كافلس
جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس
جمع فرس وعلى هذا القياس يعني انواع وافعلة كارغفة
جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام والجمع الصحيح مذكرا
كان كمسلمين او مونثا كمسلمات وفي شرح الرضي لا نظر
انهما اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى قلة والكثرة
فيصلحان لهما ما عدا ذلك المذكور من الاوزان والجمع
الصحيح جمع كثرة يطلق على فوق العشرة الى ما لا نهاية
وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله
قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث يعني با
لحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي
او لم يصدر كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد

بجماعة

او فيما بالنوعية او عدده نحو جلست جلوسا وجلسة و
مثل القادرين والعالمين ومثل ولما له ونحاله مما يشتق الفعل
منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا و
ان المصدر من الثلاثي المجرد سماعا اي سماعي وترتقي عدده
الى اثنين وثلثين كما بين في كتب التصريف ومن غيره
اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي
المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما ماضيه
على افعل المصدر على افعال وكل ما ماضيه على استفعل مصدره
على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير
ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالفعل
عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو اعجبني ضرب زيد
عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان
او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو حالا او غدا او الان
وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه
فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا
لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالفعل
مشروطا بان لا يكون مفعولا مطلقا اصلا لانه اذا كان مفعولا
مطلقا فيبقى حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر لكونه
متعديا في العقل مع ان وشي مما في حيز ان لا يتقدم عليه
فلا يقال اعجبني عمرا ضرب زيد ولا تعتبر معمولا فيه او لو قيل

والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع السببين الحقيقيين
نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان صيغة الفعل وجوهه
راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة لا يلزم منها محذور بخلاف المصدر فانه
في نفس [illegible] وللشبهة ان الاضمار فيه يستلزم
الاستتار فانه اذا كان بارزا لم يكن مضمرا فيه بل بعد منفصلا
فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حده ليخرج مثل
ضربي زيدا انا حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر
المظهر او المضمر نحو اعجبني ضرب زيد الان النسبة الى فاعل
ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف
الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ونحو اضافته
الى الفاعل [illegible] ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو او اطعام [illegible] يتيما ولولا دفع الله الناس وقد
يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا
او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد
وضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال
المصدر ملتبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه محمول
على مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على
ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به
ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شي وبين المقدر به على

لم يابه [illegible] م عامل في فاعل او مفعول
صريح لابتدا [illegible] حب الله الحمد بالسواء فان
كان اي المصدر مفعولا مطلقا حي وما من غير اعتبار ابداله من الفعل
فالعمل للفعل من غير نحو ان كون المصدر لا يجوز اعمال المصدر
مع وجدان الاقوى سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا
او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا
مطلقا وانما بدل منه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما
نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان
عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة فيقال عمل المصدر في الضمير
وعمل الفعل [illegible] فقوله وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر
اعني ما لم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالحكم المعترض ليبان
بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول
اكثر واظهر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين
على سواء اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي
حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي
لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان
ما يجمل امره يذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث
يعني بالحدوث تجدده وجوده له وقيدنا ضرب به مقيدا باحد الازمنة
الثلاثة فالمصنف شرع في قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه
المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك
وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس
لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان

وضعوا على الثابت ل على معنى [illegible] و احترازا
الحج الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به من دون غيره لان المثبت ورمى قوله
ما اشتق من فعل لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به وكل من قام
به على المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فاحترز عن اصل الفعل الى معنى
آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام
به الفعل مع زيادة فهو لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام
به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المصنف
واسندوا اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا
اخراج الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل
لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن معنى الوضع كما علمت
فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وحدها
اي صيغة المبالغة على هذا التقدير خارج عن التعريف ولا يبعد ان
يلزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ الاسم الفاعل فيما حصره وجعل
احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل في الترجمة التي بعده
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من ثلاثي المجرد على فاعل كضارب
وقاتل وناصر واكل وكل ما اشتق من مصادره الثلاثي لمن قام به
لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل هو صيغة مشبهة او افعل
التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب و صيغته
اي صيغة اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن
غيره اي الثلاثي سواء كان مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على
صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع
حرف المضارعة سواء كان حرف المضارع مضمومة او لا وضع

كضارب [illegible]

كسر [illegible] خارج لكثرتها في يتفعل
ويتفاعل ويتفعلل نحو متبدل [illegible] صيغ الميم موضوع في المضارعة
ميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر فيها وضعت موضع في المضارعة المفتوحة
ولو اقيم متفاعل مقام متفعل كان مثال الكسر الغير الواقع في
المضارع ايضا مذكورا فكان يكون من قسمي الميم مثال لكون كل من قسمي
الكسر ايضا لازما ويعمل عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول
واحد يكون ايضا متعديا الى مفعول واحد وان كان متعديا
الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعدى الى الظرفين
والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك
يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل اسم
الفاعل حال كونه ملتبسا بشرط اي بشرط عمله من معنى هو
زمان الحال او الاستقبال فلا اضافتان ساميان وانما اشترط
لان عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب
غلامه عمرا الان او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان
يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد
باسط معناه ان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في
ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الان واشترط
الاعتماد اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف
به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال ليقوى
جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه
وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد

ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله
ان كان فعله متعديا

راكبا فرسه او اعتماده على [illegible] ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان
الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما شبه الفعل نحو اقائم
زيد واقائم الزيدان وما قائم الزيدان فان كان اسم الفاعل
المتعدي للماضي اي للزمان الماضي لا الاستقبال او في محل الاستمرار
واريد بذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى
مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل
زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب
اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال
فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست باضافة
معنوية لانه عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه وقد مر الجواب عنه فان
كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه
فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد
معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه
لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فيعمل مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا الان او غدا لانه فعل بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل
الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الاولى بحيث يخرج عن حد اسم
الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب

يعني

يعني [illegible] والعليم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله
اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما اشترط به عمله هذا على تقدير
ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت
داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة
مثل اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه
عمرا الان او غدا او مررت بزيد الضراب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة نائب مناب ما فات من المشابهة
اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا
كان مفردا في العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى صيغة المفرده
حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا والزيدان الضاربان
والزيدون الضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز
حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على
المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب
ومع التعريف تخفيفا مقبول للحذف اي نحو حذفها لوجود
مقتضى الحذف لقصد التخفيف لطول الصلة بها كقراءة من قرأ
المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير
التنكير فلا لقوله تعالى ذائقوا العذاب بالنصب بحذفها ضعيف
لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة حملا اعتماد
عليه اسم المفعول هو ما اشتق من يفعل اي حدث
موضوعا لمن وقع عليه اي لذات ما من حيث وقع عليه الفعل

عليه المعرّف به موضع لذا

من مقام امر في اسم الفاعل فقوله ما ... من فعل شامل
لجميع امور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا
المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلق
سواء كان سواء صيغ لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول
وهو مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل
فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على وزن مفعول ومن غيره
اي من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر
نحو الفتح والكسرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شأنه
وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله
باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما كامر
في اسم الفاعل اي مثل شأنه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل
بمعنى الماضي ايضا نحو رفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك
مفعول او مشتق على نصب نحو زيد معطى غلامه درهما الآن
او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة
المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث
ما اشتق من فعل لازم احترازا عن اسم الفاعل واسم المفعول
المتعدي لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث
احترازا عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن
قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم
اعم من ان يكون لازما ابتداء او بعد الاستعمال كرحيم
فانه مشتق من رحيم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا

يقال

يقال رحيم ... م الجار اي صار الرحيم طبيعة له
ككرام بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بمعنى الثبوت انه يكون
كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب
اصل الوضع للحدوث عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال
وصيغتها اي صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة
لصيغة اسم الفاعل او الصفة الفاعل الذي هو من اسم
الفاعل من الثلاثي المجرد فلا يجيء صيغة من صيغها على وزن
الوزن فقطعا على حسب السماع اي كاينة على قدره بحيث لا
يتجاوزه فالطريق منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة
او صفة لمصدر محذوف اي مخالفة كاينة على قدر ما سمع
حصل مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل
لكونها مشبهة به ولكون عملها ... بهما ما وقياد ذكر حسن
وصيغته وسببه وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير اشتراط
زمان لكونها بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراط الزمان فيها واما اشتراط
الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتأتى فيها
لان اللام الداخل عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اي جعلها قسما قسما وبيان حكم كل قسم وسمي كل
قسم مسئلة لانه يسأل عن حكمه ويبحث عنه ان تكون الصفة
متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها
اما مضاف او ملتبس باللام او مجرد عنهما اي عن اللام

والاضافة فهذه الاقسام [illegible]
الثلثة والمعمول اي معمول الصفة [illegible] في كل واحد من هذه
الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى
فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من
من ضرب الاقسام الثلثة التي للمعمول من حيث الاعراب في الاقسام
الستة من مثل ما رفع في المعمول على الفاعلية للصفة والنصب
السنة اي نصب معمول الصفة بالمفعول المحرف وعلى التمييز اي جعل
معمول الصفة تمييزا في المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع لانهم يجوزون تعريف التمييز
وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول في الجميع وقال الشارح
الرضي والاولى التفصيل والجر في المعمول على الاضافة اي اضافة
الصفة اليه وتفصيلها اي تفصيل هذه الاقسام في ضمن امثلة
جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه بالفاعلية
او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة امثلة من الامثلة المقصود ذكرها
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا او
جرا وكذلك اي مثل هذه التركيبة كونها امثلة ثلثة حسن الوجه
بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اي هو
ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال
اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه
بالمفعول او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف

اثنا [illegible] الصفة المشبهة لان
الامثلة السابقة [illegible] مجرد من اللام وهذه الصفة
ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجهه
بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام في اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة لان مفهوم الاول وجودي والثاني
عدمي وعكس الترتيب في تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف
لان كلها واحراسها مختلف فيه وسائر الاقسام صحيح خلاف
اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها
اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة
الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف كوسطه او غيره
مثل الحسن وجهه غلامه لعدم الاضافة فيه حقة لان
في الصفة المشبهة اما لحذف التنوين او النون لحسن وجهه
بالاضافة لحذف ضمير الموصوف من فاعل الصفة ادعاء [illegible]
اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن وجه الغلام
او لهذا بها نحو ولا خفة فيه واحد منهما وثانيهما ان يكون
الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه
او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت
التخفيف بحذف الضمير باستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوا
لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة
للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة
واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام

مضافة الى معمولها المضاف [illegible] حسن وجهه
فسيبويه وجميع البصريين جوزوها على قبح في ضرورة
الشعر والكوفيون جوزوها بلا قبح في السعة وجه الاستقباح
انها انكروا الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه وتقبيح ان يقتصر على اهون التخفيف اعني حذف
التنوين ولا يتعرض لاعظمها مع امكانه وحذف الضمير مع الاستغنا
عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح النظر الى حصول
شيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والنوابع من الاقسام
الثمانية عشر التي حصلت منها الاقسام الثلثة المذكورة وهي
عشر قسما ما كان فيه ضميران احدهما اي من تلك النوابع في
اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن
الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن
وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل
الحسن وجهه وحسن وجهه برفعهما فيهما وهما قسمان والمجموع
تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة
ولا نقصان وما كان فيه ضمير ان من غير زيادة ولا نقصان
وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول
مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن
لاشتماله على الزائد المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير
زائد على قدر الحاجة والا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام
الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه

فيها

فيها قبح [illegible] كان وجود الضمير
عن رفعها بها في الصفة [illegible] المعمول احتيج الى فاعله
فظهر بها وجوده وعدمه فعلى هذا متى رفعت معمول الصفة
بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها فاعل لها فلو كان
فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة كالفعل
الفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر
وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا يجمع بتثنية معمولها وجمعه
والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل بنصب او جر فيها
ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فيؤنث اي الصفة بها
الموصوف مؤنثا مثل هند حسنة وجه او حسنة وجها وتثنى اي الصفة
اذا كان الموصوف بتثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان
وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون
حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول الغير
المتعدي اي اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم
المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه من ثان
الفعل المتعدي الى مفعول واحد فاذا بني اسم المفعول
اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقي غير متعد الى
مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي في جواز كون
الاقسام الثمانية عشر فيه فكان الفاعل ومفعول ما لم
يسم فاعله ونصبهما ايضا ونصبا فان اليهما تقول
زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره

ولكانا مبعد باس لالتجوز ... بهما المتلا يلزم الالتباس
بالمفعول اذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه
لم يعلم ان اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل
له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان للمعطي او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها
بالمفعول والمفعول الثاني محذوف وكذلك مثل الصفة
المشبهة المنصوب بقول زيد حسن الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث
لموصوف قائم به الفعل او وقع عليه والتعميم ليصدق على
قسمي اسم التفضيل اعني ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول
بزيادة على غيره وفي الاصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة
اما ظرف لغو للموصوف اي لذات متصفة بتلك الزيادة
او ظرف مستقر اي لموصوف ملتبس بتلك الزيادة فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف
يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على
غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو
اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى
للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما في الاصل اخير واشر خففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرط ان يبنى اسم التفضيل

من حدث

من حدث لا ... مجردا لا مزيد فيه ليمكن البناء اي
بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه
مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تتسع
الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس
فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه
فان هذه الحروف الثلثة يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد
او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف
المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او مختلطا بهما ولا يتبين
ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره
اسم التفضيل كاحمر واسود فلو اشتق اسم التفضيل منهما ايضا
لالتبس ان المراد حمرة وعور او زيادة الحمرة او العور
وفي التعليل انما يتم اذا ثبت ان افعل الصفة مقدم بالذات
على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق
الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الاخر والصفة
والاول موافق الوضع الطبع مثل زيد افضل الناس فان
الافضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد الدلالة على
ان لاحد زيادة فيه على غيره توصل اليه اي الى غير
الثلاثي المجرد باشد ونحوه مثل اشد منه استخراجا
للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب

وحيث قيل

زوانه صح حاجز [illegible] فصل
فانه لا فرق بين الجهل والبلادة [illegible] حتى والسهم حكموا بالشذوذ
في نحو احمق من ابيت بسهم والجواب بان المراد بالحمق
ما سنده من اثر البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن مسهر
من تعليق خرزات وعظام وخطوط على جبهته وهو ذو لحية
طويلة فسئل عن ذلك فقال لا اعرف لها نفعا ولا اصل
وتعلق ذات ليلة رجوة ببلادته فلما اصبح قال يا اخي انت
انا اعني انا نفعته شابهته من حمق ان يتبعه فانه تصفق (?)
جواز اشتقاق احمق من حمق لا يكون بهذا المعنى وربما يشا
بان يكون اشتقاق احمق والبله لمن يكون انا رجهله وبلادته
ظاهره على سبيل الشذوذ ولا تقول في كل عاقل والشارح
الرضي عد احمق من قبيل الالد حيث قال وينبغي ان
يقال من الالوان والعيوب الظاهرة قال الباطنة يعني
منها افعل التفضيل نحو فلان البلد من فلان واحمق وقياسه
اي القياس الواقع في اسم التفضيل بناؤه للفاعل لا المفعول
فانه لو اشتق لكل منهما قياسا مطردا الكثر الالتباس وانحصروا
على الاظرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في مواضع
قليلة نحو اعذر لمن هو اسهل عذرا وذنبا والوم لمن هو اشد
ملومية وعلى هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل
اي اسم التفضيل على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة
او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من احد

منها لان [illegible] على غيره فلا بد فيه من ذكر
الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر
واما مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لان يشار باللام الى
معين متعين بالمفضل عليه مذكور قبل لفظا او معنى كما اذا
طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا يكون اللام في نحو
المفضل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا نحو زيد افضل
الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد الافضل
فلا يجوز الجمع بين اثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا
يكون ذكر اللام او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى
وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل الا
لعوارض الغرض نحو زيد الافضل الا ان يعلم المفضل عليه
مثل الله اكبر وعوذان يقال في مثل ان المحذوف هو المضاف
اليه اي اكبر كل شي وانه من مع مجروره اي اكبر من كل
الزايد اي احدها زيادة موصوفة المقصورة به على من
اضيف اليه اي على اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار الحكم (?)
في ضمن بعضهم والا لزم تفضيل الشي على نفسه وانما كان هذا
الاستعمال الاكثر لان وضع افعل التفضيل الشي على غيره في
الاول ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان
يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ

وان كان خارجا ... حوزه من

استعماله بهذا التفضيل موصوفه على ... ده في هذا المفهوم

العام نحو زيد افضل الناس اي افضل من شاركته

في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته

لخروجهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني

ان تقصد زيادة مطلقة غير مقيدة اي لتوضيح بان

يكون على المضاف اليه وحده وتضاف اسم التفضيل الى ما

اضيف اليه للتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما تضاف الساير

الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه

فلا شرط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه

الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلعم افضل قريش

اي افضل الناس وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا

فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف لا يدخل في جملة

اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم

بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد او لانها منشاوه

او مسكنه ويجوز في نوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف

وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد

اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا

وكذا التذكير وان كان موصوفه مونثا نحو زيد او الزيدان

او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل

الناس وهذا الاصل لانه افضل من الذي ليس فيه الا الافراد

والتذكر

...

... ل

الاسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون

افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات

فضليا تهن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة والحق

النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي تقصد به

زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة

اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا

وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع

وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه

فيهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المفرد

المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة

بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها

العارضة ... من باب فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل

في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء والما خص المظهر

لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره

في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل

لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا الا وجد

بعده ما يوهم ذلك فاعل دال على الفعل الناصب له

قال الله تعالى هو اعلم من ضل عن سبيله اي هو يعلم من كل

واحد يعلم من ضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها

ا لفعل ايضا نحو رجل ذيبا والعالم بعلم الرفع بالفاعلية
لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل
الفعل لانه ليس له فعل بمعناه في الزيادة ليحمل عمل ولانه
لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استحالة لمن لا يثنى ولا يجمع
ولا يؤنث بعد مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته
ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا
هو في اللفظ الشيء يعتمد اعلية بان يقع نعتا له او خبرا
عنه او حالا وهو في المعنى صفة لسبب مشترك بين ذلك
الشيء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول
اي باعتبار تقيده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه
اي نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار تقيده
بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا
والثاني مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال
عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل
ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا
هو الشيء الذي ثبت اسم التفضيل في اللفظ والكحل سبب مشترك
بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل
مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون
في اللفظ ما لشيء وفي المعنى لسببه ليحصل لصاحب

بعيد

حاله فيه كالصفة المشبهة لانحطاطه رتبتها عن رتبة اسم
الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات
الموصوف او لم يكن مثل ز[illegible] ارب عمرا وانما اشترط
ان يكون ذلك المسبب بشرط مفضلا من وجه مفضلا عليه
من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت
رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان
بالذات بخلاف الكحل الملحوظ لعينه تارة وبهذا وتارة بذاك
فانه واحد بالذات مختلف بالاعتبار وليلاحق على ما هو الاصل
في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل
والمفضل عليه لسهل الاخراج عن المعنى التفضيل بالنفي
كما سيتضح فايدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا
او عنه كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه
عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي حسن في هذا المثال بمعنى
حسن وكذا كل افعل في المواد الاخر بمعنى فعل وهذه العبارة
تحتمل معنيين احدهما اي كون احسن مثلا بعد النفي بمعنى
حسن لانه اذا استولى بالنفي على اسم التفضيل توجه النفي
الى قيده الذي هو الزيادة فيصير انه ليس حسن كحل عين رجل
زائدا على كحل عين زيد فيعني اصل حسن كحل عين رجل
منفيا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة
[illegible] مقام المدح فرجح المعنى الى انه حسن في عين كل احد

عن الزيادة وعرفا لان نفي الزيادة لا يلائم المدح فبقي
اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل منفيا الى حسن زيد اما
بالمساواة او كونه ازيد وهذه القياس كونه دونه لا يناسب
المقام فرجح المعنى الثاني ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
حينئذ على ذلك فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى
لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة
بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ايضا لان في الزائد على شيء
ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد صريحا نفي المساوي
مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من مجموع
ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد
وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة المفضلة
بالنفي يقتضي جواز حمل اسم التفضيل والمظهر على ان يكون عاملا في
مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جاريا على المثال
المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في
المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل
ان يكون المفضل والمفضل عليه مختلفين بالذات ففي صورة
الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية
ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا
افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان

بالذات

الزوال ...
بالجزئية والكحل بالابتداء افضلوا بنيته اي بين معموليه اي ما حمل
عليه احسن ومن حيث انه اسم التفصيل بمعنى الفعلية وذلك
المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل وكلا الاسمين
معمولاه من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية لا يجوز
الفصل بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ما عرفت لانه بمعنى
الابتداء العامل في المبتدا والخبر والعامل بالحقيقة في معنى
الابتداء لا الاسم التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
فانه لم يبق احتياج فانه من معمولاته من حيث انه اسم التفضيل
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بينه وبين
معموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك
وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن من الكحل
في عينه هو اي الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد
ايضا مع انها ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة
في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيهما ولما قرر مسئلة الكحل
وبين شرائطها وما عبرت عنها على وجه يطابق المقصود بلا
زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير
منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه
على ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما اسند
سيبويه اليه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ونطق بعض

عيني زيد وهو اخصر منه بعقد احضرسة كلمة ولو رفع لفظ العين
من البين والنفي عن زيد ... اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وعلى كل فعل يوقف المعنى على ما ... عليه قيل بهذا التعبير لان اصله
من كحل عيني زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك
لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه او يتعدد والكحل في
فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان الكحل فيها
مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه في
زيد فلما عين مفضلا عليه استغنى عن ذكرنا سيا وتقديره
ما رايت عينا عامله بعيني زيد في اصل الكحل حسن فيها
الكحل من عينيا زيدا ونقول معناه ما رايت عينا كعين
زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا
على ابلغ وجه ان الكحل في عين زيد حسنا ليس في عين غيره
وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها تفصيل ظاهر لو
رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من تفصيله
مع مجرورها مقدره فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ادري منصوب
على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين
زيد الى آخره قولا مثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت
ليكون مستدلا بما هو مستدل اي ماثله وترك موصوف ال...

في المثال

بالهم

... ولا ادري وهو مذكور ... في ... الاستشهاد
بالمثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما قبله مررت على
وادي السباع ولا ادري كوادي السباع حين يظلم واديا
اقل به ركب اتوه تأية ... الا ما وقى الله ساريا
كان اصله لا ادري واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع
فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا الركب اسم جمع
الركبان وهو مخصوص براكبي الابل والتأية من اى او
اي كالمحنه من حي او حي وهو المكث والتأني وساريا من
السرى وهو السير في الليل مفعول لا ادري اما من روية البصر
او من روية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع
حال منه قدم عليه وعلى الثاني واديا مفعول الاول كوادي
السباع مفعول الثاني وعلى التقديرين حين يظلم ظرف النسبة
المستفاد من الكاف والواو في ولا ادري اما اعتراضية
او حالية واقل صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور
المجرور عائد الى واديا وركب فاعل اقل وجملة اتوه صفة
له وتأية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر
اي اتيان تأية واخوف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم لوادي
السباع واخوف منه وما في ما وقى مصدرية وساريا اي راكبا
ساريا مفعول وقى والمستثنى مفرغ اي واديا مخوف الخ

الفعل

لو معهم لوادي السباع ولون ذلك الوادي الخوف من
وادي السباع في وقت الا بوقت وما نه الله سبحانه ركبنا
سارينا الى سار بنا بالليل بعيدين الافات والمخافات ولو
عبرت بالعبارة الاولى تعقلت ولا اري واديا اقل به ركب
اتوه من وادي السباع ولو عبرت بالعبارة الثانية
لعقلت ولا اري واديا اقل به ركب اتوه من وادي السباع
ولما قسم المصنف الكلام الى اقسام الثلثة علم وجه علم من دليل
الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر
المصنف مباحث الاسم بتعريفه ثانيا وحملت الوحدة الى مباحث
الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه وقال
الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس
ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها
عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليه لاستقلال
بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى وح
يكون المراد بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد وهو استقلاله
بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر ما في وجه
الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل
مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر

بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه تبيين تلك النسبة ولما وجد
ذلك المعنى بالاقتران بالزمان حسن ان يكون المراد به الحدث
فالمراد بالمعنى ليس معنا مطابقيا بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية
مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فهم من الالفاظ الدال
عليه هو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل
وبقولنا وضعا اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر
او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى
وكاد لاقترانها بحسب الوضع ويصدق على المضارع انه
اقترن باحد الازمنة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن
بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل او لتحقيقه وشيء من
ذلك لا يتحقق الا في الفعل و دخول السين او سوف لدلالة
الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او
لطلبه كلام الامر او النهي عنه كلا النهي او لتعليق شيء بالفعل
كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل
ولحوق تاء التانيث ساكنة عطف على دخول قد وانما اختص بحرف

والصفات استغنت عنها لاختصاصها من الاسماء المتحركة الدالة
على التثنية والجمع وتانيث فاعلها فلا ترد الحق بالفعل ساكنة
حال عن ا التانيث احترازا عن الحركة لاختصاصها بالاسم
و تحوق نحو ما ضعلت ارادتخو ما ضعلت الضمائر المتصلة
البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه ما فعلت ايضا وذلك
لان ضمير الفاعل لايحق الا غاية فاعل والفاعل كالجزء
للفعل او فرقوعه وحط فرده عيد جعل احد نوعي الضمير محترز
عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز المتحرك
لان المتكلم اخف واحقر فهو بالتقسيم اليق واحد الماضي
الماضي ما دل اي اي فعل دل بحسب الاصل الوضع فانه المتبادر
من الدلالة على الزمان ... زمانك الحاضر الذي انت فيه
قبليه ذاتية تكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعض انما تكون بحسب الذات لا بحسب الزمان لئلا
يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل
لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول
الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب
الوضع فلا ينتقض جمعه بلم تضرب وجمعه بان ضرب ضربت
مبني على الفتح خبر مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على
الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو دعى انما البنا على الحركة
دون السكون الذي هو الاصل في المبني لمشابهته المضارع في

وقوعه

... انه مبني على ... في موضع ... الفتح اخص بالفتح
الفتح فالكون اخف الحركات ... ضمير المرفوع المتحرك
فانه مبني على السكون مع ... في ضربنا لكراهة اجتماع
اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل
بفعله وانما قيد ضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا
فانه ايضا مبني على الفتح ومع ... الواو فانه يضم معها لمناسبتها
لفظا كضربوا او تقديرا كرموا المضارع ما اشبه اي فعل
اشبه الاسم باحد حروف نايت اي حال كونه متلبسا باحد
حروف نايت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت
وهذه المشابهة انما تكون لوقوعه اي وقوع ذلك الفعل
مشتركا بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع
الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين وتخصيصه بالحرف
عطف على وقوعه اي تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا
ولتخصيصه بواحد من زمان الحال والاستقبال بعني الاستقبال
بالسين فانه للاستقبال القريب وسوف فانه للاستقبال
البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة
القرائن وانما اعرب المضارع لمشابهة الاسم لانه لم يسم
مضارعا الا لهذا اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة
من الضرع كان كل الشبيهين ارتضعا من الضرع واحد
فيها احوال رضاعها فالهمزة من تلك الحروف الاربعة

للمتكلم المفرد إذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير أو أكثر
مثل نضرب وكأنهما مأخوذان من أنا ونحن والتاء للخطاب
مطلقا واحدا كان أو مثنى أو مجموعا مذكرا أو مؤنثا وللمؤنث
الواحد والمؤنثين غيبة أي حال كون المؤنث والمؤنثين
غائبتين أو ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما أي غير
القسمين المذكورين وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما
أي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب
لأنه وإن لم يتعرف بالإضافة معرفة لكنه أشبه بها النكارة
الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة أو بالنصب حال وهو
الأولى لموافقته السابق وحرف المضارعة مضمومة في الرباعي
أي فيما ماضيه على أربعة أحرف أصلية كيدحرج أو لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه أي فيما سوى ما ماضيه على أربعة أحرف
مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره
أي غير المضارع لعدم علة الإعراب فيه ولما كان هذا
الكلام في قوة قولنا وإنما يعرب المضارع صح أن يتعلق به
قوله إذا لم يتصل به نون تأكيد ثقيلة كانت أو خفيفة
ولا نون جمع المؤنث لأنه إذا اتصل به أحدهما يكون
مبنيا لأن نون التأكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة
فلو دخل الإعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل
عليها لزم دخوله على الكلمة الأخرى حقيقة ولأن نون جمع المؤنث

في الماضي

والنصب لمشاركة الاسم فيهما والجزم مختص به كالجر بالاسم
فالصحيح منه وهو عند النحاة ما ليس حرف الأخير حرف
علة آخر وعن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا
كان أو مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل
يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والواحد
المؤنث مثل تضربين فهذه أربعة صيغ يضرب في الواحد
الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب
المؤنث والواحد المذكر المخاطب وأضرب في المتكلم الواحد
ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة
في حال النصب لفظا أي حال كون الضمة والفتحة لفظيين
والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب
و المضارع المتصل به ذلك أي الضمير البارز المرفوع
وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها أي حذف
النون حالة الجزم والنصب فإن النصب فيه تابع للجزم
كما أن في الأسماء تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون
وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا إلى آخرها
و المضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا
في حال الرفع لأن الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو
ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو

لان الجازم لما لم يجد [illegible] حرف العلة حذف
نحو لم يغزو ولم يرمي و[illegible] المضارع المعتل والاخر بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا [illegible] الالف لا يقبل الحركة نحو
يرضى لن يرضى والجزم [illegible] بحذف الالف في حال الجزم
نحو لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب
والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه التجرد
كما هو المختار عند جماعة وذلك مذهب الكوفيين
وسواء كان العامل وقوعه موقع الاسم كما في يضرب
زيد اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت
رجلا او ما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه يكون اذن
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو
الرفع وذلك مذهب البصريين ورد عليهم بانه يرتفع
في بعض مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد
زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي
ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدا مقدم عليه
كذا قائم الزيدان وتكفينا وقوعه للاسم وان كان
الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا
وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لانه

حكايتها في باب افعال المقاربة [illegible] ونصبت
اي المضارع بان الملفوظ ولن [illegible] اصلها لا ان فابدل
الالف نونا وقال الخليل اصلها [illegible] فقصر كالشيء واي شيء
وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصلها اذا ان
فخففت وقيل اصلها اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه
وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام
كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة
الزائدة في خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان
هذه اللام جارة يمتنع دخولها على الفعل الا بجعله مصدرا
فقدر ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد
الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك
او يعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وامتنعتا بعد
الاشياء لما امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل [illegible] ليكون
من عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون
المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك
وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكون منك اكل السمك وشرب
اللبن معا فان التي ينصب بها المضارع مثل اريد ان تحسن
الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان يصوموا امثال النصب
بحذف النون وكذا ان التي يقع بعد العلم اذا لم تكن بمعنى

قتى

ن ... [illegible] ...

وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه ان الناصبة مثل
علمت ان سيقوم وان لا تقوم وان التي تقع بعد الظن فيها
الوجهان لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلائم
ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم التيقن يلائم
ان المصدرية فيصح وقوع كليهما نحوي في ان التي بعدها
الوجهان ولن مثل لن ابرح وسعناها اي معنى لن المستقبل
نفيا موكدا لا موبدا والالزم ان يكون في قوله ولن ابرح
الارض حتى يأذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى بأذن الانتها واذن التي ينتصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معتمد
لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها
مضارعا بها سقيها حكما وكان معطوف على لم يعتمد اي ينتصب
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وادا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان
الا في الاستقبال وان فقد احد الشرطين جاز اذن
احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا
وكلها كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك انا اذن
كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل

الجنه

ولد

اذا لم يعتمد حرف لا ضعاف الملفوظ بها لكنها اشبه بالمبهم
وقد اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ المحذوف اذن بعد القال
على طريقة تنزيلات احدانها الاطلاقية كما في انتصابها المضارع
بها مشروط بشرطين اشار اليهما بين المبتدأ والخبر واذا
وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان
النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف
لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعيف
وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل
ومعناه التسبيب الاسمية باصلها لما بعدها كسببه الابلاغ
لدخول الجنة في مثال المذكور ... حتى التي ينتصب المضارع
بعدها بتقدير ان اذا كان ... ادخل مستقبلا بالنظر
الى ما قبلها ومن كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او
حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كونه حتى بمعنى كي للسببية
او الى الانتها الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة
مثال الحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها
وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكتبت سرت حتى ادخل
البلد مثال الحتى بمعنى كي لدالي ولاستقبال المضارع
بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان
يكون ماضيا او حالا او مستقبلا لا اسير حتى تغيب الشمس
مثال الحتى بمعنى الى والاستقبال ما بعدها بحسبها دال

او حكاية الحال الماضية كما تقول كنت سرت امس حتى
ادخل البلد فادخل في حكاية الحال الماضية كانك
كنت سرت في زمان الدخول بهذه العبارة وتحكيها
في زمان التكلم على ما كنت به وكان ما بعد حتى في هذه العبارة
مرفوعا والتقييد على ما كان عليه وحكيته في زمان الحكاية
ايضا فيكون مرفوعا ولا يمكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
كما مر اي حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا جارة
ولا عاطفة ومعنى كونها حرف ابتداء ان يبتدا بها
كلام مستانف لا ان تقدر بعدها مبتدا فيكون الفعل
خبره فيكون حتى داخلا على اسم كما يتوهم بعضهم فيرفع
اي ما بعد حتى لعدم الناصب والجازم وتجب السببية
اي كون ما قبلها سببا لما بعدها لتحصيل الاتصال المعنوي
وان فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الان مثال لما اريد الحال حقيقة فانه قصد به نفي الرجاء
في زمان التكلم ومن ثم اي ومن اجل هذين الامرين اي
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب
سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول
الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى
ادخلها في وقت حصول كان الناقصة في هذه القول

بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني
في قولك اسرت حتى تدخلها الاستفهام لكون ما بعدها
حينئذ مستانفا مقطوعا لوقوعه ما قبلها سببا لما
بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم
الحكم بوقوع المسبب مع الشك في وقوع السبب وهو محال
وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى
ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الان ولا
فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان
السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل
فيجوز ان يكون السبب محققة الحصول قوله ايهم عطف
بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها
لعدم صلاحيته تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه
ووقع في بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها
في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب وقت حصول كان
التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا
فساد فيه ولام كي التي ينصب المضارع بعدها ان مثل
اسلمت لادخل الجنة وانما يقدر ان بعدها لانها جارة
ولام الجحود التي ينصب بها المضارع اي لام تاكيد للنفي بعد
النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو

يصح الحمل من ... ...
يعذبهم او من الخبر ... كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل
المصدر باسم الفاعل اي ... كان الله معذبهم والفاء التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مقدرا ان بعدها
لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي
سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى
النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ
على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشيا
الستة المتقدمة الآتية لا ما في معناه من النفي المستفاد
جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني
او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني
ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني
فاهلك او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اي
هل يكون منكم ماء فشرب مني او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا
اي ليس منك اتيان فحديث فيندرج فيه التحضيض
لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي
فعل فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي

فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل
فتصيب خيرا اي الا يكون منك نزول فاصابة خير
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها
وما بعد الفاء في تاويل مصدر اي في مفهوم ما قبل الفاء واما
نحو ساترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا
بدون تقدم احد الاشيا فمحمول على ضرورة الشعر و
الواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها
مشروط بشرطين احدهما الجمعية مصاحبة ما قبلها لما
بعدها والا في الواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي
قبل الواو مثل ذلك اي مثل الواقع قبل الفاء في كونه
احد الاشيا الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها
بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع
الزيارة والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اي
لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وعلى هذا القياس و
او التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى ان او الا ان اي بشرط ان يكون بمعنى الى او الا
الداخلتين على ان المقدرة بعدها لان ان ايضا
داخل في مفهومها الا يلزم من تقدير ان بعدها
تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني حقي

بحالها حتى والفاء الحروف العاطفة مطلقة سواء
كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اي
انتصاب المضارع بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما
صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او تشتم او فتشتم او ثم تشتم
ثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس
مشروطا بالشرط المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا
فهو معطوف على الاول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا او ... باوجه او لا بمعنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى
والظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على تقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر
كما ذكرنا يلزم ان يذكر في تفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خصت
يلزم تخصيص الحكم ببعض الواقع مخصوصا به كما سبق من
عبارته في تم انتصابه ويرد عليه انه كان المناسب حينئذ ان يذكر
حرفين مرة في الاجمال ومرة في التفصيل كسائر ما ذكره ويجوز
اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة

اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام كي نحو دخلت لم يدخل على الاسم
الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان
تستعمل بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها
التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب التي يليها المضارع
واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت ما بعدها للتنصيص
على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب
فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا الداخلة
على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى
كي عليها اي على ان لا لاستكراه اجتماع المثلين لام كي
ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب اذ ان الناصبة تقدر في
غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل اصحها نحو قوله تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه او فيه عمل مع الشذوذ كقوله الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع ولذلك لم يذكره ويجزم اي المضارع بلم ولما
ولام الامر ولا المستعمل في معنى النهي احتراز عما اذا استعمل
في معنى النفي وبهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازاة
اي ويجزم اي المضارع بكلم المجازاة اي كلمات الشرط والجزاء
التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف وهذا احسن ان
لفظ الكلم والجزم بها فعلان وجه اي الكلم المجازاة ان و

سواء كان مع ما او لا وما ومن واي [illegible]
مع كيفما واذ [illegible] يجزم كلاهم على الاطراد اما مع كيفما
فلان معناه عموم الا[illegible] فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ
كان معناه على اي حال تقرأ انت ايضا اقرأ
عليها من المتعدي استوا اقرا كان معناه على اي حال
وكيفية تقرأ انت فانا ايضا في جميع الاحوال والكيفيات
واما مع اذ فلان كلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنى ان
التي هي موضوعة للابهام واذ [illegible] واللام المطلوبة
بها تقدره عطف على قوله لم اي وتجزم المضارع بان مقدرة
وسيجي بيانه ان شاء الله تعالى فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه
اي نفي المضارع ولا يبعد لو رجع الضمير حينئذ الى ماضيه
واقرب اعني ماضيه ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي
وتختص اي لما بالاستغراق اي استغراق ازمنة الماضي
من وقت الانتفاء الى زمان وقت التكلم بلا نحو ندم
فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب ندمه ولم يلزم استمرار
انتفاء النفع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم
زيد ولما ينفعه الندم فالاستمرار ذلك الى وقت التكلم
بها وجواز حذف الفعل اي وتختص ايضا لما بجواز حذف
الفعل المنفي بها اذا دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما
اي ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم ادوات الشرط عليها

فلا

تضرب
الحاصل

[illegible] مجزوم في اي [illegible]
الفعل مترتب [illegible] الفعل [illegible] الامر لما يركب وقد
يستعمل بمعنى المتوقع ايضا [illegible] لما ينفعه الندم ولام الامر
اي اللام المطلوب بها الف[illegible] يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر
لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الفاء والواو
وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا معك وثم ليقضوا ولا
النهي [illegible] بها الترك اي ترك الفعل [illegible] في النسخ
ولا النهي [illegible] النهي التي هي ضد لام الامر وهي التي يطلب
بها ترك ال[illegible] وهو يدخل على جميع الانواع المضارع المبني للفاعل
والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازات المذكورة [illegible]
تدل على الفعل [illegible] الاول وسببية الفعل الثاني اي
بجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا في شرح [illegible] وكلم
المجازاة تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك
ان كلم المجازاة لا تجعل الشي سببا لشي فانما جعلها الشي سببا
ان المتكلم اعتبر سببية شي لشي بل بوجود [illegible] الشي وحصول كلم
المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني ولا خارجا ولا ذهنا بل يكفي ان يعتبر المتكلم بينهما السببية
ويصح [illegible] صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك ان تشتمني اكرمك فانه ليس سببا حقيقيا للاكرام و
الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر

او لا من حيث انه مقدم على الاول اما الجزاء على الفعل اي ان
كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او
الاول فقط مضارعا نحو ان زرتني فقد اكرمتك فالجزم واجب
في المضارع لدخول الجازم وهو ان واما تضمنها معنى ان
المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي فيه الوجهان
الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط و[...] لضعف عمله
الماضي في الفعل بغير المجهول نحو ان [...] وادنيته واذا
كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا [...] نحو ان خرجت
او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون تحصيل العد
اي لم يضرب العبد سواد كالتي قد لفظا كقوله تعالى ان يسرق
فقد سرق اخ له من قبل او معنى يا مقدر كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اي فقد صدقت لم يجز
الفا في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني
اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه
الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك
ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفا فيه
وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احتراز
اما اذا كان منفيا بلم فانه سبق فيما سبق لكونه ماضيا معنى

معنى

[...]
يعني الاستقبال فيترك الفا [...] ولن يخرج من وجد فان
لم يكن نحو قوله تعالى وان [...] الغيب يعلمونها العنيين ومن
عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفا لازمة فيه لان الجزاء ح اما ماض بقد لفظا
كما تقول ان [...] اكرمتك امس او تقديرا كما تقول
ان اكرمتني [...] امس ستقدر فقد اكرمتك في كل
تقديرا [...] الماضي فاحتاج الى رابط الفا
واما جملة [...] او دعاء او استفهام او مضارع
بما او لن الى غير ذلك لا [...] عرض فيه جميع هذه المواضع
لان تاثير الحرف الشرطية في الجزاء فاحتاج الى الفا وقد يجي اذا التي
للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفا
لانهما معا في قريب من معنى الفا لانها تعني حدوث
امر بعد امر ففيهما معنى الفا التعقيبية ولكن الفا اكثر
وانما شرط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصهما لان اذا الشرطية
مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اذا
هم يقنطون وان التي تجزم المضارع حال كونها مقدرة
وربما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي

الام

المعنى ان يكن بعد كم [illegible] اشربه والتمني نحو ليت لي مالا
انفعه لان المعنى ان يكن لي مال انفعه والعرض نحو الا
تنزل تصب خيرا اي الا تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون سببا لما تقدم
وقصد بالسببية اي سببية ما تقدم له تقدر ان بعد المضارع
[illegible] ما بعدها تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الاشياء
نحو ما مر وانما اختص تقدير ان [illegible] الاشياء لانها
تدل على الطلب غالبا متعلقا [illegible] يترتب عليه فائدة
يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع
واقعا بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب لتلك
الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع
الواقع بعدها جزاء فيجزم نحو اسلم تدخل الجنة لان
المطلوب اسلم وهو الاسلام وهو سبب لما يترتب دخول الجنة
وسبب لها وقصد ان تلك السببية فقدر ان مع الفعل
الماخوذ من اسلم وجعل دخول الجنة جزاء له فقيل ان تسلم
تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل
الجنة لان النهي ترك حقيقة الفعل المنفي لا المثبت ولهذا
امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافا للكسائي لان
التقدير على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر

والطلبيه

الفساد

[illegible] العرف قرينة [illegible] هذا [illegible] السببية واما اذا لم
يقصد له الجزاء الجزم قطعا الخ [illegible] اما بالصفة ان
صالحا للوصفية كقوله تعالى [illegible] من لدنك وليا يرثني
من [illegible] [illegible] او بالحال كذلك كقوله تعالى
فذرهم [illegible] في خوضهم او بالاستيناف كقول
الشاعر [illegible] او لها فقال حيث امر جري
لمقدار [illegible] وفي بعضها مثال الامر و
كان ا[illegible] [illegible] يطلقون اسم الماضي و
اسم المضارع [illegible] [illegible] وفي بعض النسخ انما
قال امثال الامر لان الامر [illegible] هذه النوع من الافعال
اشترط المعنى المصدري ايضا اذ المعنى المقصود ومحو
اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوصا بالامر بالصيغة كذا
ذكر المصنف في شرحه صيغة يطلب بها الفعل يعني تحل امر
غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل
احترازا عن المجهول مطلقا فانه يطلب الفعل من المفعول
لا من الفاعل المخاطب احترازا عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احترازا عن مثل قوله تعالى فبذلك
فلتفرحوا فيمن قرا على صيغة الخطاب وعن نحو [illegible]
[illegible] وحكمه اي حكم الامر في الجزم عند البصريين

وفي الصورة [illegible] مجزوم [illegible]
الصحيح وسقوط كون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه
ما فيه اللام من المجزوم [illegible] في النطق حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا
واخش واغزوا ارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا
لم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم
بلام مقدر وان كان بعده اي بعد حرف المضارعة بعد
حذفه متحرك اسكن آخره وتجعل ما بقي [illegible] بعد حذفه في ضارب
ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظـ[illegible]ان بعده حرف
ساكن ولبس المضارع بماضي والمراد با[illegible] ما يكون ما ضيه
على اربعة احرف من المزيد فيه واما جواب الافعال الاتية
زد همزة الوصل على ما بقي له بعد حذف حرف المضارعة
ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة المضمومة
ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة وفعا للالتباس با
المضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج
من الكسر الى الضم على تقدير الكسر ومكسور الهمزة سواه اي
سواء كان بعد الساكن فتحة وهو ساكن بعده كسرة او فتحة
فانه لو ضم مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح
لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالماضي الرباعي ونحو اوثق مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة
اضرب مثال لما يكون بعده كسرة اعلم مثال لما يكون بعده

فتح

15

[illegible] ثم [illegible]
تسمى فاعله اي مفعول المفعول [illegible] [illegible] فاعله واضافة الفاعل
الى [illegible] لا في طاقة او علم [illegible] [illegible]مان اي فاعل فعل الرابع
تعليه [illegible] ان [illegible] الموصول [illegible] الذي لم يذكر فاعله
ولكون [illegible] وهو ما حذف فاعله والم
للمفعو[illegible] [illegible] فيه ههنا اكتفاء بذكره [illegible]
فان كا[illegible] [illegible] فاعله واقيم المفعول
مقام[illegible] فعل الملتبس بان ضم اوله وكسر
قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم احتيج هذا النوع من
التغير لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد
في الاوزان الخروج الضم الى الكسر ووزن فعل الخروج من
الكسرة الى الضمة وان كان غريبا بدليل الغرابة المعنى [illegible]
لكن الخروج من الكسرة الى الضم اثقل فلا ضم رتبة احتيا
بعد حصول المقصود باخف من ضم الثالث مع همزة الوصل
نحو انطلق واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك
الباب وضم الثاني مع التاء مثل تعلم وتدحرج
لئلا يلتبس بمضارع التفاعل وما [illegible] و[illegible]
حرف اللين [illegible] علمه [illegible] وضم الثالث [illegible] الثاني [illegible] معتل
العين اي ما يكون عينه حرف علة [illegible] وعليه مثل

احاح الاعلال بيه ... ن

معتل العين المنقلبة عينه الفا بلا بر د مثل جوز وخيد

واما حص معتل العين الذكر لزياده خصوص واختلاف

المبني للمفعول من مضاعفه و الماهم لكن فيه ما ذكر بالا

فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسره العين الى

ما قبلها بعد حذف حركته فصار ... معتل فابدل الواو

ولم ياء الكسر بها وانكسار ما قبلها ... قيل وجاء الاشمام

وهو فصيحه قيل وبيع وفي شرح ... نه بهذا الاشمام

ان تخو كسرة فا الفعل نحو الضمة ... الساكنه بعد ما نحو

الواو قليلا اذ هي تابعة له ... ما قبلها بهذا اراد النحاة والقرا

بالاشمام في هذا الموضع ... ضم الاشمام هيهنا كالاشمام

حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفا احالها

بهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان يان

بضمه خالصه بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير المشهور عندهم

والغرض من الاشمام الايذان فان الاصل الضم في اوايل

هذه الافعال وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع

بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها

ونقول اي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين الثلاثي المجرد

باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال

والانفعال نحو اختير وانقيد في لغات الثلث فيراد بم

وتيرمنها

يا اذا كانت واوا فيقال ابت ... وانهم لغه واحده والى

اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه

سماعا وقياسا اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم

ويلتزم ويستخرج ويتد ... وفتح ما قبل الاخر تخفيفا الفتحه

نقل المضارع ... و معتل العين المبني للمفعول بقلب

العين ... اوا نحو يقال ويباع ويخاف

ويخاف وتبدد ... حركتها حقيقه او حكما انقلب ما قبلها

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف

فهمه على متعلق اي غير الفاعل بتعلق الفعل به يتوقف

فهمه عليه فان كان الفعل لابد له من فاعل فهمه موقوف

على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام

والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل قائم به

ومسند اليه فلا يقال في الاصطلاح انه متعلق فان التعلق

نسبته الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان

موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه

موقوف على تعقل المفعول لا يمكن تعلقه الا بعد تعلقه

بخلاف الزمان والمكان بحيثيه الفاعل او المفعول فان فهم

الفعل وتعلقه دون هذه الامور ممكن وغير المتعدي

خلافه اي بخلاف المتعدي يعني يتوقف فهمه على فهم امر غير

الفا[illegible]

والحكا[illegible]

المتعلق[illegible]

نحو ذهبت [illegible]

الف المفاعلة نحو [illegible] الاستعمال الا ترجيحه

او الحرف الجر نحو ذهبت [illegible] المتعدي يكون متعديا

الى مفعول واحد كضرب وهذا [illegible] اثنين ثانيهما

غير الاول كاعطى والى اثنين [illegible] هما صدق

عليه نحو علم والى مفاعيل ثلا[illegible] بمعنى اعلم وهما

واصلا ان في هذا القسم ما هما كا[illegible] متعديين

الى مفعولين فلما دخلت الهمز[illegible] مفعول الافعال

ذا المفعول الاول واما الافعال [illegible] او اخرج

وحدث فليست اصلا [illegible] الى ثلثة بل تعديتها اليها

انما هي بواسطة تضمنها معنى الاعلام وهذه الافعال

المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب

اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا

والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني

والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما

عند الاخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال

الشك واليقين والمراد بالشك الظن والا فلا شك

في شيء من هذه الافعال والمعنى الشك المقتضي لتساوي

الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن

وزعمت وهي [illegible] تارة للظن وتارة للعلم وعلمت و

زيدا قائما فقولك علمت لبيان [illegible] هذه الجملة

عنه حين تكلمت بها او اخبرت [illegible] الايام زيد انما هو

العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان

منشا الاخبار بمضمون الجملة هو الظن وكذلك دواتها افعال

فنصب اي [illegible] الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية

المسند [illegible] هما مفعول لها ومن خصائصها

اي [illegible] بما يختص لشيء ولا يوجد في غيره اي

من خصائصها [illegible] افعال القلوب [illegible] اذا ذكر احدهما ذكر

الاخر فلا تقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك كونهما

في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر فقيل ان

المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول

في الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض [illegible]

الكلمة الواحدة ومع هذا استبعد ورد ذلك مع القرينة على

قلت اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن

الذين يبخلون بما اتاهم الله من فضله هو خيرا لهم على

قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي

لا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم فحذف [illegible] الذي هو

المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تحسبن

[illegible] اي لا تخلنا [illegible]

فحذف جاز [illegible] الذي هو المفعول الثاني [illegible]

مفعول با بعلمت فـ … تحد فيها نسيا منسيا فلا يقول
ظننت وعلمت لعدم الفا … ن لا يخلوا
من علم وظن واما فـ … ن يحذفهما
نحو من يسمع يخل اى يخل … نها اى
من خصائص افعال القلو … بطال
عملها اذا توسطت بين مـ … ت عليم
او تاخرت عنها نحو زيد قـ … لا الغا
على التقدير لاستقلال … بين الصالحين لا ن
يكونا مبتدأ وخبرا ومـ … ن كلاما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط
والتاخر وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت
زيد قايم لكن الجمهور على انه لا يجوز هذه الافعال على تقدير
الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قايم ظننت زيد قايم
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا
على تقدير التوسط والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال
اولى على تقدير التوسط في بعضها انهما متساويان والالغاء
اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيهما اذا توسطت
بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم
بين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا

١٩

… ومنصوبها
معطوف على
… وجاز فعلها

الصور واجب فلهذا قيد جواز … بمعنى جواز الاعمال ايضا بقوله
اذا توسطت يعني بين معمو … ليها او تاخرت يعني عنهما وانما
خص هذه الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا
خصائصها من … كره وقوعه ومنها اى ومن خصائص
افعال القـ … تعليق وتعليقها وجوب الابطال
عملها لفظا … ى بسبب وقوعها قبل معنى الاستفهام
نحو علمت … اخي منا له او توسطه كما اذا كان قبل
المضاف … معنى الاستفهام نحو علمت غلام من
انت وقبل النفي الداخل على معمولها وقبل اللام اى لام
الابتداء الداخلة على معمولها نحو علمت ازيد عندك
ام عمرو ومثال للتعليق بالاستفهام وترك مثال
اخويه بالمقايسة مثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال
اللام علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة
لان هذه الثلثة مما يقع في صدر الجملة وضعا فاقتضت
بقاء صورة الجملة وهذه الافعال توجب تغيرها بنصب
جزئيها فوجب التوفيق باعتبار اجريهما لفظا والاخر
معنى من حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام
الابتداء ومن حيث المعنى هذه الافعال والتعليق — روعيت
ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج
لكون كل المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج

لزيد قائم وبكر لقاعد ... [illegible] بين الغاء والتعليق من
وجهين احدهما ان الالغاء ... ولا واجب ... [illegible]
والثاني ان الغاء ابطال ... [illegible]
التعليق ابطاله العمل في اللفظ ...
خصائص افعال القلوب ...
ما على افعال القلوب و ...
واخر وانما قلنا متصلين ...
لم يختص جواز اجتماعهما ... لا يجوز اذا اطلقت بل
علمتني منطلقا وعلمتك ... ولا يجوز ذلك في سائر الافعال
فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي
وذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به
متاثرا واصل الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا
معنى كره اتفاقهما لفظا مع اتحادهما معنى تغايرهما
لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا متغايرين بقدر
الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا
خلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
صار كانها غيره لقلة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الانحلال

... وجدت بمعنى ...
حل الغيض في الغيب ... ولذا اجري راي البحرية
والحلمية على راي ال... وزعمها ماخوذ من كون
فاعليهما ومفعوليهما عبارتين لشي واحد كقول الشاعر لقد
اراني ... من عن بمعنى تارة واما حجي
لقوله ... اي اعتمر عمرا ولعلهما وبعض بحال
القلوب ... وخلت وزعمت بمعنى اي قريب من
معانيهما ... اما العلم والظن يجب عليك ان
تتوهم انه هذا ... ايضا متعد الى مفعولين وانما قيد
بذلك ليعلم ان ... لا ... ص بالبعض لان لكل واحد
معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى
صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي
بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى
اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه
قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بشي
شي من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت
قريب من بمعنى علمت بالحاسة ومن قوله ... فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها

وعلمها باه

من معنى ال

التقصة ا

ستنت وعصيت وحرنت لانها ليس بمعنى العلم او الظن

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا تتم عرضها

كالافعال الغير الناقصة ما وضع الى افعال و[illegible] التقرير

الفاعل على صفة اى الجملة [illegible] فعال

هو تقرير الفاعل على صفة ول[illegible] خارج

عن ذلك التقدير الذى هو [illegible]

ذلك التقرير لسنه بين الفاعل و[illegible]

خارج عنها فخرج عن حد الافعال ال[illegible]

لصفة وتقرير الفاعل عليها مثل [illegible] والنوع عليها

فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور

عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لان ما الاشتمالها

على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال

والدوام والاستمرار فى بعضها ولو جعل الموضوع له جزئيات

ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة

على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل

فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له والمطارح

عنه فخرج الافعال التامة عنها ولا يبعد ان يجعل اللام فى

قوله لتقرير الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض

من وضع افعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات

بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها

فيهما

[illegible] وكان

[illegible] مثلا

[illegible] التام

[illegible] ى وافتى

[illegible] ال وانفك

وما فتئ بالفاء وقيل بالياء وما برح وما دام وليس ولم يذكر

سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما

كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر والظاهر انها

خبر [illegible] من الافعال التامة بمعنى الناقصة

كالفعل [illegible] ه اى تصير غرة تامه وكل [illegible]

عاملا [illegible] كاملا وقد جاء فى قولهم ما جاءت

حاجتك [illegible] تمها وحاجتك خبرها اما بان

يكون [illegible] ى كانت وفيها ضميرها بتقدم

من اسم [illegible] لكن هذه على تقدير ما يحتاج اليه

واستفهاما ضمير الضمير فيها جاءت تعود اليها وانما انث باعتبار

خبرها كما فى كانت امك ومعناه اى حاجة صارت

حاجتك وجاء ايضا فقعد نا قصة فى قولهم ارهف شفرته

حتى قعدت اى صار الشفرة كانها حربة اى رمح قصير

قال اندلسى لا يتجاوز جاءت وقعد الموضع الذى استعملها

العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الافعال وما كان

نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدا والخبر لاعطاء

الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه

الافعال يعنى اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا

بمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثر المرتب عليه

هو

فاما كان يكون ناقصة لثبوت خبرها لاسمها ا
سرمدا ماضيا اي كائنا في الز[...]اضي واما من غير الز
على عدم سابق وانقطاع لاحق [...] زيد فاضلا او
منقطعا نحو كان زيد غنيا ف[...]صار عطف
على قوله لثبوت خبرها اي كان يك[...] اسمه بمعنى
صار وهو من قبيل عطف احدا[...]لا على
ما هو قسيم له كقول الشاعر بتيهاء [...] كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيو[...]ارت فراخا بيوضها
اي بيوضها لم تكن فراخا [...]ن صارت فراخا ويكون فيه ضمير
الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اي كان يكون ناقصة
يكون فيها ضمير الشان اسما لها الجملة الواقعة بعدها خبرا
مفسرا للضمير كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت
واخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة عطف على قوله
يكون ناقصة اي كان تامة يتم بالمرفوع من غير حاجة
الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة
والمقدور كائن كقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي
التي وجودها وعدمها لا تخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى
كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من هو في

المهد

[...]
خبرها ويكون تامة بمعنى الا[...] [...]ن مكان الى مكان او
من ذات [...] [...]و صار زيد الى بلد كذا
او من كا[...] [...]د او وصل الى ورجع
ومعنا[...] [...]ه صار زيد بصيرا او مال
الشاعر [...] [...]ه وقال فيا لك من
تعني [...] [...]واضحى لاقتران مضمون
الجملة [...] [...]بالاوقات مثل اصبح زيد
فاعم[...] واضحى زيد حزينا فالمثال الاول
دل على الاقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت
الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران ويكون بمعنى
صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اي صار وليس
المراد انه صار في الصباح او المسا او الضحى على هذه الصفة و
يكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد
اذا دخل وقت الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما اذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في
جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك
في جميع ليلة وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا
اي صار وقد يجي هذان الفعلان تامتين ايضا نحو ظللت

مكان

القلة

عن الاد

بهذه الاد

وقيل قولك اضحى وعاد زيد من سفره رجع وغدا اذا امشى
في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد
الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة
في المتن في مقام التفصيل ... قام الاجمال
وكان الوجه ذلك انها من الملحقات ... ذكره صاحب
المفصل وقال صاحب اللباب وا... عاد وغدا
وراح فاسقطها عن المتن اشارة ... اعتداد بها
لانها من الملحقات وما زال من ... من زول
كانه تامة ما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة
لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك اي ما انفصل
لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسمها
فاعلها تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات
كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبله اي قبل
فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة نحو
ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية
وصلاحيته للامارة اما دلالتها على الاستمرار فلان النفي
ماخوذ من معاني هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي
عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت
واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ولعرفها اي

بان جعلت ... تلك المدة ظرف ... ذلك لان لفظ ما
مصدرية ... ل المصدر وتقدير الزمان
قبل المصا... كان مقدرا فلا بد هناك
من حصو... تامة والى هذا اشار بقوله
ومن ... ثم عدت ثبوت خبرها
لفاعلها ... م مستقل بالافادة لانه ح
اسم ... يحصل غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام ... اي اجلس مدة دوام طلوع
زيد فما دام لا بلاحظ ما دا... جلس لم يحصل من المجموع كلام
لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي
فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى
وجود كلام وزايد ورائها وليس لنفي مضمون جملة الا اي
في زمان الحال مثل ليس زيد قائما الآن وهذا هو مذهب الجمهور
وقيل هي لنفي مضمون جملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان
الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى
الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه و
يجوز تقدم اخبارها اي اخبار افعال الناقصة كلها

علی ا
فعل
وجود
تقتضي
عدة ای صدیق وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم
فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمتنع مانع من التقدم
وح يجوز ان يكون واجبا كما في الا المذكورة وهي اي الافعال
الناقصة في تقدمها اي تقدم ... اي على تلك
الافعال وامتنعه على ثلثة اقسام ... تقدم اخبارها
عليها وهو من كان الى راح ... فعلا لكونها
افعالا وجواز تقدم المنصوب ... الافعال
لقوتها وقسم لا يجوز تقدم اخبا... اي ما (القسم)
ما في اوله ما كلمة ما نافية كانت او مصدرية اذا كانت نافية
فلامتناع تقدم ما في حيز النفي لانه تقتضي الصدر واما
اذا كانت مصدرية فلامتناع تقدم معمول المصدر على
نفس المصدر وخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان
بان يكون هذا الخلاف ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه المخالف منهم قوله
الخلاف منه في غيره ما دام لان اداة النفي لما دخلت على
الفعل الذي معناه النفي افادة الثبوت فصار ظنه لو
كان فلا يلزم تقدم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف
فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع البعض فان
الافتعال هنا بمعنى التفاعل المقتضي لما ذكرنا من

... ما طرده
... للنفي
... وسيبويه والسيرافي
... معمول الفعل
وبين الط... على هذا النف... بعضهم دخما ولم وبهذا
اندفع ما ... على المصنف ان يجعل باب افعال
ما النا ... في الخلاف فيها من ابن كيسان
افعال ... خ لدنو الخبر اي الدلالة
على قر... منصوب على المصدرية تعد...
مضاف ... ن ذلك الدنو بحسب رجاء
المتكلم ... نه بعضهم في قولك عسى زيد
ان خبر ... خروج لو بسبب انك ترجو
قرب ذلك وطمعك ا... م به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار
المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل كما
في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد والخبر لك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب
حصوله للفاعل اخذا فيه اي دنو اخذه وشروعه في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم لشروع الفاعل في الخبر بان
يكون ذلك الدنو بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك
طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم
المتكلم لشروعه فيما يقتضي اليه فالاول اي ما وضع لدنو
الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالمحبوب

الحرف لا يعرف منهما تقول على اصل استعمالها عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر
بان الاستقبالية لقوته معنى الترجي الذي هو توقع وجود
الفعل والاستقبال فزيد اسم [illegible] يخرج في محل
النصب بالخبرية اي عسى ز[illegible] مضاف
اما في جانب الاسم نحو عسى [illegible] يخرج في جانب
الخبر اي عسى زيد الخروج [illegible] الخبر على الاسم
وعلى هذا عسى ناقصة وقيل ان [illegible] ان مشبهة
بالمفعول وليس بخبر لعدم [illegible] على الاسم وتقدير
المضاف تكلف وذلك لان المعنى الاصل قارب زيد ان
يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع
ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو بالمفعول
الذي كان في صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول
وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع
بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيل وفي
ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك في النفس وقال الشيخ
الرضي والذي اراي ان هذا وجه قريب ويقول على الاستعمال
الاول عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو
ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى عن الخبر

استعمال

زيد فهي تامة [illegible] ان يكون مرفوعا
بانه اسم عسى وفي يخرج [illegible] الى زيد وان يخرج في
محل النصب [illegible] وهو ان يحمل ذلك من باب
التنازع [illegible] فان اعمل الاول كان زيد
اسم عسى و[illegible] مقدما عليه وان اعمل الثاني
كان اسم [illegible] من ضمير زيد وخبره ان
يخرج زيد [illegible] الاحتمالين ناقصة ايضا
ثم يحذف [illegible] من الفعل المضارع في الاستعمال الاول
تشبيها لها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه ان كذلك
عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب كان الاصل ان يكون وراءه
محذوف ان دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته ولك
عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي
ما وضع لدنو الخبر ودنو حصول كاد يقول كاد زيد يجيء
فيخبر عن دنو الخبر لعلك باشراف على الحصول للفاعل
في الحال فقاعدها اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل
مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار
احد معنيه من غير ان دلالته على الاستقبال المنافي
للحال ويدخل ان على خبر كاد لتشبيهاله بعسى كما

انه نحية

الليل الع

منهما علم

الافعال اي سائر الافعال

على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا امافي الماضي فكقوله تعالى وما

كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها و

اما في المضارع فلحفظ ... رسيس الهوى

من حب مية يبرح ... لمسلمين

تخطيهم وتغيره قوله ... كاد للاثبات

لما اخطأ ولم غير لحظ ... ما كادوا

يفعلون يدل على انتفاء

بين انتفاء الشيء وثبت و

فلحظيه بعض الفصحاء لحظ ... في تخطيهم

تخطيهم روي عن ابن عيينة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة

واعترض عليه ابن شبرمة فغيره وقال ابن عيينة حدثت

ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه وخطأ

ذو الرمة حين غيّر انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها اذ لم

يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يتصرف منه

في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال

في ان ذلك النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى

وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي

الدعوى الثانية بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم

يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل

وقيل نقيض اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا

... في الزوال

... لا يثبت عطاه

نحو ذلك ما لم يثبت وعراه الاولى وقد عرفت وجه القدح

فيه وفي تمسكه عليها والثاني وهو ما وضع لدنو الخبر رجاء

ثبوته لمن عامله ... وفي الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل

يقال طفق ... وطفوقا وقد جاء طفق يطفق

كضرب ... بفتح الراء بمعنى قرب يقال

كرب ... الغروب وجعل بمعنى طفق

واحد ... اي بهذه الافعال الاربعة في الاستعمال

مثل كاد ... المضارع ان يقول طفق زيد وكذا

او كرب او جعل يفعل ... وتدبر وطفق يخصفان عليهما

واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل

عسى وكاد في الاستعمال فتارة تستعمل عسى مع ان على وجه

نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة تستعمل

استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء افعال التعجب

ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب

وفي اكثرها فعلا التعجب بصيغة التثنية وافراد الفعل بالنظر

الى ان التعريف للمعنى وجمعه بالنظر الى كثرة الافراد

وتثنيته بالنظر الى نوع الصيغة وعلى هذا التقدير والتعريف

للمعنى المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا وهو ما وضع الى

فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد

الحد
من
المحض
للتعجب بل استعمله ... الوضع لانه انما وضع لانشا
التعجب لحسب ... [illegible] النقص
فكثر ما استعمل في الدعاء ... او منع
لانه ما التعجب صدقا ...
بتضمنه تركيب ما افعله ...
تركيب افعل به شرطا ... ما
اي فعلا التعجب غير متصرفين ... ع
ومجهول وتانيث في بعض النسخ اي من افعال التعجب
غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا انسان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل عن بهما
له من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الاسمان
الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام
وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بنا صيغتي
التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد
مما فيه لون او عيب مثل ما اشد استخراجه واشدد
باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما
منه وجعل مصدر الممتنع منصوبا او مجرورا بالباء ولا يتصرف
فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي بتقديم جار فيها عدا

الفعل
المجرور على الفعل
[illegible] الفعل منهما
[illegible] عدم التصرف
فيهما من خواص صيغتي التعجب لان المقام التعجب يقتضي
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا تقال ما زيدا احسن
ولا بزيد احسن ... اذا نقل الى التعجب جريا مجرى الامثال
فلا يتغير ... الامثال فقيل عدم التصرف بالتقديم
يستلزم ... تاخيره بالعكس لان الشي يستلزم
تاخيره ... المستلزم لعدم غيره فلم اكتفى باحدهما
لكن واحد ... تاخير انما هو للتاكيد للمناسبة على
ان كل ... لم ينفصل عن المتاخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالعقل فكانه اعتبر العقد ولا يتصرف
فيهما بايقاع فصل بين الفاعل والمفعول نحو ما احسن في الدار
زيدا او اكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم
ما احسن بالرجل ان يصدق وجاز الاكثرون الفصل بكلمة
كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان في الماضي
واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما
قبل وما ابتداء اي مبتدا على ان يكون المصدر بمعنى اسم
المفعول او ذو ابتدا بتقدير المضاف وفي بعض النسخ
وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شي لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سليقة

وما بعد
اي ما
زيد ا
ما بعد
المعنى لانه كان جعله بسبب حسن ما استفهم عنه وحكى
من الاستفهام معنى التعجب ... الا في ما
احسن زيد ما فعل ... فعل
كالجم اي صار ذا الحم ... بعد
سيبويه والباء زايده
ان مع صلتها نحو احسن ان
فلا ضمير عند سيبويه في افعل
اي مجروره مفعول عند الاخفش ... صار ذا
على ان يكون همزه افعل للصيروره والباء للتعديه اي محسن
سعد يا فالمعنى صيره ذا حسن والباء زايده على ان يكون احسن
متعد بنفسه ويكون همزه احسن للتعديه كاخرج ففيه اي
في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيدا اي
اجعل حسنا بمعنى صفه به وقال الفرا وتبعه الزمخشري ان
احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا حسنا وانما ذلك بان
نصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون في شخص افعال
المدح والذم يعني ان الافعال المشهوره عند النحاة بهذا
اللقب ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن

مثل

... فيها نعم وبئس
الفاعل وقد
اطرد في لغة تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه
حلقيا اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء والعين وهي
الاصل والثانية ... باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة
باسكان ... الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين
والاكثر ... العين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح
والذم ... كان العين قال سيبويه وكان عامة
العرب ... تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس
ان يكون ... معرفا باللام العهد الذهني وهي للواحد
غير معين ابتداء ... معينا بذكر المخصوص بعده
ليكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال لتكون اوقع في
النفس نحو نعم الرجل زيد ويكون مضافا الى المعرف بها
اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام الرجل
وقيل مجرا او يكون مضمرا مميزا بنكره منصوبه موصوفه
او مضافه الى النكره والمعرفه اضافه لفظيه نحو نعم رجلا
او صاحب رجل او زيدا وحسن الوجه انت او مميزا
انما بمعنى شي منصوب المحل على التمييز مثل فنعما هي اي
فنعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصوله بمعنى الذي
فاعل نعم وتكون الصله محذوفه فنعما هي محذوف
لان هي مخصوصه اي نعم الذي فعل هي اي الصدقات

صاحب ...

وقال سه

هي نعم ال

وبعد ذلك ... ... ان ... ا

، ما يحسب الغالب لانه قد

الرجل وهذا اصرح به في المصباح

بانه اي الجملة الواقعة قبل حال

الواقعة خبرا الى خبر المبتدا المـ

مبتدا المحذوف وهو مثل نعم الر

اما مبتدا او نعم الرجل خبره مقد

على تقدير سوال فانه لا قيل نعم ا

زيد اي هو زيد على الوجه الاول ... الرجل زيد هو

وعلى الوجه الثاني جملتان وشرطه اي شرط المخصوص يعني

صحيحه وقوعه مخصوصا مطابقة الفعل الفاعل او مطابقة

الفاعل اياه في الجنس حقيقة او تاويلا في الافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث لكونه عبارة من الفاعل في المعنى

نحو نعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئسة

المراة وبئست المراتان الهندان وبئست النساء

الهندات ويجوز ان تقول نعم المراة هند وبئس المراة

هند لانهما لما كان غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب

الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا

جواب سوال ضعيف وقع المخصوص اعني الذين كذبوا

جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه بها لانطباق

بجعل ... الكذبين ... العبد ... اهل ... ون

اي نحوه وسائر ما تصرف لافادة الذم والشرائط والاحكام و

... مثلها ... ... م حبذا زيد او هو اي حبذا

... غير كب ... محبوبا ومن ذا وفاعله اي

... لا على ... حبذا او فاعله او ذا حبذا

... ... و تثنيه اذا كان المخصوص مثنى

... ... الامثال التي لا تتغير فيقال

... ... بعده وبعده اي بعد حبذا

... المخصوص ... مخصوص حبذا كاعراب المخصوص

نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص

اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوص تمييز او حال

على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا رجلا وحبذا راكبا

زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان

وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا المراة

هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز او الحال ما في

حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا الا زيد لان زيدا

مخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والتركيب

من تمامه فلو كان حالا من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى

الحرف

جا [illegible]
كالمعهود [illegible]
ذلك مو [illegible]
على معنى عشرة [illegible] جامع في جزئية الكلام لما كان اوضعت
الى اسم ينفعل معناه بالنسبة اليه من المجرور او فعل كذلك
نحو قد ضرب [illegible] وضع لافضاء الفعل اي ايصاله
فان معنى الافضاء الوصول [illegible] معناه
الايصال ومعناه اي معنى ال[illegible] [illegible]
معنى الفعل كاسم الفاعل [illegible] المشبهة والمصدر
والظرف والجار مع المجرور [illegible] ما يليه سواء
كان اسما صريحا مثل مررت [illegible] زيد او كان
في تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت [illegible] الارض بما
رحبت اي برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى ما بعده وحروف الجر
لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه او لان اثرها فيما يليه الجر
وهي اي حروف الجر من والى وحتى وفي ذكره هذه الحروف
على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة يعبر بها عنها
والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر
الواو والتاء والكاف باسمها حيث وجدت خلاف
ما نحن فيها ورب وواوها اي الواو التي بعدها رب وفي
عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى
والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول
لا يكون الا حرفا والخمسة التي يليها تكون حرفا واسما

لابتدا
الجز
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
لكاف
[illegible] من [illegible] فهو للابتداء واما من
نحو سرت من البصرة او [illegible] فان نحو صمت من يوم
الجمعة و[illegible] [illegible] ارادة الى وما يفيد
فانه [illegible] البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ
بالله [illegible] معنى اعوذ بالله التجي اليه
[illegible] اي وتجي من للتبيين
[illegible] وعلامة صحة وضع الموصول
في [illegible] من الاوثان فانك لو قلت
[illegible] الوثن يستفاد المعنى التبيين
اي وقد تجي من للتبعيض وعلامة وضع بعض مكانه نحو
اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم والزائدة
عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون
الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك
من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها
في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب
عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه ما يتوهم
منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض
او التبيين اي قد كان بعض مطر او شيء من مطر او هو
اورد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب

والى لفا [illegible]
سوا كان [illegible]
او الصبـ [illegible]
المخاطب [illegible]
كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اي مع اموالكم
حتى كذلك اي منتهى الى كونها لانتهاء الغاية وبمعنى كثيرة
ولم يكتف في كونها بمعنى [illegible] فكما اكتفى في كونها
لانتهاء الغاية [illegible] للتفاوت [illegible] والكثرة
ويختص اي حتى بالظاهر اي [illegible] وقال [illegible]
خلاف النبي لانه لو دخلت على [illegible] المجرور بالـ
مضمر نحو اذ [illegible] وتوجها بعد [illegible] جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض [illegible] على سبيل
الندرة والجمهور يحكمون [illegible] فلا يجوز [illegible] قياسا
وفي للظرفية اي فظرفية مدخوله لشيء حقيقة نحو الماء
في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا
كقوله تعالى لاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل
والباء للالصاق اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء
كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق
مروري بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة
اي يستعان بالمدخول في صدور الفعل عن مجروره نحو
كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه
مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج

حال

مجروره في معناه [illegible] نحو ذهبت بزيد او
التعدية اي جعل الفعل [illegible] لازم متعديا بتضمنه
معنى [illegible] الفاعل فان معنى ذهب
زيد [illegible] ومعنى ذهب بزيد صيره
ذا [illegible] يخصه بالباء واما التعدية
بمعنى [illegible] لو سقط اوقف الجر بالحرف
[illegible] اختصاص بها لحرف دون
[illegible] مررت بالمسجد اي في المسجد
[illegible] الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل
زيد بقائم فلا يقال ازيد قائم والنفي نحو ليس زيد
براكب فهي تزاد في الخبر في الصورة قياسا وفي غيره
اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا
سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا
والنفي بعده اي حسبك زيد وكفى بالله شهيدا
او الحق بعده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام
ولا في النفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص
بملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس
والتعليل اي لبيان علة الشيء اذهبنا نحو ضربت

للنا ب…

عن القرن…

عنه وذا بعده نحو رب … لكم ومعنى الواو في القسم

للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل وانما يستعمل في امور

العظام فلا يقال والله لقد طار الذباب ورب للتقليل

اي لانشاء التقليل وبهذا […] الكلام كما ان

كم وجب لها صدر الكلام […] نكرة مخصصة

نكرة لعدم احتياجها الى […] التحقيق

التقليل الذي هو مدلول […] المنكر

صار اخص واقل مما لم يوصف […] لانها موصوفة

وانما هو على الاصح وهو مذهب [illegible] اي [illegible] ومن وافقه

وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب

وهذا الذي ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى

التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز لان القرينة

وفعلها اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل

ماضي لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك الا

في الماضي نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل

كريم لم افارقه محذوفا اي ذلك الفعل الماضي

غالبا اي في غالب الاستعمال لوجود القرينة من

نحو رب كريم لقيته وقد تدخل اي رب على مضمر مبهم

…موزون ان

لمميز …

…اة او امرات …

[…] تطابقه المميز في الافراد

والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون

ربه رجلا وربه رجلين وربهم رجالا وربه امرأة وربه امرأتين وربهن نساء

وتلحقها […] من الفعل فتدخل بعد

لحوق ما […] من كعزو او قد يكون ما

زائدة […] ربما ضربت بسيف صيقل

وواو […] تدخل على نكرة موصوفة مثل

وبلدة […] قفر الا العيس وهذا قول العطف

عند […] فان لم يبتدأ اول الكلام بكونها

للعطف […] او لم يتقدم ما يعطف عليه

وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام

رب جارة بنفسه وربما بمعنى رب فلا يقدر ان

لا يعطوفا عليه لان ذلك تعسف واو القسم انما يكون

عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله

ذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من

اعني الباء في غير السؤال يعني لا تستعمل الواو في السؤال فلا

يقال والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن

درجة الباء ومختصة بالظاهر يعني الواو مختصة بالاسم

الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لا تدخل مثلا

كما يقال والله او رب الكعبة وذلك للاختصاص

والباء اعم منها اي ... في الجميع اي في جميع ما ذكر
من حذف الفعل وكونها بعد ... خول على المظهر مطلق
او على اسم الله خاصة فهي كالكم ... الفعل يكون
عند ذكره نحو بالله واقسم ... لسؤال
يكون للسؤال ايضا نحو بالله لا ... بس وكما
يدخل المظهر يدخل المضمر نحو با ... لافعلن
وفي الدخول على المظهر لا تختص با ... بالرحمن
لافعلن بخلافهما فانهما تختصان ببعض الامور كما عرف
فالمراد بالجميع جميع ذكر من الامور المختصة لا الاختصاص
فلا يرد انه لا يصح ان يقال الباء يوجد فيه الاختصاص
ويرده لمكان الثاني ويتلقى اي يجاب القسم الذي يجر
السوال باللام وان وحرف النفي ما او لا فاللام في الموجبة
اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
ولا تقوم زيد وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة
كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ وما قسم السوال
فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني و
بالله هل قام زيد ويحذف جوابه اي جواب القسم اذا
اعترض اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي تدل

... ليه اي على
... ما تين الصورتين
لوجود ما يدل عليه وحذف المحذور وان كان جوابا للقسم
بحسب المعنى لكنه بحسبه فاللفظ لا يسمى الا الدال على الجملة
لا الجواب ويجوز الا يحذف ... علامة جواب القسم المتى الجواب
اي للمجاوز ... ن شي آخره وذلك اما بزوال عن
الشي الث ... ث نحو رميت السهم عن
القوس ... وصول وحده نحو اخذت العلم
او بالزوا ... ت عن الدين وعلى للاستعلا
اي لاسـ ... ي نحو زيد على السطح وعليه دين
وقد يكون ... عن وعلى اسمين وبعلم ذلك بدخول من
عليهما نحو من عن يميني اي من جانب يميني ومن عليه
اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس
كمثله شي اذ السعد يرى مثله شي على نفس الوجود وقد يكون
اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم
اي عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص اي
الكاف بالظاهر اي بالاسم عند الجمهور فلا يقال كه استغنا
عنه بمثل وكونه يدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض
اشعارهم ومذ ومنذ للزمان في الماضي اوا... منهما
للابتداء في الزمان الماضي بمعنى اذا اريد بها الزمان الماضي

[illegible]

المستتر ماضية لا يكون فيهما [illegible] ... اسماوفى
او عدم رويتي كان جزؤ [illegible] عطف
على الابتدا اي وجها [illegible]
في الزمان الحاضر اي [illegible]
اريد بها الزمان الذي [illegible]
بجوذلك الزمان الحاضر [illegible]
اي جميع زمان انتفا [illegible]
مبتدا لانها لم يعص ... بعد ولم يجي ... زادها
فلسف تيسير اعتبارهما مبدا الزمان الفعل ما المثالان المذكوران
كلاهما بنظر ... يمكن ان يحمل الاول منها للابتدا كما يتوهم
بحسب الظاهر لكن بعد ... اي ما ... دخول شهرنا
وحاشا وعدا وخلا للاستثنا اي الاستثناء ما بعدها عما قبلها
فاذا جرت بها ما ... تقدم بعدها تكون حرفا حارة بهذا الاعتبار
ذكرت فيها نحو جاء بني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا
زيد واذا انتصب تكون فعلا الحروف المشبهة بالفعل و
وجه شبهها ... اما لفظا فلا ... بهما كالفعل في ... الثلاثي والرباعي
والخماسي وبنيانها على الفتح ... واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال ... وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت

بصيغة جمع
... الجاطفه
عطف ... فيما
[illegible]
الحاصل ... نعمل ... جمع الكرب
وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل ... اخرها لكونها للكلام
الخلاف [illegible] لها اي بهذا الحروف صدر الكلام
وجوبا [illegible] اذ من اي قسم من اقسام الكلام
اذ كل [illegible] الكلام المؤكد والمشتمل على التبيه
والاستفهام [illegible] الترجي سوى ان المفتوحة فانها تعلقها
اي بحكم [illegible] في المضاف بان تقتضي الصدارة
لانها ... [illegible] ... وفي الموضع فلا بد لها من التعلق
بشي او حتى يتم به الكلام ... لو ... في الصدارة ... ان
المكسورة في صدر الكتابة ... وانما حملنا ... على اقتضا عدم الصدارة
الصدارة لا على عدم اقتضا الصدارة لا على عدم اقتضا
الصدارة لان ... الاستثنا ... في ذلك ... ويلحقها اي
هذه الحروف ما الكافة ... اي ... هذه الحروف عن العمل
لكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد ... على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم
وتدخل هذه الحروف ... اي ... او ... على الافعال
لان ما الكافة ... عن العمل فلا يلزم ان يكون ...
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير ... ولا ... عن
كونها جملة ... اعلمت ان ... احدث ما احدث

في موضع الحال اي موضع تقتضي الحال وجب الفتح في موضع
المفرد وكسرت ان ... لكونه
في موضع الجملة نحو ان ز...
القول وما اشتق منه لا
نحو قال زيد ان عمروا
الموصول لان جملة المو...
الذي ان اباه قائم و...
جملتها مفعول لغير ...
اكون المفعول مفردا اوحال لوعا مع جملتها
منه نحو عندي انك قائم فاصل لوجوب كون المبتدا
مفردا اوحال لوعا مع جملتها مضافا اليها نحو عجبي
اشتهار انك عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا
وقالوا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدا وكون المبتدا
مفردا واجب نحو لولا انك منطلقا انطلقت وكذلك
بعد لولا التحضيضية لاعنا مع اشتهاره حرفا بعد بامعمول
فعل الواجب دخول لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معك
معاد لك زعمت اي لولا زعمت الى معاد ولولا انك
ضربتني ضربتك وكذلك قالوا انك بفتح الهمزة لانه

ان يكون مفردا
في التقدير ان
فتح والكسر في
ان المفتوح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا
والكسر على تقدير جعلها مع معمولها جملة مثل من يكرمني فاني اكرمه
مما وقع بعد ... فان كان المراد من يكرمني فجزاؤه
الى اكرم ... وجب الفتح لانها وقعت
في موضع ... او خبر مبتدا ومثل قوله
اذا انه ... مما وقعت بعد اذا المفاجاة
بمجرورها ... مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد
اذا المفاجاة ... ان مع معمولها مبتدا محذوف الخبر اي
اذا عبوديته حاصلة واللهازم ما نعم وتمام البيت وكنت ارى
زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم قوله
ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه يسم لخدم قفاه ولهزمه اي مجمعه اي يا كل سخط
قفاه ولهازمه والهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما باراده ما فوق الواحد باراده مع الهما
سلسا وشبهه بالجر عطف اذا انه عبد القفا اي شبه
القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة
اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما
موصوفة وكان حاصل المعنى اول المصدر الذي مفعولا في ...

يلزم اجتماع عاملين [illegible]
[illegible] اسم ان مبنيا
[illegible] عند الجمهور
فلا يجوز عمل يعم انك وزيد قائم ذاهب ان كما انه لا يجوز
انه زيدا وعمرو ذاهبان فان الحمد والمذكور مشتركا بينهما
خلافا للكسائي [illegible] فانهما يجوزان في مثل انك وزيد
ذاهبان [illegible] على اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم
يظهر [illegible] لفظ معناه فكانهما لم يعمل فيه فلا
يلزم [illegible] في جواز العطف على محل اسم
لكن كذلك [illegible] تغير معنى الجملة عما كانت قبل دخوله
فان [illegible] وهو لا بينا في المعنى الاصلي كما انه
لا بينا [illegible] بعد تحرير باقيا ومحل اسمه وعطف شيء
عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد وكان عمرو
خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف
على اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي بينها فلا تغير محل
اسمها وايضا لذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة والمفتوحة تغير دخلت اللام التي هي التاكيد
معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجتمع
معها ما هو التاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت
اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي خبرها نحو
ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها

[illegible]

الى تقدير الفتح لان ان الاول هو المصدر المصدري الذي هو معنى ان
المفتوحة مع جملتها الا انه [illegible] معنى لاجل
ان ان المكسورة لا تغير [illegible] في محل
الرفع لا بقائه في حكم العدم [illegible] جاز
العطف على اسم ان المكسورة [illegible] رفع
سواء كانت المكسورة مكسورة [illegible]
يكون المفتوحة في حكم المكسورة [illegible]
مثل ان زيدا لقائم وعمرو وعلم [illegible]
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا [illegible] حيث
يكون ما علمت فيه تاويل الجملة فيصح ان يرفع المعطوف
على اسمها حملا على محذوف محلها دون المفتوحة فانه لم يجز
العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة
لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل
ان زيدا قائم وعمرو وتقديرا مثل ان زيدا وعمرو
قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبل لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين اعني ان والابتداء على رفعه
وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا
العطف مثل الجرمان ان عندهم لا تعمل الا في الاسم و

يعني ان المكسورة واللام ... وتقديم
ان دون اللام ترجيحا للفا...
اللام في لكن على اسمها او على...
لانها وان لم يغير معنى الجملة ... بناه
الذي هو التاكيد وقد جاز ...
ولكنني من حبها لعميد وتخفف ...
وكثرة الاستعمال فيلزمها ...
جوز الغاؤها اي ابطال عملها ... وان شئت
وجود مشابهتها مع الفعل لفتح الاواخر وكونها على ثلثة
الاحرف كما جوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكر
صريحا واللام على كل التقدير لازم لها اما في الالغاء
فللفرق بين المخففة والنافية في مثل ان زيد القائم
وان زيد القائم واما في الاعمال فلطرد الباب ولان
كثيرا من الاسماء لا يظهر فيها اعراب بحيث لكون
الخبر ابدا تقديريا ولكونه نسيا وهو خلاف مذهب
سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا
يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها
اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدا اي

وان نظنك لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي
تعـ... ـمية واصل المبتدا او الخبر لا
في ا... ـانه متفق عليه فالكوفيون
خال... ـخولها على غيره واصلهما ...
نقـ... ان قلت سلما وجبت عليك
خو... ـذا البصريين وخفف المفتوحة
كاك... ـنت على سبيل الوجوب ضمير
... ـزم ان مشابهة المفتوحة بالفعل
... ـه كما سبق واعمال المكسورة بعد
تخفيفها لم يقع في سعة الكلام واقع كقوله تعالى ان كلا لما
ليوفينهم واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة
الكلام وما يوهم منه بحسب الظاهر يرجح الاضعف على الاقوى
وذلك غير جائز فقدر واضمر الشان حتى يكون اسما للمفتوحة
بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فيكون
عاملا في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملا وقد لا تكون والعمل
في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام
العمل في المقدر بدوام العمل في الظاهر في وقت دون

فلا يلزم ترجيح
الجملة الصلة
كان اسمية
غيره اجل واشد اعمالها اي اعمال المصدر …
ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة
نحو قد علم جواظن انك قائم واحسب انك ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة اما … في الخبر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم … فراقك
لم اخل وانت صديق … بعضه حال
كونها معروبه في الفعل اي … المنصرف عابد
مثل ان ليس للانسان الا ما … ان
قد افترقت السين نحو علم ان … سوف … ن او
كقول الشاعر واعلم وعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي
كل ما قدرا او قد او ليعلمون ان قد ابلغوا رسالات
ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بين المخففة و
بين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة او حرف النفي نحو افلا يرون ان لا يرجع اليهم
وليس لزوم النفي فيكون كالعوض من النون المحذوفة
فانه لا يحتمل مجرد الفرق بين المخففة والمصدرية فانه
يحصل من كل منهما بالفارق بينهما اما من حيث المعنى
لانه اعني به الاستعمال في المخففة والاتمي للمصدرية
واما حيث اللفظ فلانه ان كان الفعل المنفي منصوبا

الكاف لتعليم التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة
لان ان … وان خرجت عن حكم الجارة
والجا … فراعوا الصورة نحو المكرة
واد … وخففت اي كان فيلق عن
ان … نحو وجاهن المثابه نحو
… ونحو مشرق اللون كان ثدياه
… كان ثدييه لكنه على الاستعمال
… واذا لم يعلما لفظا فيهما ضمير
… في ان المخففة يجوز ان يقال
غير مقدر بعدها بالضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون
هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة
واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت
وكلا لا بعدها ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف
نفيا واثباتا وكلما ان يحقق مضمون ما بعدها للاستدراك
ونع الاستدراك ان دفع توهم يتولد من الكلام السابق المتقدم
فاذا قلت جاءني زيد لكنه توهم ان عمرا ايضا
جاءك لما بينهما من الالف فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن

لكن عمرو
وانشا نا م
وبهذا الق
لكن عمرو والجر بها وبذا لايكون نحو زيد حاضر لكن عمرو ...
وتخفف اي لكن فيستغني عن العمل لخروجها عن المشابهة
واستعمال العاطفة لعدم ... معنى فاخرجت نحو
خلاف ان فان المخففة ... ...ماعليه
نحو بعض النسخ على الاكثر وكا... جاعن
يونس والاخفش انه يجوز ... على اخواتها
المخففة وقال الشارح الرضي ... بهذا
يجوز معها مسند ... ومخففة ...
الجملة على الجملة واما اعراضه و...
الظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو
ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود
اجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المفعولين تشبيها
على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي بمعناه
كانما على صيغة المقام فالجزان منصوبا على المفعولية
بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بعده
كان متمسكا بقول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجع
فالفراء اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول
اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون
على ان رواجعا منصوب على انه حال من المشكى

...بها
...ل
...ناه
...عة
قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل
كما جاء في لغة العقيلية بما انشد الشاعر اي قوله وداع
دعا ... السجيب عند ذلك
مجي... ...موت رفعه لعل الى المجرور
... ...يحتمل ان يكون على سبيل
... ...عني انه يكون مجرورا بفي
... ...ما كان اذا كان عليه
... ...جوار باللام فيجب ان يحكى
في الاصل ... بالياء ولعل مراد المصنف عاذكر من
التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه
اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة في اللغة
الامالة ولما كان هذه الحروف عمل المعطوف على المعطوف
عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو
واما ... والهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم الى
المفسرة منها وعند الاكثر بين ان ما بعدها عطف بيان
لما قبلها كما ذهب بعض اولى ان بل التي بعدها
مفرد نحو زيد بل عمرو وما جاءني زيد ولست منها لان

تا بعد ...
فيصح و ا...
يتجزى
لقدارك ...
يكون مطلقا او مع ... [illegible]
يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس
الغرض اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فقولك جا[illegible] و[illegible] فعمرو ا
وثم عمرو اي حصل الفعل [illegible] بعدهما دون
الاخر فالواو للجمع مطلقا ولا [illegible] لا ترتيب
فيهما بيان اطلاقها اي لا ترتيب [illegible] المعطوف عليه
يعني انه لا يفهم منه الترتيب [illegible] والفاء
للترتيب اي الجمع مع الترتيب [illegible] بهما
اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى
ومثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى
اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها و
بين ثم المقدرة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى
حيث ما اعتباره ومعنوها جزء قوي او ضعيف
من متبوعه اي متبوع معطوفها المعتبر في العطف
بها قوة في المعطوف وضعفا عنه اي لتدل عليهما
حتى يتميز الجزء بالقوة والضعف عن الكل فما ركانه
غير متصح لان الفعل عامة وانتهاء الفعل المتعلق بالكل
ودل انتهاء الفعل اليه على شموله لجميع اجزاء الكل

لجزئيت

والفرق
... من
... عمرو
ولا [illegible] ان [illegible] الحقيقة ثم
انما هو بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي بحسب
الذ[illegible] الذهن ان يتعلق
ال[illegible] بعد التعلق بهم
ا[illegible] بحسب الخارج
[illegible] بحسب والدرس بعد في
[illegible] وان كان في بعض الاوقات
[illegible] ن يقال تقدم الحاج حتى
ال[illegible] الاقوى او الاضعف كما يفيد
عموم الفعل [illegible] حتى لذلك الا انها بالملابسة في الجزء الاخر
بعد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذلك
استعملت حتى الجارة في المعنيين جميعا الا انه لم يات
في العاطفة بالملابسة في الجزء الاخير فان الاصل حتى ان
يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة محمولة
عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنيهما جميعا لئلا يلزم الفرع مزية على الاصل وانما استعملها
في الجزء معنيهما وهو كون مدخولها جزءا لان ايجاد الاجزاء

في تعلق ا [illegible]
الحقيا و [illegible]
سطوح [illegible]
بقاً ل الخبر اعم من ان يكون محققاً او حكما ليشمل
المحاور ايضا كما وضح في بعض الحواشي واو واما وام كل
من هذه الحروف الثلثة لاحد الا [illegible] الا ان الاخير على الاحد
الا مرين او الامور حال كون [illegible] ى غير
معين عند المتكلم والسامع [illegible] قطع منهم
اثما او لعود الكل من الامر [illegible] احد الشيئين
على ما هو الاصل فيهما العموم [illegible] الا احد المبهم
في سياق النفي لان كلمة او وا [illegible] مزة الا ستفهام
اي غير مستعمل مع وهما بلها اي بل وتعجب للاني صيلة
احد المستويين والمستوي الا في بل الهمزة ان همزة الاستفهام
بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن ثمة اي لاجل ان ام المتصلة
يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب
التعيين لم يجز تركيب ارايت زيدا ام عمرو اما المستوي
منه زيد وعمرو احدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل
الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرو احسن
وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرو حسنا

مضيفا

والتزيفيه [illegible]
[illegible] وتعليه
[illegible] الافصح
ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرو والا حق ان الحكم
مضيف لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيح غير مناسب
لان ما كان [illegible] لا يعد ضعيفا وبالجملة فالكلام المصنف
فيهما لا [illegible] ب والحق ما نقل عن سيبويه
وايضا [illegible] ل بعينه كان جوابهما اي جواب
ام المتصلة [illegible] تعيين احد الامرين لان السؤال
عنها [illegible] الا بعد ان التعيين علاف
او وا [illegible] ن زيد او عمرو او جاءك اما زيد
واما عمرو فان جوابهما يصح جوابهما بلا ونعم لان المقصود بالسؤال
ان احدهما لا على التعيين جاءك او لا وقد يجاب بهما بكليهما
لاحتمال الخطا في اعتقاد المتكلم وجود احدهما فالمناسب التعيين
في الموضعين امر واحد منهما حكما وجعلها اسناده في كل موضع
الى شرط اخر لا يخلو عن سماحة ولما نص على قوله لم يجز
في اول الكلام وعطف على قوله كان جوابهما بالتعيين على قوله
لم يجز فتعلق كل حكم على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن
كما لا يخفى وام المنقطعة كبل هو الاضطراب عن الاول وقيل
الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك
انها لابل ام شاة اي انظر الى ادرا بالابل وهي جملة خبرية
فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذه الاخبار
ثم شككت فيها انها شاة او شي اخر فاستفهمتها تقول

ام سا ة اي [illegible]
ام عمرو اي [illegible]
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمه
اي غير مستعمل الا معها يعني اذا عطف شيء على شيء باما
ما يلزم ان يصدر المعطوف عليه [illegible]
المعطوف باما نحو اما [illegible]
الامر ان الكلام [illegible]
شيء [illegible] ما يجوز [illegible]
اما زيد او عمرو ولكن [illegible]
بعض النحاة الخ [illegible]
والا لم يقع قبل المعطوف [illegible]
فلو كانت بين [illegible] المعطوف [illegible] ويكون
احدهما لحواد الجواب عن الاول اما السابقة على المعطوف
ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام كما عرفت
وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما السابقة لعطفها
على اما الاولى واما السابقة بعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى
فكل منهما فائدة اي فلا العود للاول ولكن هذه الحروف
الثلث لاحدهما معينا اي نسبة الحكم الى احد الامرين المعطوف
والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا بنفي الحكم اليابسة للمعطوف
عليه عن المعطوف ما الحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
نحو جاءني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه زيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات تصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف
نحو جاءني زيد بل عمرو اي بل جاءني عمرو فحكم المجيء فيه

المعطوف عليه
اما المجيء او لا فعدم [illegible]
والاخبار [illegible] لم يبق بطريق الصدق ولهذا اعرض عنه
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو فبعضهم
خلاف مذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم النفي عن
المعطوف عليه [illegible] المعطوف اي بل ما جاءني عمرو والمعطوف
عليه [illegible] بعضهم الى انها تثبت الحكم المنفي
عن المعطوف [illegible] والمعطوف عليه مسكوت عنه
فنفي [illegible] بل جاءني عمرو وزيد اما في حكم
المسكوت [illegible] عنه ولكن لازمة للنفي اي غير
[illegible] لعطف المفرد على المفرد فهي
نقيضة بل لان لا لايجاب النفي عن الاول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو
وان كانت لعطف الجملة على الجملة فهي نظيرة بل في مجيئها
بعد النفي والاثبات بعد النفي لاثبات ما بعدها والاثبات
لنفي ما بعدها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ولم يجيء وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعل كل تقدير غير مستعمل بدون
النفي حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها لان يفصل
المخاطب عن شيء حاملي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف
التنبيه نحو الا زيد قائم وها زيد قائم وتدخل ها خاصة من
المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب
عن الاشارة التي لا يتحاشى بها الا بها نحو هذا وها
وهذان وهاتان وهؤلاء حروف النداء انما استعمالا

لا بهار
واي ن
اراد
ايضا ان القريب الى قريب متصف اصل تقريب
من غير زيادة ولكلم اي والى قريب متصف بزيادة
القرب ولا القرب بخلاف
فان القريب المعنى اله
كمال البعد وكمال القرب
واي بكسر الهمزة وسكون
وفتح النون المشددة وهو
معنى وجه تشبيهما حروف
استعمها اي محققة مفتوحة استعمها ... من ...
فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب
الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في الم يقم زيد بمعنى
قام زيد بمعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا وجوز استعمال
نعم بهنا فعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي
وقد اشتهر بين العرف فلو قال احد مالزيد اليس لي عليك
الف درهم وقال زيد نعم فيكون اقرارا وبعوم مقام بلى بعوز
الاثبات بعد النفي وبلى مخصص بالجواب النفي يعني نقض
النفي المتقدم وجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا
عن الاستفهام نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي
قد قام زيد ونا بمعنى ان انقض النفي الذي بعد ذلك
الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى اي انت ربنا

كما تقول في جواب
علم
ستفهام لانك في
استعمالهما مسبوقة لاستفهام وذكر بعضهم انها بمعنى التصديق
الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما
ذكره المصنف ... القسم اي لا يستعمل الا مع القسم
فلا يقال ... ي ويكون القسم ... الا الرب
... ي رب واي لعمر واجل وصر
بالكسر ... ف للخبر وفي بعض النسخ تصديق
للخبر ... ري وان للخبر ... زيدا ولم
... ث وجاء ان لتصديق الدعا
... لى قال بعض ... حملني السك
ان وراكبها اي لعن الله ملك الناقة وراكبها وجاء بعد
الاستفهام ايضا قول الشاعر بيت شوق للحب شفا
من هوى وصلى ان اللقا اي نعم اللقا شفا للحب
لمحبتها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المصنف من كونها
تصديقا للخبر وحروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف
زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة و
معنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها
لا فائدة لها اصلا فان لها فوائد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من
الاستغراقية والباء في ضربا وبنيس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة

الكلام ...
غير ذلك
عشا ولا ...

وان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر
الهمزة وسكون النون يزاد
نحو ما ان رايت زيدا
ان مع ما المصدرية نحو
اي مدة جلوسه وقلت ز...
ثمت وان بفتح الهمزة
نحو فلما ان جاء البشير و
نحو واسم ان لو قام زيد
نحو كان ظبية تعطو الى ... ي ... يرد وان
ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرجت اخرج بمعنى
اذا خرجت اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع
اي نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين
نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر
احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات
الشرط ومع بعض حروف الجر فبما رحمة من الله لنت
لهم ومما خطاياهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديق
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت
من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما
كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا يزاد

نحو ما جاءني زيد
ولا الضالين
يزاد بعد ان المصدرية نحو وقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ
امرتك اي ان تسجد وقلت زيادة لا قبل اقسم
نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والشرط
زيادة ال... قصة بحيث تستغني عن القسم
... ...ة نفي القسم وشذت زيادتها
مع ال... ...ر لا هو سرحي وما شعرا
في ... ...لهلكه حمده حايري حالك
... ...د الباء واللام بعدم ذكرها
... زيادتها فلا حاجة الى تكرارها
حرفا التفسير اي معنى تفسير كلهم مبهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبدالله والجملة كما تقول قطع رزقه اي
مات وان اي مختصة بما في معنى القول اي بفعل
متقرر في معنى القول بتقرير ملفوظ في الفرد وغير
منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس
في معنى القول حتى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا
للفظ غير صريح القول مؤديا معناه نحو قوله تعالى وناديناه
ان يا ابراهيم فقوله بقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول
ناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم
وكذلك قولك كتبت اليه ان ارجع اي كتبت اليه
شيئا هو ارجع فان حرف الدال على ان ايت بالقول
بد المقدر لكتبت قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به

ان عم

لا احرد

لانه معه

الظاهر ... ... الو

فقوله ان قد فيه تغير

الظاهر لا وحسناص دف

وان المفتوحة المشددة

المحصة للفعلية اي للجملة ال

فيجعلانها في تاويل المصدر

عارجبت اي توجيهانه

اعجبني ان خرجت اي د

بالفعل انما هو عند سيبويه

قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في

نهج البلاغة نحو اني الدنيا با الدنيا ما فيه وان المفتوحة

المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة اذا كنت عاقلا

بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل

في جزئيها ويجعلها في تاويل المفرد والذي مصدر خبرها نحو

اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان

زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تصدرت قدرت

الكون نحو اعجبني ان زيدا الاكرم زيدا احرف التحضيض

بلا والاسناد من ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على

احد انواع الكلام فيصدر ليدل من اول الامر على ان الكلام

من ذلك النوع ويليهما الفعل وفي بعض النسخ ويلزمها الفعل

البلاغة

٤٥

... قد برا

... وخلت

... والمضارع

... على الفعل ... نهي ... ع ... الامر

... الذي قد مات الا اعمًا

... على انه ترك في الماضي شيئا

... من حيث المعنى للتخصيص

... والتقرب قد ... سمي بها

... وقد اذا دخلت على الماضي

... للتحقيق ثم انه مضاف في بعض

... للتقريب من الحال

... موضعا للمخاطب والمعاصر

قرب ... من موضع ركوب الامير قد ركب اي حصل

عن قريب ما كنت متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت

الصلوة فمعناها اول ثلثة معان يحتمل التحقيق والتقريب

والتوقع قد يكون مع التحقيق بالتقريب من غير توقع

كما تقول قد ركب زيد لمن يتوقع ركوبه وفي المضارع

المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس للتقليل اي

لمضاف الى التحقيق في الاغلب مع التقليل نحو تكرار

قد تري تعلمت وجهك ان الكذوب قد يصدق وقد

يستعمل للتخفيف مجردا عن معنى التقليل نحو قد نري

تقلب وجهك ويجوز الفصل بينهما وبين الفعل بالقسم

نحو قد والله احسنت وبعد لحذري ... سامر احرفا

الاستفهام [illegible]
ما في خبر بهما [illegible]
تدخلا الاسمية والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم
وفي الفعلية اقام زيد وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم
وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على كل اسمية سوا
كان الخبر فيهما اسما او فعلا بخلا [illegible] لا تدخل
على اسمية خبرها فعل نحو زيد [illegible] زوذ و
ذلك لان اصلها ان يكون [illegible] على الا
في قوله تعالى هل اتى على الانسا [illegible] فلما كان
اصلها قد وهي من لوازم الا [illegible] لا
في خبرها بدكرت عهود الحمى [illegible]
لوائه وعانقهم وان لم تراه في سيرة الشعر [illegible]
والهمزة اعم لتصرف فيهما ما عدا واستعمالها في مواضع
استعمالاتهما اكثر من التصرف في هل تقول ازيد ضربت
بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيد
وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت
عليه على وجه الانكار دون هل تضرب زيدا لان
المستفهم عنه في مثل هذا الموضع معروف بالحقيقة
لان اصله ارضي بضربك زيدا وهو غير مستحسن منك
وهل ضعيف في الاستفهام فلا خلاف فعلهما بخلاف
الهمزة فانها قوية فيه وتقول ازيد عندك ام عمرو
ويجعل الهمزة معادلة لام المتصل فانها لما قصد

[illegible] استعمال
[illegible] والتي
[illegible] ام المنقطعة
لم يستقيد ولا يهما الا اضراب عن السوال الاول واستيناف سوال
آخر بام المنقطعة [illegible] ان قولك هل زيد عندك ام عمرو في
[illegible] ام اذا ما وقع كان اداة
[illegible] والواو من الحروف القاطعة
[illegible] تقرعهما حرف الشرط
[illegible] ران الاستعمال وان
[illegible] للماضي وان داخل في
[illegible] للاستقبال ولو للمضي
ونعد [illegible] دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك بمعنى
المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول تعني ان وقع منك
اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه كذلك
لو للمضي على انها دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب
اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي
فقد وقع مني ضربك انصافه وقد يستعمل كان في المستقبل
نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم
واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وبداهة لازم معناه موضوعه لتعليق حصول امر في الماضي
بحصول امر آخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي

كان منفيا فيه [...]
به انتفا فاذا [...]
حصول الاكرام في الماضي لحصول حج الى مقدر فيه فيلزم
انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجي في زعم المتكلم واستعمال
لو بهذه المعنى هو الكثر المتعارف وقد تستعمل على
قصد لزوم الثاني للاول مع انـ[...] فيستدل
على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كا[...] لفسدتا
فان لو ههنا تدل على لزوم الـ[...] على ان
الفساد منتفت فيعلم من ذلك [...] بهذه
الاستعمال توهم المصنف ان لو لا[...]
الجمهور ولم يدر ان ما ذكره معنى [...]
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين
من احد معلومين للآخر بحيث الراجح فلا يتصور هناك
استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان يعلم المخاطب انتفاء المجي من انتفاء الاكرام و
كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل قصد اعلامه بان
انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجي ولها استعمال
ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شي فيربط ذلك
الشي بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك
بيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة
الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

منطلق
بحارك
لكون
اسم فاحد اسم مرفوعان بانهما فاعلان بفعلين محذوفين
بفسرهما الظاهر اما احد فظاهر واما انتم فلانه ضمير كان
متصلا [...] الفاعل بعد من حذف
ا[...]جل لزوم الفعل بعدها
[...]ى لا بالكسر لانه اي
[...]ر بعده لو والصالح
[...]دره وقيل انطلقت
[...] منطلقا اي في موضع
[...]الاصل في خبر ان هو
الافراد لكون [...] المذكور موضع اسم الفاعل
كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت
ولا يقال لو انك منطلقا وانما قال كالعوض لان الفعل
المقدر لابد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقق
والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه
من حيث المعنى والفعل الواقع خبرا عوض عنه من حيث
اللفظ فليس شي منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر
بل كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق
الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق
الفعل منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر المفرده
اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى ولو ان

ما في الارض
نعل في موضع
اول زمان القسم
واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط
متعلق بتقديم لزم الماضي اي لزم القسم ان يكون الشرط
الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى كان على وجه لا
يعمل فيه ادوات الشرط ... الجواب
حسب يبطل عمل ادوات ... الجواب
وكان الجواب للقسم ... م والشرط
جميعا لانه يلزم ان يكون ... هو محال
واما معنى فهو جواب ... شرط
ايضا لكونه مشروطا بالشرط ... ل
للماضي لفظا ولم يأتيني مثال للماضي معنى لا بركتك
وان يتوسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقديم
الشرط عليه او غيره اي تقديم الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط
ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى
القسم وان يلغى الشرط ونحو القسم كقولك انا
والله ان يأتيني آتك فحمل المعنى الاول هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار
التقديم والجواز كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى
معنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط جواز اعتبار
الشرط فيكفي النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف

الله لا تعملك
كماضي على خلاف
المثال الاول واشارة الى اشتراط المضي الشرط في صورة
اعتبار القسم على تقدير توسط كاشتراط على تقدير
التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال لتقديم الشرط
... م فهو باعتبارهما جميعا
الثاني مثال لتقديم الشرط
... ار الاول ترتيب اللف
... في كل من المثالين ...
... بين اعتبار به خلاف
... على تقدير الحمل على ان
... ترتيب اللفظ يقتضي تقدم
المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال
بالمتمثل له وتعذر الامكان على تقدير تقديم اللف
على نشرهما من حيث مثالا بهما وتقدم القسم كالملفوظ
اي كالملفوظ به او مقدرة كالملفوظ في صدر الكلام فيلزم
في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو
قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا
فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان
جواز الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي
لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض

وا م
يلزم
جزا

احد المتكلم في ذلك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او احمله
في الذهن ويكون معلوما للمخا [illegible] ـسط الواقع
وتعدادات لما سيقصد [illegible] ـن سيقدم
اجمال نحو اما الراقعة في او [illegible] ـنى كاتب
تفصيل المجمل وجب تكرار [illegible] لر القسم
واحد حيث يكون المذكور [illegible] لاله
احد الضدين على الآخر كقوله [illegible] ـم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه فاما تعادل اما المذكور [illegible] بمذكور
لكنه مقدر بمعنى واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون
المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم بان كلما
للشرط للزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني و
اللزوم حذف فعلها اي الذي هو الشرط وعوض عنهما
اي بين وبين فائهما الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها
اي خبر مابعدها او غيرها لان خبر الفاء ايضا خبرها
سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما
معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق
منطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال يجوز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه

تحمل

غم لما يمتنع تقديمه
ما وقع بينهما وبين
لق اي مغنو رمطلقه

[illegible]
الظاهر فمقيد بحال جواز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد
منطلق فان تقديره على مذهب الاول مهما يكن من شيء
فزيد منطلق [illegible] ثم حذفت فعل الشرط الذي هو يكن
في [illegible] بهما وسط يوم الجمعة بين اما وفائها
لئلا [illegible] الجزاء المتقدم واما يوم الجمعة فزيد
منطلق [illegible] مذهب الثاني فتقديره مهما يكن
[illegible] فزيد منطلق في يوم الجمعة معمول
[illegible] فعل الشرط صار اما يوم الجمعة
[illegible] حتى وجد العامل لم يحصل الا بما حصل جزاء
التقديم اصلا وقيل والقائل المازني ان كان اما
متوسط بين اما وفائها جاز التقديم على الفاء مع
قطع النظر كالمثال المذكور نحو قبيل القسم الاول
وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء المقدم على الفاء والا
اي وان لم يكن جاز التقديم مع قطع النظر عن العامل
المتصل المانع اومثل يوم الجمعة فان زيدا منطلق
فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو قبيل القسم الثاني
وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا
القائل فرض ان لا يكون ورا الفاء مانع آخر
وهو ان يكون العامل لاما قوة ومع هذا الامتناع يمكن
كون الثاني بهذا التقرير الكلام اذا كان ما بعد

اما منصوبا …
على المذهب …
زيد فمنطلق …
و وسط …
فاد تفاع زيد بالابتدا اكما …
مهما يكن زيد فمنطلق اي …
المحذوف واما بتقديره …
فهو منطلق بصيغة الفا …
زيد مرفوعا بانه فاعل ال …
تقدير النصب بما يذكر …
المعلوم على ان يكون يوم ا …
للفعل المحذوف نصب على …
اما زيد فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم
المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم
بتقدير تذكر على صيغة المجهول الغايب مع عدم جوازها
بلا خلاف واما مثل النصف ما يكون الوسطين
اما فانهما منصوبة بظهور انه لكونها مرفوعة لكثرة
حرف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول
لشخص فلان يبغضك فتقول كلا دعا لك اي ليس
الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفي اجابة
الطالب كقولك لمن قال افعل كذا كلا اي لا اجاب
الى ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود من
تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى

… نوا
فرجعنا اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهم ان المقصود به
… كالمين بان فلم نخرج عن الحرفية
… كر لانها مختصة بالاسم يلحق
… الاسم علامة لتانيث
… ولا ما لم يسم فاعله واما جعلت
… الاسم لان اصل الاسم
… انه من اول الامر سكون
… تلك على اعراب ما ولنقصه
… حقانه فان كان اي المسند اليه
… حقيقي مجرا اي منه مجرى
الحاق تا التانيث وبين عدمه او غيره اي الالحاق
تا التانيث فرعية على الحذف والاتصال وهذه
المنفصلة قد تقدمت الا انها ذكرت ههنا تقدم من
حيث انها من احكام المونث وههنا من حيث انها
من احكام تا … والحاق علامة التثنية
والجمع اي جمع المذكر والمونث مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياج
تنبيها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى
علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا او
سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور

فيهم

وإذا الحقت علامة …
قبل الذكر من غير …
من اول الامر على احوال الفاعل لتانيث وفي شرح الكا
هذا ما قاله النحاة ومنهم من جعل هذه الحروف ضماير
وابدال الظاهر منها والزائدة في شأن هذه الابدال
ما مر في بدل الكل من الكل او … المبتدأ
الموخر والغرض كون الجزء … فعل
مصدر نونه اي ادخلته … المعنى
اعني النون تنوينا اشعارا … لما
في المصدر بمعنى الحدوث و…
حدثا وهو في الاصطلاح نون
فلا تغيره الحركة العارضة مثل عادا الاولى …
فشامله نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها
بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه اواخر
تلك الكلمات لا تتبع حركات اواخرها وانما قال
تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر
من متابعة الآخر خصوصا به من غير تخلل شيء
وههنا الحركة بين آخر الكلمة … والتنوين فان
قلت آخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتاكيد الفعل ليخرج نون
التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو
يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر مطلقها

… وليس نون نطلق
… وين للتمكن وهو ما
يدل على المتمكنة الكلمة اي كون الاسم … لم يشبه الفعل بالوجهين
المعتبرين في منع الصرف وح لا تتصور معناه في غير المنصرف
والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال
على ان … خصوصيه اي اسكت سكوتا ما في
وقت ما … تنوين فمعناه اسكت السكوت
الآن … احمد وابراهيم فليس للتنكير
بل … ضي ان لا ارى معناه من ان
… والتنكير معا فاقول التنوين في
… اذا جعلته على محض للتمكن والعوض
وهو … الاسم عوضا عن المضاف اليه لفظا فيهما
عن الكلمة كيومئذ اي يوم اذا كان كذا فاليوم مضاف
الى اذ واذا كانت مضافة الى الجملة التي بعدها فلما
حذف الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوض عن الجملة
لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ
ومعناها بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم و
مررت بكل قائما اي كل واحد وامثال ذلك والمقابلة
وهو يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف
فيه علامة الجمع كان الواو علامته في جمع المذكر ولم يوجد فيها
ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله والتوجيه
بعضهم انه للتمكن وهو غلط لانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امراة ثبت فيه التنوين ولو كانت للتمكن لزالت

للعلميتين ال...
وجوده في ...
يكون للغايلم ...
وهو ما لحق اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه
حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك من
اسباب حسن الغناء وا... ...يات
والمصاريع وان كان ...
انشادها جايز بل واجبا ...
لان محل التغني به انما ...
علله بين كلمات الانشا...
اعا برا وهذا انما يلحق القافية المط...
مستغنيا باشباع حركته وا... ...ق
وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق الصوت لاطلاق
الصوت بامتدادها ولحوق التنوين بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر
وقلي اللوم عاذل والعتابن فروي هذا البيت
البا وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف
عند التغني نون التاكيد واما يلحق القافية المقيدة
وهي كل رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير
صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع
الامتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق
الخفقن بدل خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان
روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة

...ند النحاة الفصيح او الكثير
...ن والخفقن ويسمى هذا
... الغلو هو التجاوز عن
الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن
الوزن ولهذا اسقط التقطيع وليس للقسم الاول
اسم مخصوص ... تنوين الترنم ليس موضوعا
با... ...معاني بل هو موضوع لغرض الترنم
لان ... من حروف التهجي موضوع لغرض
الت... ...معنى من المعاني ففي عد تنوين
...روف التي هي من اقسام الكلمة
...مع تساهل وتسامح واما التنوينات
...ع اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل و
يحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه
موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر
نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين احدهما موصوف به والاخر مضافا اليه فطلب
التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا
بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة
لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني
رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين
من اللفظ والف ابن من الخط لعلة الاستعمال
ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن

الابن ...

صيغة نحو زيد ...
عن زيد و...
في حذف همزة ...
في مثل هذه شهد الله عالم نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة
لثقلها وهي الفتحة مع غيرها ...
اضربان والف الجمع اي ال...
والنون المشددة نحو اضربا...
بينهما نون التثنية تختص ...
المستقبل الكائن في خبر صيغ...
واضربن بالتشديد والنهي
نحو هل تضربن والتمني نحو ليتك تضرب...
تضربن فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن
بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة وانما اختص
هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون
الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما هو كون مطلوبا و
قلت اي نون التاكيد في النفي فلا يقال زيد ما تقومن
ولا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له
بالنهي ولزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم اي
في جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد
والفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكده
بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفي قوله لزمت
اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم

...د في مثل اما
...بعد الحذف
...مقصود من غيره
وما قبلها لازم اي قبل نون التاكيد خفيفة كانت او
ثقيلة ... الواو مضموم لتدل على الواو
...اي اخر ... في التقاء الساكنين
...في كلمة واحدة فان النون
...لواو بعد الضمة وقبل النون
...الساكنين ما ذكر ومع ضمير
...ه لتدل على الياء المحذوفة
...يا بعد الكسر قبل النون المشددة
...مذكور من ضميرا المذكورين و
ضمير المخاطب وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا
والمونث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المونث وحكمهما غير
ما ذكر فقوله في التثنية وجمع المونث اضربنان واضربنان
محله بمنزلة الاستثناء عنه منقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يلتبس بالواحد واضربنانّ في جمع
المونث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات ولا تدخلهما اي التثنية والجمع
النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده
خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده
ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين

وهما اى النون ا[illegible]
التثنية والجمع المو[illegible]
المذكر السالم وياءاى [illegible] [illegible] المنفصل [illegible]
يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع التنوين معاملة
مع كلمة المنفصل عن حذف الواو والياء او تحريكها
ضما وكسرا او عرضه من غير الكلا[illegible] الافعال
المعتلة الآخر عند الحاق النو[illegible] [illegible]
ان التنوين حكمها مع المثنى [illegible] ذكرو
مع غير بها [illegible] [illegible] [illegible]
الجمع نحو اغزوا وارموا وا[illegible]
نحو اغزى وارمى واخشى و[illegible]
للمذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع [illegible]
المنفصل نحو اغزوا الكفار وارموا الحرض وكذا
اغزون وارمن يا امراة بالحذف الياء كما حذفت
في اغزى الجيش وارمى الحرض وبضم الواو المفتوح
ما قبلها نحو اخشون كما ضمها مع المنفصل نحو اخشوا
بكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصل
تقول اخشين كما خشى الرجل فان لم يكن اى الضمير
البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش
وكالمتصل اى فالنون كالكلمة المتصلة وهي بها الالف
التثنية تقول اغزون وارمين واخشين والالف
ونحوها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم
اى لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز